2012/ 4 – 2011/11

أ . د . حلمي محمد القاعود

الإنجليزُ السُّمْر

أو

الاحتلالُ الوطنيّ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإنجليز السمر والاستقلال الوطني

عقب جلاء الإنجليز عن مصر عام 1956م ، قال الشهيد سيد قطب – رحمه الله – معقبا على الحدث : خرج الإنجليز الحمر ، وبقي الإنجليز السمر !
كان الشهيد الذي لم يساوم على قضية الحرية يقصد أن الإنجليز المستعمرين قد رحلوا بعساكرهم وقواتهم وعتادهم ، ولكن بقي الموالون لهم من بني جلدتنا الذين يحققون غاياتهم وأهدافهم ولو لم يقصدوا ، دون أن يجدوا مقاومة من الشعب المصري ، الذي لن يحارب أبناءه ولن يواجههم كما واجه المستعمرين . لقد كان المستعمرون الغزاة يعاملون الشعب المصري معاملة العبيد ، يحتلون بلاده ، وينهبون ثرواته ، ويحرمونه من بناء بلاده ، والتمتع بالحرية الحقيقية والديمقراطية والكرامة ، وقد بذل المصريون منذ الاحتلال الإنجليزي عام 1882م الغالي والنفيس من الدماء والأموال من أجل الاستقلال ، ولكن الغزاة على مدي ما يقرب من سبعين عاما استطاعوا أن ينشئوا مجموعات موالية لهم ، متشبعة بثقافتهم التي تكره الإسلام والمسلمين والعرب والعروبة ، وتنظر إلى الآخر غير ألأوربي وغير الأميركي نظرة عنصرية دونية ، تحتقره وتستذله كلما أتيحت لها الفرصة ، ويوم خرج الإنجليز اطمأنوا إلى أن خلفاءهم من بني جلدتنا لن يفرطوا في فلسفة من علموهم وسلموا لهم زمام أمورنا ، وعشنا مذ خرج الاحتلال حتى 11فبراير 2011 ، ونحن محرومون من الحرية والكرامة والشرف ، ونعيش هزائم عسكرية وحضارية غير مسبوقة ندفع ثمنها كل صباح ، وبعضهم – يا للمفارقة – يعيرنا بأن الإنجليز السمر منحونا التعليم المجاني ولولاه لكنا رعيان غنم ! وكأن التعليم المجاني يدفع ثمنه السادة الذي يحكموننا من جيوبهم ، وليس من جيوبنا نحن الفقراء ، ثم إننا ندفع ثمنه مضاعفا مرتين : دروسا خصوصية ، وكتبا ومذكرات ومتاعب وعناء . وكأن رعيان الغنم محقرون مهانون ، مع أن مهنتهم مهنة الأنبياء والشرفاء ، خاصة إذا عاشوا أحرارا يملكون إرادتهم وحاضرهم ومستقبلهم .
الإنجليز السمر متعلمون ومثقفون ويهيمنون على مفاصل الإدارة والثقافة والتعليم والنظام في الدولة ، وفلسفتهم مهما اختلفت مشاربهم ومعتقداتهم تتلخص في احتقار الشعب وامتهانه ، وإقصائه عن المشاركة في الحكم وتقرير مصيره ، ويرونه غير مؤهل للشورى أو الديمقراطية أو صناعة المستقبل ، ولم يخجل رئيس وزراء سابق يقبع الآن في سجن طرة ، من القول إن الشعب المصري لا يصلح للديمقراطية أو إن الديمقراطية لا تليق به ، ولا تجوز له ، وذلك في معرض إجابته على سؤال حول تطبيق الديمقراطية في مصر ، من خلال نظام يقوم على الحرية الحقيقية .
والإنجليز السمر يرفضون الدين ، إسلاما أو مسيحية ، ويرون الدين موضة قديمة تجاوزها العالم المتحضر (؟!) وعصر الحداثة والليبرالية والعلمانية والتقدمية

والاستنارة ، وتبدو شوكتهم قوية على الإسلام خاصة ، لا يكفون عن هجائه وتسفيهه وتشويهه ورميه بما ليس فيه ، ويشعرون بالاشمئزاز والتأفف إذا ذكرت البسملة أو آية كريمة أو حديث شريف أو حتى تحية الإسلام : السلام عليكم !

ويكفى أن تكون التربية الدينية في التعليم بأنواعه مادة زائدة عن الحاجة لا تدرس ، ولا تضاف إلى المجموع ، وقبل ذلك تم اختزالها في حصة واحدة في التعليم العام .

ومن المفارقات أن أقسام الدراسات الإسلامية في كليات الآداب تضم معيدين ومدرسين وأساتذة لا يحفظون القرآن الكريم إلا من رحم الله ! بل إن بعضهم يتبنى التفسير الماركسي أو الغربي للإسلام !

إن الإنجليز السمر يحتقرون لغتهم العربية ، ويكرهونها كراهية شديدة ، ويسعدون بالسخرية منها حين يسخر منها المهرجون والأراجوزات في مسرحياتهم الهزلية ومسلسلاتهم البائسة ، وأذكر أن الأديب الراحل أحمد أمين قال ذات مرة : إنه لا يستمع إلى خطب رجال يوليو ، لأنهم يؤدونها بالعامية ، أو بفصحى مشوشة وغير منضبطة .

وما بالك بلغة يهتم الطلاب المنتسبون إلى ثقافتها وقيمها بالإنجليزية والفرنسية أكثر مما يهتمون بها ؟ بل إن درجة الإنجليزية والفرنسية في التعليم الثانوي المصري العربي كانت أكبر من درجة اللغة العربية بفروعها المختلفة ، وتمت مساواة الدرجة بعد غضب شعبي عبر عن نفسه في احتجاجات متعددة ، استنكرت أن تكون اللغات الأجنبية أهم من اللغة القومية ؟! يحدث ذلك في الوقت الذي يقوم فيه العدو النازي اليهودي في فلسطين المحتلة ببعث لغة قديمة ظلت مطمورة تحت التراب آلاف السنين ، وجعلها لغة التعليم والبحث العلمي واللغة اليومية بين أفراد شعب ينتمي أفراده إلى ثقافات متعددة ولغات شتى وعناصر مختلفة ، ثم جعلها لغة الإعلام والثقافة والدبلوماسية والمؤتمرات العلمية والصحفية ، بينما الإنجليز السمر يخجلون من لغتهم العربية في الداخل والخارج ، ويعدونها لغة ميتة لا تصلح للتعامل مع العلم أو العالم !

ثم إنهم لا يبالون بقيم المجتمع ولا مواضعاته ، ويرون أن الناس في هذا الوطن مجرد دمى يجب أن تخضع لإرادتهم وأفكارهم ونظرياتهم مهما بلغت من الغلو والشذوذ ، وإلا فإنهم متخلفون ورجعيون وجاهلون وظلاميون !

كان إمام البيان في العصر الحديث " مصطفي صادق الرافعي" يشرح معنى الاستقلال الوطني ، وينظر إليه نظرة تتجاوز ما هو معروف لدى الناس والسياسيين عامة ، من خروج جيش الاحتلال، وحكم البلاد بمعرفة شعبها وأبنائها.. إلى أن الاستقلال الحقيقي يعني سلامة مقوماته الثلاثة: اللغة والدين والعادات من التشويه والتغيير والتعديل. فهذه المقومات كانت دائماً وما زالت هدفاً للمؤامرات الاستعمارية، وضياعها يعني ضياع الوطن واستقلاله الحقيقي (وحي القلم ، 32/3 وما بعدها).

إنه ينظر إلى الاستقلال الحقيقي للأمة العربية من الناحية الإنسانية والحضارية ، فلا يقوم إلا على أساس من الدين الإسلامي واللغة العربية، وبذلك ينفتح الطريق إلى الوحدة العربية..ويلاحظ أن «الرافعي» كانت له لمسة في غاية الدقة حين أشار إلى

أن الساسة في الغرب، قد ساعدوا في توضيح صورتنا أمام أنفسنا، وأننا ينبغي أن نفيد من مخططاتهم لإصلاح واقعنا، ومواجهتهم بما يتلاءم مع قدرنا، وطبيعتنا وهويتنا «فإن نحن أخذنا من النظامات السياسية فلنأخذ ما يتفق مع الأصل الراسخ في آدابنا من الشورى والحرية الاجتماعية عند الحد الذي لا يجور على أخلاق الأمة ولا يفسد مزاجها ولا يضعف قوتها» (السابق ،174/3)

وللأسف فإن بعض الناس يردد مقولة : على أي شيء يطاردنا الغرب ونحن نشبه الجثة الهامدة ! ولماذا يتآمر علينا ونحن لا نملك شيئا ؟ إنه تفكير الإنجليز السمر الذين لا يتجاوز تفكيرهم حدود ذواتهم ، أما الإنجليز الحمر وحلفاؤهم فقد كانوا إلى شهور مضت يعدون مصر وليس رئيسها المخلوع وحده ؛ كنزهم الاستراتيجي الذي يحقق لهم وهو جثة هامدة أغلى ما يريدون ، لأن الجثة الهامدة تترك للطامعين سواء كانوا الغرب أو أميركا أو الصنيعة التي تحتل فلسطين فرصة النهب والسطو والقتل الجماعي للعرب والمسلمين (تأمل ما حدث في أفغانستان والعراق وفلسطين والصومال على سبيل المثال !) .

إن بناء القوة الذاتية على أسس الحرية والعدل والشورى ؛ يقتضي تحرير البلاد والعباد من احتلال الإنجليز السمر لمصر الذي استمر ستين عاما من أقسى السنوات وأشدها صعوبة على مصر عرفت فيها أبشع أنواع الاستبداد والفساد والقمع والقهر والتخلف ، ولا أعلم طريقة سديدة للتحرير من هؤلاء غير الإقناع أن عنادهم وإصرارهم على حرمان الشعب من حريته وثمار ثورته لن يكون أمرا سهلا أو هينا بعد أن عرف الناس طريقهم إلى ميدان التحرير ، وكل ميادين التحرير في أرجاء مصر . لقد ظل رموز النظام البائد يعاندون ، وفاخروا بأنهم يملكون دكتوراه في العناد ، حتى جاء أمر الله وأسقطهم من حيث لا يحتسبون ولا يتوقعون ، وينبغي على أتباع هذا النظام من الإنجليز السمر أن يقتنعوا أن إرادة الشعب من إرادة الله ؛ جل وعلا ، الذي لا يرضى بالظلم والطغيان وقهر الأغلبية من جانب الأقلية التي تصر على فرض إرادتها ولا تخجل من استخدام الكذب وقلب الحقائق والوسائل الميكافيلية لتسويغ هذا القهر وتمريره وتحويله إلى أمر واقع ..

إن الهيمنة على الإعلام وإمبراطورياته ، والصحافة والمنتديات المختلفة ، وقوة المال الحرام ، لن تستطيع الوقوف أمام شعب صحا من نومه الطويل ، وواجه الرصاص بصدره العاري دون خوف أو وجل ، والأولى أن يتفاهم الشركاء المعنيون جميعا للاعتراف بالحقائق على أرض الواقع ، وحل مشكلات الوطن بدءا من توفير رغيف خبز غير مسموم حتى إصلاح الإدارة البيروقراطية مرورا بأنبوبة البوتاجاز وتعمير سيناء وحفر القناة الجديدة على حدود مصر وفلسطين من طابا إلى العريش ، وتشكيل شرطة جديدة تحمي البلاد والعباد قبل أن تحمي الكراسي ، وإصلاح التعليم ، واستعادة الثقافة القومية ، وتطهير الإعلام ، وبناء الثقة بين الحاكم والمحكوم ، والحفاظ على كرامة المصري في الداخل والخارج ، ووقف نزيف الإسفلت والعبارات والقطارات ، وتحرير الفلاح المصري من المرابين والنصابين الوطنيين ، وإقامة العدل بين بني الوطن جميعا !

أليس ذلك خيرا وأفضل للإنجليز السمر والشعب معا ؛ من الحروب الليلية على شاشة التلفزيون وصفحات الصحف العامة والخاصة ؟

***

التنظيم السري !

النظم الديكتاتورية الفاشية تقمع شعوبها بالحديد والنار ، ولا تقبل أن تكون هناك إرادة تعارض إرادة حكامها الطغاة البغاة . لذا تتفنن هذه النظم في تشكيل التنظيمات العلنية والسرية التي تضمن وجودها وتدافع عنه في حال سقوطها ، وتملك في كل الأحوال زمام المبادرة المؤذية والفعل المؤلم تجاه من يهددون الوجود الاستبداي الديكتاتوري .

هذه التنظيمات العلنية والسرية تتشكل من ضعاف النفوس والقلوب ، لا يملكون إيمانا بقضية عامة عادلة ، أو منهج خلقي قويم ، كل ما يعنيهم أن يحققوا لأنفسهم أكبر قدر من المكاسب المادية والدنيوية ، دون أن يتذكروا أن هناك حسابا في الدنيا أو الآخرة ، أو أن هناك عيونا ترقب وتسجل وتعد ليوم الحساب القريب أو البعيد .

وقد برعت أنظمة الإنجليز السمر التي احتلت مصر على مدى الأعوام الستين الماضية في تشكيل التنظيمات التي تصادر حرية الإنسان المصري وتهدر كرامته وتنكل به إن لم يستجب لإرادة الطغيان الشيطاني لدى السادة الحكام ..

ويلاحظ أن الأنظمة الثلاثة التي حكمت مصر في العقود الستة أعلت من قيمة البناء البوليسي الفاشي الذي لا يحمي المجتمع بقدر ما يحميها هي ، وصار ضابط البوليس بصفة عامة يمثل بعبعا يخيف المواطن العادي ، ورمزا لسلطة تعلو فوق القانون والأخلاق فضلا عن الدين . ولأن النظم الفاشية للإنجليز السمر فاسدة وظالمة ؛ فقد تكالب على دخول كلية الشرطة أبناء الفاسدين والمفسدين من تجار المخدرات ومستوردي البضائع الفاسدة واللصوص الكبار .. قد يكون الابن طيبا ، وفطرته سليمة ، ولكن فلسفة الأمن في النظام البوليسي تنقل الطيب إلى دائرة الشر والإجرام ، إنها تقول له : كل من يأتي إليك في النقطة والقسم والمركز والمديرية – أيا كان - مجرم ، ويجب أن تتعامل معه بوحشية وازدراء ، وترد علية بالقسوة اللفظية أو العضلية أو أدوات الإهانة والتعذيب المتقدمة (تستورد أنظمة القمع أحدث أدوات التعذيب في العالم !) .

وقد تعاظمت أعداد أفراد البوليس الفاشي في مصر على عهد المخلوع حتى صارت أربعة أو خمسة أضعاف عدد الجيش المصري الذي يحرس الحدود ويدافع عنها(بلغت الأعداد في 2010 أكثر من مليون ونصف مليون فرد في الإدارات البوليسية كافة) .

وقد اهتمت أنظمة الإنجليز السمر بالتركيز على تشكيلات الأمن السياسي التي تغير اسمها من القلم السياسي إلى المباحث العامة ، إلى مباحث أمن الدولة ، إلى الأمن الوطني .. وهذه التشكيلات تحظى برعاية خاصة من جانب النظام المستبد الفاشي يجعل منهجها الأول مخالفة القانون ، ويتم الإغداق المادي والمعنوي على أفرادها

مما يجعلهم يشعرون أنهم آلهة أو فوق البشر ، وذلك نظير حمايتها للنظام المستبد الفاشي وخدامه .
في النظام الناصري كان القلم السياسي الذي صار اسمه المباحث العامة ، تؤازره السجون الحربية من أبشع ما عرفت مصر من أجهزة التعذيب حتى الموت ثم دفن الضحايا في صحراء مدينة نصر ، مع كتابة فرّ من السجن أمام اسم الضحية في السجلات !
وإلى جانب ذلك التنظيم الفاشي القاهر المخيف المرعب ، أنشأ الطاغية ما يسمى بمنظمة الشباب الاشتراكي ، ومنها انبثق ما يسمى بالتنظيم الطليعي، وهو تنظيم عنقودي من خلايا لا يعرف أفرادها إلا الخلية الصغيرة ، أما على مستوى التنظيم العام فلا أحد يعرف أحدا ، وكان التنظيم قائما في مؤسسات الدولة والمصانع والمدارس والجامعات والنوادي والوزارات وبقية المرافق ، وكان أفراد هذا التنظيم يقدمون تقاريرهم عن كل من يعارض النظام ولو بالهمس ، ولو كان الأب والأم ، وقد كتب كثير من أفراد التنظيم تقارير في آبائهم وأقاربهم وأصدقائهم ومعارفهم ليحظوا بالصدق أمام جلادي النظام وطغاته وليحتلوا مناصب رفيعة .
كشف السادات هذا التنظيم ، وحاكم بعض أعضائه ، ولكنه بعد مبادرته المشئومة أطلق يد جلاديه في استعادة مبادرات التنظيم الطليعي من خلال أمن الدولة . فصارت الهمسات تنقل في حينه ، بالإضافة إلى أن مخابرات العدو الصهيوني والولايات المتحدة قد وضعت خطة طريق لاستئصال المعارضة الإسلامية وحرمانها من التعبير عن قيم الإسلام وفق ما عرف في حينه بخطة ميتشيل التي نشرتها مجلة " الدعوة " لسان الإخوان المسلمين ، وقد تمت تصفية منابر الحركة الإسلامية وحرمان أفرادها من الوظائف العامة ، فضلا عن المناصب الحساسة وتضييق الخناق عليهم ، مع صناعة معارضة أطلق عليها الكاتب الصحفي الراحل " مصطفى أمين " المستأنسة ، وكان عديد من أفرادها ينقلون للجلادين ما يجري داخل هذه المعارضة أولا بأول ، وكان يتم تفريقها بوسائل علنية تنبع من داخلها هي ، حيث يشعل البصاصون النار في الأحزاب أو الجماعات المعارضة، فيتم وقف النشاط بالقوانين التي وضعها النظام .
وهو منهج اتبعه النظام المباركي الذي امتد ثلاثين عاما ، فقد اهتم بجهاز أمن الدولة وتوسع فيه إلى حد غير مسبوق ، واستخدم العنف الدموي ضد الجماعات الإسلامية ، واغتال بعض زعمائهم في الشوارع واعتقل عشرات الألوف ، وصار التعذيب الممنهج أساس العمل في أجهزة القمع وخاصة أمن الدولة ، مما صنع ردود فعل عنيفة سالت فيها دماء غزيرة ، وانتهكت أعراض كثيرة ، وصار العنف والعنف المضاد سمة المرحلة التي حكمها مبارك وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ..
وقد أضيف إلى ذلك تعميق صناعة المعارضة المزيفة التي توالي النظام سرا ، وتعارضه علنا شريطة أن تهاجم الإسلام والحركة الإسلامية ، ومن ينسى ذلك أو يتجاوزه ، يتم تحريض العملاء السريين داخل الحزب للانقضاض على رئاسته

والإعلان عن زعامة جديدة من خلال جمعية عمومية يصنعونها ، ويترتب على ذلك حل الحزب أو تجميده وإغلاق صحيفته ، وبذا ينفض مولد الحزب وأتباعه !
هذا العمل السري يحكم النظام المستبد الفاشي بدرجات متفاوتة تخف بالنسبة للقضايا التي تمس أمورا بعيدة عن أمن النظام ، ولكنها تشتد عندما ترتبط بشأن الحاكم وأتباعه .. هنا يكون التعامل بمنتهى القسوة والغلظة ، لا كرامة لدم أو حياة أو إنسانية .
بيد أن الأخطر من هذا هو ذلك التنظيم السري الذي يتبع الحاكم مباشرة ، ويتحرك خارج الأنظمة وأجهزتها العلنية والسرية . إن مهمة هذا التنظيم حماية النظام حين يتعرض لغضب شعبي كبير وممتد ، يهدده بالسقوط والرحيل ، أو العمل في حال انهياره لإعادته مرة أخرى بعد إحباط الثورة والقضاء على الخصوم من قيادات المعارضة والشعب .
هذا التنظيم يعمل في صمت كامل ، وتشكيلاته تشبه التنظيم الطليعي الذي صنعه عبد الناصر ، حيث تتغلغل هذه التشكيلات في كل مفاصل الدولة وإن كانت تركز على المجال الإعلامي والثقافي ، بحكم أن الجماهير تتأثر عادة بما يقوله الإعلاميون والمثقفون ، فالصحافة والإذاعة والتلفزة تقدم للعامة صورة شبه مثالية لما يقال ويحدث ؛ فيصدقها الناس ولو كانت مفبركة ، ويري الجمهور أن هذه الوسائط لا يجوز عليها الكذب والتلفيق والاختراع ، وإن كان أهل الخبرة والدراية يعلمون جيدا أن هناك أبواقا تتاجر بالكلمة ، وتعمل من أجل الملايين الحرام ، ولا تبالي في سبيل ذلك بالحق أو الباطل أو الحلال والحرام ، فتزيف وتضلل وتزور دون أن يهتز لها رمش أو جفن ، وإن كان أفضلها يخلط شيئا من الحق بكثير من الباطل !
هذا التنظيم هو الذي يعمل الآن وإن كنا لا نعرفه . نحس به ونستشعره وإن كنا لا نضع أيدينا على جسمه ومفاصله . إنه قائم في قنوات المال الحرام وفي صحف الضرار وفي الاعتصامات المشتبه بها ، وفي المقالات والكتابات التي لا تعرف الوضوء ، وفي الجرائم التي تحدث على الطريق الدائري والصحراوي للسياسيين والمثقفين ، وفي السرقات التي تجري للسيارات والأموال التي يملكها مواطنون شرفاء ، وفي عمليات القتل الجماعي في بورسعيد والخطف التي تتم بالنسبة للأفراد وخاصة الأطفال ، وفي التخريب المتعمد للمنشآت العلمية والمؤسسات القومية ، وفي تعطيل العمل والإنتاج ، وفي التشهير بالإسلاميين واختراع الأكاذيب ، أو في الحوادث الفردية العابرة وتعميمها على الإسلام والمسلمين ....
التنظيم السري الذي لا نعرفه وإن كنا نصطلي بأفعاله هو الذي يسعى إلى تعطيل عصر الحرية ومنع الممارسة الديمقراطية والردة إلى عصر الفاشية المستبدة والتبعية للعدو الصهيوني والاستعمار الأميركي ..
إنه تنظيم الكسب الحرام والأموال التي تسفح مجانا لتدمير وطن من أجمل الأوطان ، وشعب من أعظم الشعوب ، مع الإصرار على تكبيله بالقيود والأصفاد ..
سأنقل لكم شهادة أديب شيوعي سجلها في صحيفة شيوعية قومية تصدر بأموال الشعب المصري المسلم ، يشرح فيها كيف حاولوا تجنيده في التنظيم السري الذي اسمه الأمن الوطني ، وهو غير الأمن الوطني الذي كان يسمى من قبل بأمن الدولة

وكان يقوم بالقمع والتعذيب والترويع وإفساد الدولة وتقديمها للأعداء على طبق من خيانة وعار !
موعدنا إن شاء الله تعالى في المقال التالي ...
***

شهادة على التنظيم السري

هذه شهادة على التنظيم السري حرّرها كاتب شيوعي مصري اسمه "عبده جبير "، كان يعمل في بعض المؤسسات الصحفية المصرية منها دار الهلال ، وقد نشر شهادته في جريدة شيوعية حكومية تصدر عن دار أخبار اليوم ؛ اسمها " أخبار الأدب " في عددها رقم 939 الصادر بتاريخ 2011/7/24م .
وأجدني لطول الشهادة مضطرا لاختصارها حتى تتناسب مع المساحة المتاحة ، وأترك للقارئ فرصة الحكم على الشهادة وربطها بما يجري في بلادنا من محاولات جهنمية لوأد الثورة وإطفاء جذوتها .
يقول الكاتب في البداية :
" أود في البداية أن أشير بسرعة إلي أن ما أقصده بـ " جهاز الأمن الوطني " ليس الجهاز الجديد الذي شكله وزير الداخلية اللواء منصور العيسوي (ابن خال والدي) مؤخرا، من إدارات جهاز أمن الدولة السابق، ...الجهاز الذي أقصد هنا هو جهاز آخر شكله الرئيس المخلوع مبارك حوالي عام 1986 تحت قيادته المباشرة، ويبدو أن مكتب معلومات الرئيس كان له دور في ترشيح الأسماء التي قام الجهاز بتجنيدها للتعاون معه كل في موقعه من مؤسسات الدولة .
لقد أشار الأستاذ محمد حسنين هيكل في حديثه مع الأستاذ فهمي هويدي (الشروق : 6 / 2 / 2011)إلي ما أسماه بـ " التشكيل السري" الذي قام بإطلاق جحافل المعتدين علي المظاهرات السلمية في اليوم المشهود الذي عرف بيوم موقعة الجمل، وأبدي مقاومة مشهودة للإبقاء علي نظام مبارك، عبر ما وصفه مصطفي الفقي في حينه بإشاعة الفوضى للتمكن من إعادة السيطرة علي الأوضاع، ووصف الفقي هذا بالخطة الحمقاء ، ولديّ ما يشبه اليقين، وإن لم تكن لديّ شواهد محسوسة، بأن الدكتور مصطفي الفقي يعلم عن هذا التنظيم السري، لأنه كان في ذلك الوقت مديرا لمكتب الرئيس لشئون المعلومات.
ما يهم أنني، هنا، أدلي بشهادة عشتها وأشهدت، في حينه، ثلاثة أشخاص، أحدهم كنت أعمل معه في مجلة المصور (وهو الأستاذ مكرم محمد أحمد) وهو حي يرزق أطال الله في عمره، والثاني هو الصديق والكاتب الوطني الكبير مصطفي نبيل الذي كان في حينه رئيسا لتحرير مجلة الهلال، وكنت أتعاون معه بباب ثقافي شهري (توفي العام الماضي 2011) ، وثالثهم هو الراحل الكبير أحمد بهاء الدين (رحمه الله) لما كان له من دور في أن أعمل في دار الهلال، ولنرجئ قليلا بداية القصة لأوضح ما أنا مقدم عليه.

وتشير الأدلة مما جري ويجري، أن هذا التشكيل السري هو الذي قاد عملية واسعة لإشاعة الفوضى (لوصم الثورة السلمية بالتخريب) عبر إصدار تعليمات من رئيسه المباشر للمرتبطين به في الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية، وعلي رأسهم وزير الداخلية السابق لأنه لا يمكن أن يكون العادلي علي غير صلة بهذا التنظيم السري المسمي " جهاز الأمن الوطني "، لصرف قوي الأمن (البوليس)، وفتح السجون عبر عملية إستخبارية نفذها عملاء هذا الجهاز والمتعاونين معه، بطريقة تدفع الشبهات بعيدا عنه وتلصقها " بالبدو قطاع الطرق " ومن السهل ارتداء لباسهم المميز ليظهر في الصور، وهناك سوابق لتمرد بدو سيناء الشرفاء علي المظالم التي لحقت بهم منذ سنين، فهنا تاريخ سابق قد يؤكد دعوي الجهاز المذكور.

- ما يجعلني أصف هذا الجهاز بالحديدي هو ما أكده الضابط الذي حاول تجنيدي للعمل مع هذا الجهاز، بأنه ذو طبيعة سرية حديدية (بنص لفظه) حتى أنني وبعد أن غادر منزلي رحت أتساءل ما إذا كان الجنون قد حدا بنظام مبارك وهو لا يزال في سنواته الأولي إلي التفكير في إنشاء جهاز حديدي يذكرنا بالجهاز الحديدي سيئ السمعة الذي كان قد كونه الملك فاروق.

- أعتقد أن هذا الجهاز هو الذي أدار وخطط للمظاهرات المؤيدة لمبارك، سواء تلك التي قادت حملة موقعة الجمل الشهيرة، أو مظاهرات يوم جمعة الاحتفال بنجاح الثورة، التي انطلت علي البعض باعتبار أن هناك من لم يزل علي ولائه للرئيس المخلوع .

وحتى لا يسرح التفكير بالبعض بأنني أريد أن أبرئ أجهزة وزارة الداخلية السابقة ، فإنني أعتقد أن التنسيق بينهما كان كاملا...

- هو الذي دفع بأمثال عبد اللطيف المناوي وأسامة سرايا وعبد الله كمال (وغيرهم كثيرون في الأعلام والمؤسسات الأخرى) للتشبث بمقاعدهم لآخر لحظة حتى ولو أدي بهم الأمر لأن يلبسوا لباس (المضلّلين المجبورين الذين هم بلا ذنب) أو المصححين لمواقفهم، كل بأسلوبه، حتى تظل الثورة المضادة حية عبرهم.

- هو الذي يمسك بالسكين علي رقبة الكثيرين ممن نجح في تجنيدهم، في كل الوزارات والهيئات والمواقع القيادية في كل مجالات العمل، وأظن انه لا يزال يمسك بكثير من الخيوط في محاولة (يائسة وغبية) إما للانقلاب علي الثورة أو لتعطيل مسيرتها، وقد فهمت من الضابط الذي حاول تجنيدي (وهو ما سأسرده لاحقا) بأن التنظيم موجود في كل المواقع، وحتى داخل أحزاب وقوي المعارضة من الإخوان إلي أقصي اليسار.!

لكن كل ما سبق هو أدلة استنتاجيه لما عرفته من الضابط الذي سآتي علي ذكره حالا، وهو الذي أوضح لي في المقابلة التي جرت بيننا في منزلي بالسيدة زينب (عام 1986) أن دور هذا الجهاز هو " الالتفاف حول القيادة الوطنية (!!!) بكوادر جديدة (ذات مصداقية) لتأهيلها لإمساك مواقع القيادة في كل المجالات خاصة الإعلامية , وللدفاع ساعة اللزوم عن هذه القيادة الوطنية (الرئيس مبارك).

أعود لبداية القصة ..

ذات مساء تلقيت مكالمة من الصديق الكاتب الصحفي عمرو عبد السميع يدعوني فيها للحضور إلي مكتب مجلة "الشموع" بالمعادي لاستطلاع رأيي في إمكانية أن أتعاون مع مجلة جديدة سيرأس تحريرها الأستاذ أحمد بهاء الدين، وقال إن الأستاذ بهاء هو الذي طلب الاتصال بي لضمي لفريق عمل هذه المجلة ....
ذهبت إلي موعدي مع عمرو عبد السميع في المعادي حيث مقر المجلة الوليدة،ثم دخل بي علي الأستاذ، وكانت فرحة شديدة ليس فقط لأنني سأعمل مع بهاء الدين بل وأيضا لأن مكاني في فريق العمل كان محجوزا منذ البداية.
لم يطل العمر بالمجلة الشهرية أكثر من ثلاثة أعداد، وذات مساء فوجئت بالأستاذ بهاء يطلب مني أن أجمع كل الأوراق التحريرية الخاصة بالمجلة " لأننا سنغادر"، لم يكن هناك سواي والأستاذ وسائقه فحملنا معا عدة كراتين من مواد التحرير وغادرنا.
في الطريق شرح لي أسباب قراره بالتوقف عن إصدار المجلة، لكنه أكد أنه لن يكون لديه مانع أن استمر مع صاحبتها لو أردت، خاصة وأنه عرف أنني ليس لدي عمل منتظم، لكنني رفضت بالتأكيد، فإذا به يفاجئني وكأنه دبر الأمر في ذهنه مسبقا : " عموما أعتقد أن مكانك الطبيعي هو مجلة الهلال "
وما إن عدت إلي منزلي حتى فوجئت به يتصل :
ـ خلاص، سيتصل بك مكرم محمد أحمد لتبدأ العمل في " الهلال ". في اليوم التالي اتصلت مديرة مكتب مكرم الذي استقبلني ببشاشة، و فوجئت بأنه يريدني معه في دسك المصور، وأنه ليس لديه مانع أن أتعاون أيضا مع مجلة الهلال.
وهكذا بدأت العمل في المصور، و بعد أيام طلبت الإدارة مني التقدم بأوراقي، وهكذا فعلت،لكن أوراقي تأخرت شهورا طويلة، وفسر لي بعض الزملاء بأن هذا التأخير ربما يكون لأسباب أمنية، حيث سبق اعتقالي عام 1979 في القضية رقم 632 / 79 حصر أمن دولة، مع قيادات الحزب الشيوعي المصري.
وذات مساء ظهر الضابط المرسال في غرفة الضيوف في شقتي المتواضعة في حارة جريدة السياسة الملاصق لمبني دار الهلال، بالسيدة زينب !
لقد جاء الرجل ودخل بيتي بطريقة غريبة ؛ إن دلت علي شيء فهي تؤكد أن منزلي وتليفوني كانا مراقبين، إذ كيف له أن يعرف بأنني موجود في البيت في هذا الوقت بالذات وأن لدي موعدا مع صديق أنتظره ؟
كان الموعد مع الصديق الصحفي فكري سعيد، أحد صحفيي مجلة الإذاعة السابقين، الذي كان يقوم بتأسيس دار نشر في الإسكندرية، وطلب مني أن أطلب من الفنان الكبير الراحل محيي الدين اللباد (باعتباري صديقه) تصميم لوجو للدار الوليدة، وتحمس اللباد للفكرة وصمم اللوجو متطوعا، واتصلت بفكري فجاء من الإسكندرية علي عجل ليأخذ مني اللوجو، وفي الموعد رن جرس الباب ففتحت فإذا بفكري وبصحبته شاب أنيق بشكل لافت، خلت أنا أنه صديقه، لكن فكري الذي لا يحب أن يبيت في القاهرة، خطف اللوجو الجميل من يدي وهم راحلا، لكنني فوجئت بأن الآخر ظل جالسا، خرجت خلف فكري أسأله عن هذا الشخص، فقال إنه لا يعرفه وإنه فوجئ به يطلع السلالم خلفه مباشرة، وعند الباب سأله ما إذا كانت هذه الشقة هي شقتي، فأكد له فكري ذلك، فقال إنه أيضا قادم إليّ.

وما إن عدت حتى وقف الرجل وأخرج من جيب سرواله الخلفي حافظته وأخرج منها كارنيها ومده إلّي، وأنا الآن، وبعد مرور كل هذه السنوات نسيت اسم الرجل، لكن ما لا أنساه أن الرجل كان برتبة عقيد في " جهاز الأمن الوطني ".
سألته : خير، حضرتك من أمن الدولة ؟
قال : لا، يا عم أنا من جهاز آخر، اسمه الأمن الوطني، وهو تابع للرئاسة مباشرة، متبرئا من أمن الدولة "لأنهم تسببوا في أن تسوء العلاقة بين النظام والمثقفين الشرفاء أمثالي" علي حد زعمه.
ونكمل الشهادة في المقال القادم إن شاء الله تعالى .

***

بقية الشهادة

يكمل الكاتب الشيوعي المصري " عبده جبير" شهادته على التنظيم السري التي نشرها في جريدة أخبار الأدب المصرية الشيوعية العدد939 في 2011/7/24م ، فيقول :

" .. أسقط في يدي (ورجلي أيضا) وبدأت أحس بالأرض تميد بي، لكن الرجل فاجأني بمعرفته بأنني صعيدي وأن من شيم الصعايدة إكرام الضيف ، وطلب قهوة علي الريحة، كنت أعيش وحدي فذهبت للمطبخ وصنعت له قهوة، وعدت، لكنني فوجئت بأنه دخل للموضوع مباشرة ورشف رشفة واحدة من القهوة ولم يقترب منها بعد ذلك (اكتشفت بعدها بأنني وضعت الملح بدلا من السكر دون قصد وهو ما عكس ارتباكي). المهم أن الرجل بدأ بدغدغة، بأن هنأني بأنني من الأسماء المرشحة للقيادة في الإعلام !! والمهم أن الحوار دام أكثر من ساعتين (وأنا أحسستهما وكأنهما أطول من قرن) . بدأ بسلسلة من الإغراءات أخذ يسرب الواحدة بعد الأخرى ، من شقة تليق بك ولم لا تكون علي النيل ، بدلا من سكناك في حارة في السيدة، وسيارة فاخرة بدلا من السيارة 128 المهكعة، ولمح لي كمزيد من الضغط بأن أغلب زملائي الصحفيين من جيلي يعملون معهم، وكثير منهم في دار الهلال وروز اليوسف والأهرام، وأن المسألة لن تتعدي لقاء كل فترة علي فنجان شاي، وأنه وأنه.

بالقطع كنت مرتبكا وغاضبا إلي أقصي حدود الغضب، ولكنني تماسكت وحاولت أن أشرح بكل هدوء :

- أولا أنا رجل صعيدي، تربيت علي الشرف الذي رضعته مع لبن أمي، ثم رسخته بالقراءة، ما يعني أنني لا أحتقر إنسانا بقدر احتقاري لمن يعمل مع مثل هذه الأجهزة مهما كانت، وهذا موقف لا يستطيع شيء أو أحد أن يزحزحني عنه، وأن حقيبتي جاهزة للمعتقل إن كان يريد اعتقالي.

إنه أخطأ العنوان لأنني أبدا لم يكن من ضمن طموحاتي أن أصبح رئيسا لتحرير أي مجلة أو صحيفة حتى لو كانت الأهرام (لأن عملي في الصحافة، أصلا، هو شيء أنا مجبر عليه لأن كتابة الروايات لا تكفي لأكل العيش) ولم اعتبر نفسي يوما صحفيا محترفا، وإنني إن وجدت نفسي في هذا الموقع، فإن أول شيء سأفعله أنني سأقوم بهدم هذه المؤسسة علي رءوس من فيها والأسباب يطول شرحها.

إن الشيء الوحيد الذي أنا متأكد من أنني خبير فيه وأستطيع إبداء الرأي فيه بكل ثقة،هو القصة القصيرة والرواية، ولا أظن أنه قادم ليسمع رأيي في القصة أو الرواية.

أنه وحتي إذا كان لي رأي في السياسة فإنني في هذا المجال أعتمد علي ضميري الوطني ، لكنني أبدا لم أحسب نفسي خبيرا في الِشأن العام، حتي أقول رأيا ولو كان استشاريا، لأن رأيي في السياسة يقترب من أن يكون رأيا فوضويا، فأنا أتمني أن تنتهي مرحلة الدولة في تاريخ البشرية، فأنا في حقيقتي فوضوي إلي أقصي درجات الفوضوية، أما رأيي في الاقتصاد فأنا أتمني أن لا يكون هناك اقتصاد أصلا، وأن تعود البشرية لمرحلة المشاع ،حيث يعود الناس للغابة، ويأكلون الثمار الساقطة عليهم من الأشجار وهم ممددين وسط النساء لا يفعلون شيئا سوي ممارسة الحب والأكل وليذهب العمل للجحيم، فهو سر شقاء البشرية.

ـ وفي النهاية قلت له إنه إذا كانت نية جهازكم صادقة ـ كما تقول ـ فعليه أن يفهم دوره كما يفهم دور المثقفين، فدوركم هو الحفاظ علي النظام القائم، ودورنا هو التبشير بالمستقبل، والنظام الذكي(منين يا حسرة) هو الذي يعترف بدور المثقفين، ويتركهم في حالهم يبدعون، فإبداعهم هو أهم قيمة لهذا الوطن ، ولأي وطن.

طبعا كان الرجل فاغرا فمه طوال الوقت، ولا أظن أنه فهم شيئا مما قلت، وفي النهاية طلبت منه مشكورا أن يتركني في حالي، وأن تكون زيارته هذه هي الأخيرة، أو أن يحضر في المرة القادمة ليقبض عليّ، وإلا فسأضطر لترك البلد إن كان ولا بد. وأظن أنني نقلت إليه حالة الارتباك، فليس هناك شيء مما قلته يبعث علي الطمأنينة بأن هذه الأقوال يمكن أن تصدر عن إنسان عاقل.

أخيرا وقف الرجل الذي كان طوال الوقت قد بدا في غاية اللطف وقد تحول إلي ضابط شرس، وأصدر إلي أمرا بطريقة غاية في الجلافة والخشونة بأنه من الممنوع عليّ أن أتحدث مع أي كان عن هذه المقابلة، لكنني وقد كنت أحسست بالزهو وأنا أري بأنه لم يفهم شيئا، ولم يحصل علي شيء، قلت :

ـ لا. الأستاذ مكرم ، ودا رئيس تحريري، لازم يعرف وحأقوله.

وقف صامتا للحظات وقال بصوت متحشرج :

ـ في الحدود دي مفيش مشكلة.

لا هو ولا أنا استطاع أن يمد يده للآخر، وما أن خرج من ضلفة الباب حتي تصرفت بكل ما أوتيت من حماقة، وأغلقت الباب بكل ما أوتيت من قوة، لكنني وللأمانة وقفت ساكنا وقتا أظنه قد طال متوقعا أن يرد بأن يحطم الباب عائدا بالكلبشات، ولكن هذا لم يحدث ،وما حدث أنني بدلا من أن أدخل من باب الغرفة دخلت في المرآة المعلقة في الصالة، ورأيت من بين شروخها الدماء تسيل من جبهتي.

ما إن استرددت أنفاسي وعالجت جرحي، حتي أمسكت بسماعة التليفون وأنا متأكد بأنه مراقب، وطلبت مكرم محمد أحمد في بيته (وهو شيء لا يقدم عليه أحد من العاملين معه إلا في الطوارئ) وبدا أنه انزعج من هذه المكالمة المتأخرة ظانا بأنني أتصل به من المجلة، وبأن حدثا جللا قد جري، لكنني سألته :

ـ حضرتك جاي بكرة أمتي الجرنال ؟

ـ فيه إيه ؟

ـ أنا منزعج جدا من مقابلة جرت للتو مع ضابط يدعي أنه من شيء اسمه جهاز الأمن الوطني، وأن عليّ أن أراك بمجرد حضورك في الغد.

ما إن وضعت سماعة التليفون،حتي عدت و تجرأت (وليكن ما يكون) وطلبت الأستاذ بهاء وأنا أعرف انه ينام مبكرا، فردت علي السيدة الفاضلة أم زياد، فقلت لها إنني مضطر للحديث للحظة مع الأستاذ، فإذا به يرد من السماعة الأخرى :
ـ إيه يا جبير فيه إيه ؟
قلت له عن المقابلة المزعجة، فطلب مني أن أحضر لتناول الإفطار معه في السابعة من صباح اليوم التالي.
طبعا لم أنم هذه الليلة، وهي تكاد تكون أسود ليلة في حياتي، بل هي أشد سوادا من الليلة التي تم فيها القبض عليّ في القضية المذكورة ، وشحنت إلي سجن القلعة غير المأسوف عليه، وفي السابعة بالضبط كنت في بيت الأستاذ، وفوجئت بالدكتور علي الدين هلال جالسا علي مائدة الإفطار، وقد لاحظ الأستاذ أنني لم أتناول لقمة واحدة فاستأذن من الدكتور هلال وذهب بي إلي صالون منعزل.
حكيت له حكاية المقابلة المشئومة فبدا في غاية التأثر، وكان مجرد إخباره بالموضوع يعني أنني أطلب منه أن يجد لي حلا، وكان تعليقه الذي لا أنساه أبدا :
ـ الناس دول معندهمشي تمييز ؟ وطيب خاطري وأكد لي بأنه بمجرد أن يصل للأهرام سيتصل بأسامة الباز.
ولأنني لم أكن قابلا للحديث في أي شيء آخر، استأذنت وتركت منزل الأستاذ بهاء، وأذكر أنني مشيت من الدقي حتي دار الهلال، وأنا أحس بشيء ما غير طبيعي يجري خلفي، وتذكرت الصديق الكاتب المبدع يحيي الطاهر عبد الله الذي كان يتلفت خلفه طوال الوقت " لأنه مراقب " وكنت علي كل أحس بنفس المشاعر التي تقترب من البارانويا.
وصلت إلي دار الهلال وانتظرت مكرم محمد أحمد حتي جاء وشرحت له ما جري، وللحقيقة كان الرجل في غاية الرقة، وحاول أن يطيّب خاطري بل مازحني بقوله :
ـ طول عمرك حتبقي صعيدي، يا أهبل دول بيتمنوهم وانتا بترفض ؟
أذكر أنه، وللأمانة، احتضنني بكل قوة، بل إنني رأيت الدموع تترقرق في عينيه، وقال انه سيتصل بمصطفي الفقي ويطلب منه أن ينهي الموضوع، لكن الأقدار شاءت أن لا يعود ملفي من هناك، حتي يومنا هذا، ولم تتم إجراءات تعييني أبدا، مع أنني أمام الزملاء ـ بل وفي الوسط الصحفي كله ـ كنت أقوم بدور رجل الدسك المفدى ، أرفض وأقر وأعيد الصياغة، بل وأقوم بمراجعة مقالة رئيس التحرير نفسه، بل وسافرت مبعوثا رسميا من المصور لتغطية فيضانات السودان في نفس العام، وأنا أتولي مسئولية تنفيذ عدد كل ثلاثة أعداد بالتناوب مع الزميلين احمد أبو كف ويوسف القعيد، حتي جاءت أول فرصة لترك دار الهلال فلم أتردد.
لا أعرف ما إذا كان الأستاذ مكرم يذكر ذلك، لكنني بعد أن خرجت من عنده ذهبت إلي الصديق مصطفي نبيل رئيس تحرير مجلة الهلال آنذاك، وحكيت له ما جري، والرجل لا يزال يذكر ما جري حتي الآن (بل انه أكد لي في حينه انه سيتصل بأسامة الباز ليرفعوا أيديهم عني) لأنني وأنا أخط هذه الكلمات، سألته فأكد أنه لا يمكنه أن ينسي، بل إنه لا يمكن أن ينكر شهادته علي ما جري.

إذن كان هناك هذا التنظيم السري الحديدي، المسمي جهاز الأمن الوطني، وأعتقد انه لا يزال هناك.. يقود الثورة المضادة. والله المستعان " .
وبعد هذه الشهادة من الكاتب الشيوعي ، هناك سؤال يتحرك في صدري : لماذا دائما كان الشيوعيون في صدارة المشهد على مدي ستين عاما؟ولماذا كثير منهم ترضى عنه السلطة المستبدة الغشوم ؟

***

إلغاء الداخلية هو الحل !

لا أجاوز العقل ، ولا اشطح بالخيال بعيدا عن الواقع إذا قلت إن حل الفوضى الأمنية أو الانفلات الأمني يكمن في إلغاء وزارة الداخلية تماما ، وإنهاء مهمتها التاريخية في إذلال الشعب المصري وقمعه وتعذيبه واستعباده !
ومع احترامي للشعارات التي تتحدث عن الشعب والشرطة إيد واحدة ، والشرطة في خدمة الشعب ، والشرطة في خدمة القانون ..إلخ، فإن الواقع يختلف عن الشعارات ، خاصة بعد أن تخلت الشرطة في ثورة يناير عن دورها ، وانسحبت من الشارع بعد أن قتلت ما يقرب من ألف شهيد ، وجرحت وأصابت وضيعت أكثر من ثمانية آلاف جريح ومعاق ومفقود..
الشرطة منذ الاحتلال الانجليزي في مصر هي اليد الباطشة للإنجليز ، ثم السلطة الوطنية التي حكمت منذ ستين عاما ، أي بعد انقلاب 1952 ، فزرعت في نفوس الناس وخاصة العامة الذين لا يملكون سلطانا ولا نصيرا ، الرعب والهول والخوف من مجرد الاقتراب من أماكن الشرطة في العاصمة أو الأقاليم أو المدن الصغيرة ، بل القرى التي تتضمن نقطة صغيرة من رجال الشرطة يعرفهم أهلها ويألفونهم .. الرعب والهول والخوف ، جعل الناس يصوغون مثلا لا يمحى من أذهانهم وصدورهم وتراثهم ؛ يقول : إن كان دراعك عسكري اقطعه ! مع أن هذا العسكري هو الابن أو الأخ أو الوالد أو الشقيق أو القريب أو البلديات ابن الأصول !
وفي الستين عاما الأخيرة كان للشرطة القدح المعلى في ثلاثية الرعب والهول والخوف ، وشاركها أحيانا المخابرات الحربية أو الشرطة العسكرية ، فكم من سجين دفن في صحراء مدينة نصر بعد أن قتله التعذيب ، وقيدوا أمامه في سجلات السجون والمعتقلات فرّ من السجن أو المعتقل ، وكم من حفلات للتعذيب الغشيم التي لم يسبق أن مارسها بشر ، وكم من اعتقالات ومحاكمات استثنائية تمت بمعرفة أجهزة الرعب ، ويتم بعدها تلميع الجلادين على شاشات التلفزة ، بوصفهم حراس الوطن ! بوساطة أبواق المنافقين والأفاقين والعملاء والكذبة الذين لا يستحون .
وفي العقود الأخيرة مُنحت الشرطة وأجهزتها ميزانيات بلا حدود ولا لزوم ، فاقت ميزانيات البحث العلمي والتعليم والجيش في بعض الأحيان ، وكان يتم استيراد أحدث أدوات القمع والتعذيب والتجسس على الشعب المسكين البائس التعيس ، وبدلا من أن تتطور الفلسفة الأمنية إلى حماية المجتمع ومساعدة المواطنين ، انتقلت الفلسفة الأمنية إلى التأكيد على سيادة رجال الشرطة وعبودية الشعب ، وهو ما صرح به

لواء فاسد في دمنهور بعد الثورة في إحدى جولاته مع بعض رفاقه من جلادي أمن الدولة المجرم ، ولسوء حظه فقد سجل له بعض المواطنين مقولاته ومقولات أتباعه من الجلادين !
هل توجد في بلاد الدنيا ظاهرة البودي جارد التي تحرس الشخصيات العامة والبارزة والمؤسسات المختلفة بصورة تنبئ عن جيش عرمرم من البودي جاردات ؛ في وجود وزارة للأمن قوامها مليون ونصف مليون رجل ، وتمثل أكبر جيش للشرطة في العالم كله ؟
كيف يلجأ الناس إلى البودي جارد ولديهم أكبر وزارة للشرطة في العالم ؟
النظام السياسي في مصر لم يكن ابن هيئة التحرير ولا الاتحاد القومي ولا الاتحاد الاشتراكي العربي ولا حزب مصر العربي الاشتراكي ، ولا الحزب الوطني الديمقراطي ، كما لم يكن ابن تلك الحكومات التي شكلها الرؤساء الأربعة محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك ، وأيضا لم يكن ابن المؤسسات الهيكلية التي صنعها الحكام في ستين عاما :مجلس النواب أو مجلس الأمة أو مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو المجالس القومية المتخصصة . النظام كان يتكئ على البوليس كما كان يسمى في عهد الانجليز الحمر، أو الشرطة في عهد الإنجليز السمر . كانت الشرطة هي النظام والنظام هو الشرطة ، ولذا عندما انهارت الشرطة وولت الأدبار في ثورة يناير ، انهار النظام وسقط رأسه ، كما سقط الخوف والرعب والهول ، وبدأ الشعب يأخذ زمام المبادرة .
كان مركز الدائرة في الشرطة أو النظام الأمني ذلك الجهاز اللعين المسمى أمن الدولة ، كان هذا الجهاز هو الذي يمنح شهادات الحياة لأتباع النظام ، وشهادات الموت والإقصاء والرعب لمن يعارضون النظام وخاصة من ينتمون إلى الحركة الإسلامية . ولذا كان من أبرز معالم الثورة أن هوجمت مقرات هذا الجهاز المجرم ، وأشعلت فيها النيران ، وتم العثور على وثائق مخزية ودلائل فاضحة ، وعلامات مؤلمة !
كان من الضروري أن يلغى هذا الجهاز المجرم البشع الذي لا يقل بشاعة عن جهاز السافاك الإيراني الذي أسسه شاه إيران واستعان بخبراء صهاينة وأميركان لدعمه وتدريبه من أجل تعذيب معارضيه وقتلهم وتأمين حكمه الذي انهار في ثورة 1979.
للأسف تم الالتفاف على هذا الإلغاء ، وإعادة الجهاز الدموي اللعين مرة أخرى تحت اسم الأمن الوطني ، وصدرت تصريحات عديدة تتكلم أنه جهاز للمعلومات ، ولا شأن له بالسياسيين ولا بالمؤسسات الأخرى في الدولة التي كان يتدخل في شئونها ، بدءا من تعيين الخفير حتى تنصيب الوزير !
كان من ضمن جرائم هذا الجهاز اللعين اعتقال أكثر من ألف وخمسمائة من السياسيين ورجال الفكر والرأي في عام 1981م ، مما أدى إلى مقتل رئيس الدولة آنئذ ، ثم إشعال الحرب على الحركة الإسلامية فتم اعتقال عشرات الآلاف ، وسالت الدماء ، وعاشت البلاد سنوات العنف والعنف المضاد ،وبالطبع كان إعلان الطوارئ مطلبا أساسيا أشار به الجهاز لتبقى البلاد ومن فيها تحت رحمته ومزاجه إلى الأبد !
وفي السياق ذاته شن الجهاز المجرم حربا ضروسا ضد الإسلام وكل من يعلن

الانتماء إليه ، وصارت هناك قوائم بالإسلاميين الممنوعين من السفر والوظائف الحكومية بل ومن عضوية النوادي الرياضية والاجتماعية ، وصارت هناك قوائم ترقب الوصول للإسلاميين وغيرهم حيث يتم اصطياد المئات كل يوم وخاصة في موسم العائدين لقضاء إجازاتهم ، واحتجاز جوازاتهم بالساعات أو احتجاز أصحاب الجوازات أنفسهم إلى أجل غير مسمى دون سبب واضح اللهم إلا إثبات أن الجهاز اللعين موجود وفوق جميع الرقاب .

بعد حوالي ستة أشهر من قيام جهاز الأمن الوطني بدأت روائح كريهة لجهاز أمن الدولة اللعين تفوح من جديد . احتجاز مسافرين من الإسلاميين لأداء العمرة بالساعات في مطار القاهرة . احتجاز قادمين إلى مطار القاهرة بعد سحب جوازاتهم ، استدعاء أئمة وخطباء إلى بعض فروع الجهاز في دمياط وغيرها ، التدخل في انتخابات جامعة القاهرة وتصنيف الأساتذة تصنيفات سياسية وسلوكية ، مطاردة بعض السياسيين وتثبيتهم وسلب سياراتهم ومتعلقاتهم مثلما حدث مع بعض الناشطين السياسيين من الإخوان وغيرهم ، إيقاف طبع بعض الصحف ورفع موضوعات بعينها وذلك بفرم الكميات المطبوعة وطبع كميات جديدة خالية من الموضوعات التي تسببت في إيقاف الطبع ، إيقاف بث قناة الجزيرة مباشر من مصر ، إنذار قنوات أخرى . ومنع ترخيص قنوات جديدة ذات حضور مهني وخلقي يتسم بالصدق والاتزان بعد أن منحت التراخيص لقنوات مشتبه في تمويلها أو توجهاتها. استمرار العناصر الموالية لأمن الدولة في الصحافة والإعلام والثقافة والجامعة دون أن يمسها إبعاد أو تحديد لمجال حركتها ، توجيه الرصاص الحي للمتظاهرين عند السفارة ليلة 2011/9/9 وقتل ثلاثة وإصابة أكثر من ألف ، ثم كانت الطامة الكبرى بتمديد قانون الطوارئ وتفعيله ، مع أنه سقط بحكم الإعلان الدستوري .

الأمن الوطني هو أمن الدولة ، وكما قلت في مناسبات سابقة أحمد هو الحاج أحمد ، وهناك إصرار من وزارة الداخلية على حماية الجلادين والدفاع عنهم ، بل إن الوزارة تحملت أتعاب المحامين الذين يدافعون عن الجلادين المتهمين بقتل الشهداء في ثورة يناير ، وتمت ترقية رجال الأمن الذين غيروا شهاداتهم من الإثبات إلى النفي ، وإحالة من تمسكوا بأقوالهم وشهاداتهم إلى التقاعد ، وقد سمع الناس في إحدى الجلسات وزير الداخلية المتهم بقتل المتظاهرين يقول للشاهد التاسع متوعدا مهددا : بتشهد على يا حسن ؟!

الناس تشعر بحالة أمنية منفلتة بافتعال واضح ، مما يعني أن هناك من يريد شرا بالبلد وأهله ، ومعروف مصدر هذه الحالة ، ووزارة الداخلية مشغولة بحماية جلاديها وراء القضبان أو خارجها ، وهو مما يجعل إلغاء هذه الوزارة ضرورة وطنية عاجلة على أن يحل محلها تشكيل أمني جديد تماما يمكن تدريبه بوساطة دول صديقة ، ويعتمد هذا التشكيل كما اقترحت في مناسبات سابقة على خريجي كليات الحقوق لمدة ستة أشهر ، ويمكن لو كانت الدفعة ثلاثة آلاف مثلا أن تتبعها دفعة أخرى فيكون لدينا بعد تخريج أول دفعة وعلى مدى عام واحد بعدها ستة وثلاثون ألفا من الضباط الجدد الذين لم يتلوثوا بفلسفة السياسة الأمنية القائمة التي أسسها الإنجليز الحمر ونماها الإنجليز السمر وتحكمها عقدها السادة والعبيد !

وحتى ذلك الحين يمكن للشباب في الأحياء والقرى أن يقوموا بعمليات الحماية بمساعدة الشرطة العسكرية ، وإنهاء مرحلة الانفلات الأمني إلى الأبد ..
أما الأجهزة التي تخدم الجمهور في مجال الوثائق والجوازات والجنسية والمطافي ونحوها فيمكن أن تتحول تبعيتها إلى المحليات أو تصبح هيئات مستقلة .
***

شرطة جديدة .. وأمن حقيقي!

دفعتني ظروف قاهرة إلى الخروج من البيت ، والسفر من قريتي إلى مدينة الدلنجات بمحافظة البحيرة ، وهي مدينة قروية إن صح التعبير ، وفي الطريق فوجئنا بأزمة خانقة في المرور عند قرية تسمى المسين وتقع بين دمنهور والدلنجات ، سبب الأزمة أن الناس تعودوا على إقامة السوق يوم الأربعاء من كل أسبوع ، في الطريق العام وهو نفسه الشارع الرئيسي الذي يقسم القرية نصفين من مدخلها إلى مخرجها ، يفترش الأهالي الأرض ، والأقفاص والمناضد ، ويبيعون ما يحتاجه الفلاحون .. وسط هذه المعمعة تتحرك عشرات السيارات المتعددة الأنواع بدءا من التريلات والمقطورات حتى التوك توك والتروسيكل ذهابا وإيابا على مساحة عرضها ثلاثة أمتار أو أكثر قليلا . ولكن الحركة تتوقف تماما حين يخرج من الجانب اليمين أو الجانب الشمال جرار زراعي أو عربة كارو تريد أن تعبر إلى الناحية الأخرى أو الانضمام لأحد الاتجاهين . بالطبع لا يوجد في هذا السوق شرطي واحد مع أن نقطة الشرطة قائمة في مدخل الطريق من ناحية دمنهور ، ولا يوجد موظف واحد من الإدارة المحلية ، يتطوع بعض المواطنين من السائقين أو غيرهم لمحاولة فك الاختناق المروري من خلال محاولات إقناع السائقين بالانتظار أو التحرك !
قضينا حوالي ساعة لنقطع مسافة ثلاثمائة متر تقريبا ، والناس يبيعون ويشترون و،يتحركون بطريقة وأخرى داخل المعمعة دون أن تتأثر حركتهم من قريب أو بعيد ، والأمر نفسه تكرر في المدينة حيث يكتظ شوارعها بمختلف أنواع السيارات ويتوقف المرور لفترات طويلة ثم تنفرج الأزمة فتبدو الشوارع خالية وكأنه ليس بها زحام أو اختناق ..
حل الأزمة المرورية التي وصلت من العاصمة والمدن الكبرى إلى المدن الصغرى والقرى أول اختبار عملي لبناء الشرطة الجديدة التي نحلم أن تحقق الأمن للمواطن والمجتمع ، فالمرور علامة على رقي الأخلاق والسلوك الاجتماعي والإحساس بالأمن ، وقد كان جلاد سابق يسخر من اللواء أحمد رشدي الذي كان ينزل إلى الشوارع في القاهرة ليتابع بنفسه حركة المرور وانتظامه ، وللأسف لم يستطع هذا الجلاد أن ينظم المرور أو يحفظ الأمن على النحو الذي كشفت عنه حوادث السنوات الدامية التي مضت ..
لا استطيع أن اشعر بالأمن والسيارات تمضي على هواها وتسفك يوميا دماء أعداد غفيرة في شتى أرجاء الوطن بما يجعل الحصيلة السنوية للضحايا يفوق ضحايا

المعارك العسكرية الضخمة التي تتصادم فيها الجيوش الكبرى ، ولا أظن الخسائر في مجال المرور تنفصل بحال عن خسائر المعارك التي يقوم بها البلطجية والمسجلون خطر وقطاع الطرق واللصوص الذين يسرقون في وضح النهار ويغتصبون ويثبتون ويباغتون الأبرياء بالخطف ثم يطلبون الفدية وكأننا في شيكاغو وغيرها من مناطق الجريمة المنظمة ..

يستطيع وزير الداخلية الجديد – إذا أراد - أن يمضي وفق خطوات عملية تحقق الأمن بدرجة كبيرة ، وذلك إذا استخدم قانون الطوارئ لجمع المسجلين خطر واعتقالهم وإعادة تأهيلهم وفقا لخطة تتيح نزع مخالبهم وحماية المجتمع من شرورهم ، وإعادتهم مواطنين صالحين يعملون وينتجون .

نصف ساعة فقط كفيلة بتهدئة الأمور في المجتمع حين يتم اعتقال هؤلاء المسجلين وأتباعهم ، وذلك ليس صعبا ، فالمباحث الجنائية وأمن الدولة أيضا ، يعرفونهم جيدا ، ويعلمون تخصصاتهم الإجرامية ، وأماكن نشاطهم الإجرامي ومدى قدراتهم في العنف والجريمة .

ثم إن الوزير الجديد للداخلية – إذا أراد - يستطيع أن يأخذ موقفا حاسما من العناصر الشرطية الفاسدة والزائدة عن الحاجة داخل جهاز الشرطة المصرية ، فيحيلها إلى الاستيداع أو المعاش لتريح وتستريح ..

لا أعتقد أن هناك ضرورة للجنرالات الذين فسدوا وأفسدوا في العهد البائد ، وكانت الوظيفة بالنسبة لهم منجم ثراء غير عادي سواء بما يحصدونه بالقانون أو بما يحصلون عليه خارج الوظيفة بحكم النفوذ والهيبة . إن منح هؤلاء معاشاتهم في وقت مبكر ، وخلودهم إلى الراحة في بيوتهم يمثل خطوة أولي على طريق تحقيق الأمن .

يأتي بعد هذه الخطوة مراجعة ملفات الضباط والمخبرين والجنود الذين يمثلون حالات منحرفة ، وإلحاقهم بالجنرالات الذين سيتم إحالتهم إلى الاستيداع .

كان خطأ الوزير السابق منصور العيسوي ، إصراره على الإبقاء على جهاز أمن الدولة اللعين . صحيح أنه غير اسمه ، وصرح بأن دوره سيقتصر على جمع المعلومات ، ولكن الواقع أخلف تصور الوزير ، وعاد الجهاز سيرته الأولى تقريبا في متابعة السياسيين الإسلاميين ، وتجنيد العملاء داخل مؤسسات الدولة ، وبعد وقت قريب – فيما أتصور – سيعود الضباط الأسياد لممارسة قهر المواطنين العبيد على طريقة جابر بن حيان وشركاه ..

إن إلغاء هذا الجهاز تماما ، وتحويل مهام جمع المعلومات إلى المباحث الجنائية انطلاقا من حماية أمن المواطن والوطن ، وليس أمن الجالس على الكرسي وأتباعه ، يمثل ضرورة قصوى لتحقيق الأمن ، واستمرار هذا الجهاز يعني باختصار شديد ثورة بل ثورات أخرى ربما تكون أشد ضراوة ضد الجهاز والشرطة كلها ، بل السلطة بأجمعها .

لعل هناك جهات أقوى من وزير الداخلية تحبذ الإبقاء على أمن الدولة أو جهاز القهر الوطني ، ولكن الحقائق على أرض الواقع تفرض إلغاءه بأسرع ما يمكن حتى يشعر الناس بالأمن الحقيقي.

من الضروري لبناء الشرطة الجديدة إعادة الأمن المركزي إلى ثكناته في القوات المسلحة ليكون سلاحا منتجا في المجالات الزراعية والخدمية ، وتحقيق الأمن - من وجهة نظري المتواضعة – ليس بكثرة الجنود والمدرعات والمصفحات وقنابل الغاز وبنادق الخرطوش ، والرصاص المطاطي ، فالأمن يتحقق بالعدل أولا وآخرا .

أمن الشارع يحتاج إلى نوعية جديدة من الشرطة تملك فلسفة جديدة اسمها المحافظة على كرامة الإنسان المصري التي خرج من أجل تحقيقها في 25 يناير 2011 ، وكرر بعدها الخروج مرات عديدة ، وسيكرر الخروج فيما أعتقد إذا تصور أن أحدا سيدوس على كرامته أو يفكر في سحقها ، وشطبها من الوجود .

وهنا أكرر ما دعوت إليه في مناسبات أخرى من ضرورة تجنيد خريجي الحقوق في جهاز الشرطة ، وتدريبهم لمدة ستة أشهر ، ويمكن قبول دفعة كل شهر على مدى سنة ، في كل دفعة ثلاثة آلاف فرد يتخرج في نهاية المدة ستة وثلاثون ألفا من الشرطيين المدربين الذين يعرفون القانون ، ويستطيعون بالذكاء والحنكة حل المشكلات الصغيرة والخلافات البسيطة دون تحويلها إلى النيابة والقضاء ، وفي الوقت نفسه يمارسون العمل في الأقسام والمراكز ونقاط الشرطة بمنهج جديد يعتمد على الحركة ومتابعة ما يجري في الشارع ، بعيدا عن منهج انتظار البلاغات ، والكمائن الثابتة التي تعوق المرور وتعطل حركة الشارع .

إن ما يعرف بالدوريات المتحركة لمتابعة حركة المرور ، وحفظ الأمن في الشارع والطريق العام ، ومتابعة التجمعات ؛ هي اللغة الأمنية الجديدة التي يستخدمها العالم .

لم يعد الجلوس في الكمين الثابت وشرب الشاي ورواية الحكايات وانتظار الصيد الثمين لغة الأمن الناجح ، بل صارت لغة قديمة جدا غير معبرة عن أمن المجتمع .

في استانبول ، قبل سنوات قليلة ، رأيت المرور ينساب بسلاسة عجيبة مع أن الزحام هناك شديد ، والسيارات تغطي الشوارع ، ومع ذلك حين تتعطل سيارة ، أو يرتكب أحدهم مخالفة ، أو يحدث اشتباك بين أفراد ، لا تعرف من أين ظهر في التو واللحظة رجل الشرطة على الموتوسيكل السريع ليحل المشكلة التي أمامه بأسرع ما يمكن ، لا أن يعقدها ويحولها إلى المستويات الأعلى وتعطيل مصالح الناس .

ثم إن الشرطة اليوم تستخدم العقل بدلا من استخدام اليد ، فالعقل كفيل بحل المشكلات بدلا من تعقيدها إذا استخدمت اليد ، والعقل يستطيع الوصول إلى المعلومات من المتهم أفضل من اليد ، والعقل في النهاية يحفظ كرامة الناس بدلا من امتهانها وسحقها والزراية بها .

إن الشرطة يجب أن تكون حصنا يلجأ إليه المواطنون المظلومون والخائفون والمتعبون ، وينبغي أن تكون عونا للمواطن وليس مصدر رعب وخوف وقلق وأداة تزوير للانتخابات والاستفتاءات .. وهذا لن يتحقق إلا بتغيير فلسفة الشرطة في بلادنا تغييرا شاملا ، ينتقل بالشرطي من خانة خادم السلطان إلى خانة مساعد الإنسان، أي إنسان في الوطن .

***

صحافة أمن الدولة !

يخطئ من يظن أن جهاز أمن الدولة الإرهابي قد طويت صفحته ، وانتهى تاريخه ، بعد أن أحرق أفراده المقار التي كانوا يديرون منها عملهم الشيطاني ، وفرموا الوثائق والمستندات التي تدين أحط جريمة في التاريخ ضد الشرفاء الأحرار المصريين ، والقيام بتعذيبهم حتى الموت أحيانا أو إلقائهم وراء الشمس لتذبل زهرة حياتهم ويغيض شبابهم في القيعان المظلمة ، ناهيك عن حرمان كل من ينتسب إليهم من الوظائف والعمل ودخول الكليات العسكرية والشرطية .. حتى الأندية الرياضية حرموهم منها بحجة حماية الدولة ، وهم ما استطاعوا حمايتها ، بل فشلوا على مدار تاريخهم الأسود الطويل في تأمين البلاد والعباد ضد أخطار اللصوص الكبار والمفسدين العظام ؛منذ عصر الإنجليز الحمر وأتباعهم من الإنجليز السمر!

لقد عاد الجهاز اللعين منتعشا ومنتفشا من خلال بعض الحوادث ، ولم يشفع له اسمه الجديد أو اسم الدلع الذي أطلق عليه بعد الثورة (الأمن الوطني) إخفاء تحركاته الآثمة ، وخاصة في المجال الصحفي والإعلامي .

فقد ظهرت عناصر من عملائه في الصحافة والإعلام على السطح ، وخاصة في فترة وزير الداخلية السابق منصور العيسوي الذي تولى الدفاع عن الجهاز اللعين ، وراحت هذه العناصر تمارس دورها السابق في الهجوم على الإسلام وتشويه الحركة الإسلامية (الإخوان المسلمين بالذات) ، وبدأ البصاصون ينشرون من جديد تقارير الجهاز التي تهدف إلى تشويه الإسلاميين ، ويتحدثون من منطلق قوة افتقدوها عقب الثورة مباشرة حين خرج أفراد الجهاز من مقارهم ، وظل أمرهم معلقا حتى إعادتهم تحت مسمى الأمن الوطني .

العملاء والبصاصون في الصحافة والإعلام ، وجدوا في أنفسهم الجرأة ليمارسوا دورهم القديم ، بل ذهب بعضهم إلى أبعد منذ لك ، حين دافع على صفحات الصحف عن الجهاز ودوره الشيطاني ، وزعم أن الدول المحترمة يوجد بها جهاز لأمن الدولة ، ثم أشار إلى أفضال الجهاز على البلاد والعباد ، وتأمين الوطن .. لم يقل لنا كيف ؟ ولم يخبرنا أن الدول المحترمة ليس فيها أمن الدولة الذي يسفح كرامة المواطنين ويهينهم ويحارب عقائدهم ودينهم ، ويزوّر انتخاباتهم ، ويضرب مرشحيهم وقضاتهم علنا وعلى رءوس الأشهاد ، ويمنع المواطنين من الذهاب إلى اللجان الانتخابية للتصويت لمرشحيهم !

ثم كانت هناك في شهر مارس 2012 ، حركة تغيير في رؤساء تحرير الصحف القومية الذين انتهت مدتهم القانونية ،وذلك بمعرفة مجلس الشورى المالك الاسمي للصحافة ، ولكن السادة الصحفيين والكتاب الذين صنعتهم لا ظوغلي أقاموا الدنيا ولم يقعدوها بحجة أن الإخوان سيملكون الصحف وسينزعونها من أهلها .

ولم يكتف بعضهم بذلك بل تطاول على رئيس مجلس الشورى ، وسخر منه قائلا : ما علاقة ذلك الصيدلي الإخواني بالصحافة ؟ ومن الذي يسمح له بتغيير القيادات الصحفية والتدخل في شئونها ؟ ونسي هؤلاء وبعضهم من حملة الثانوية والإعدادية ومحو الأمية الذين مكنهم أمن الدولة أن يكونوا صحفيين (كبارا!) ورؤساء تحرير ونجوما في الحظيرة الثقافية ؛ أن رئيس مجلس الشورى الذي يسخرون منه من كبار أساتذة الجامعة في تخصصه العلمي (الفارماكولوجي) ، وكان من المتفوقين طوال دراسته ، وله مؤلفات فريدة في هذا التخصص ،وتدرج في تخصصه حتى صار رئيس قسم الفارماكولوجى بكلية الصيدلة في جامعة الزقازيق من يناير1994 حتى يوليو1997، ثم من 2000/6/17 حتى 2004/2/17 ، ثم إنه ناشط اجتماعي وسياسي ، ذاق عذابات السجن بسبب التهم التي لفقها له أمن الدولة ، وشارك في جمعيات الصيدلة وجمعيات السكر ، والنقابات التي تخدم العاملين في المجال الصحي والعلاجي ، وقبل ذلك وبعده فهو من المهمومين بالشأن العام ويعرف ما يدور في الصحافة وكواليس السياسة دون أن يبيع نفسه لأمن الدولة أو سفارات الدول الاستعمارية .

إن علاقته بالصحافة لا تقل عن علاقة الرائد موافي الذي كان يمنح صبيان لا ظوغلي من البصاصين إقطاعيات صحفية : مناصب ورواتب وسلطة ونفوذا وامتيازات ، ترى ما علاقة الرائد موافي بالصحافة ؟ هل يجوز أن نقارن بينه وبين رئيس مجلس الشورى الحالي ؟

إن واجب المالك للصحف المصرية أن يطهر الصحف من صنائع لاظوغلي وخدام النظام الفاسد البائد ، أولئك الذين ما زالوا على سدة الصحافة يتيحون الفرص لأتباعهم من المنافقين أن يستمروا في نشر أكاذيبهم وأضاليلهم ، في الوقت الذي يحرمون فيه الشرفاء أن يكتبوا ويعبروا عن وجهات نظرهم ورؤاهم التي تختلف بالضرورة عن رؤى خدام النظام السابق الذين لم يخجلوا من ادعاء النضال والثورية . يجب على مجلس الشورى أن يعزل البصاصين والمتسلقين من الصعود إلى قيادة الصحف القومية والتحكم فيها والاستمتاع بالامتيازات الحرام .

من الغريب الذي ليس غريبا أن تجد خدام النظام السابق وأعوانه ما زالوا يكتبون ويطالعون القراء في مواعيد ثابتة ، ويحصلون على مكافآت باهظة ، دون أن يتواروا خجلا من نفاقهم وكذبهم وعمالتهم للنظام المجرم وجهاز أمنه اللعين .. بل إن بعضهم لا يجد غضاضة في الهجوم على الإسلام يوميا أو أسبوعيا ، والتشهير بالإسلاميين في بلد الإسلام وأرض الإسلام ، والانحياز في بجاحة وفجور إلى أعداء الإسلام وخصومه!

من المؤسف أن الفترة القصيرة التي تلت الثورة شهدت انفراجة في التعبير لصالح القوى المحجوبة في الصحف وبعض القنوات التلفزيونية ، وفجأة بعد استعادة جهاز البطش والإرهاب لعافيته ، تتراجع هذه الانفراجة لحساب البصاصين وصنائع لا ظوغلي ، ويقصى المعادون للنظام السابق ، وكأنه مازال موجودا في حدائق القبة وجابر بن حيان !

إننا نثق في الله ثم مجلس الشورى برئاسة العالم الجليل والصيدلاني المتميز في تطهير الصحافة من العملاء وأعداء الإسلام ، والرجل كما بدا في خطابه بالمجلس الأعلى للصحافة في 2012/3/25 ، كان واعيا بدوره وبمهمة الصحافة وبضرورة تطويرها والنهوض بها .

***

قناص التحرير !

- " في عينه.. في عينه ..جدع يا باشا ! " .

كان هذا هتاف عساكر الأمن المركزي للضابط الشاب الذي أطلق رصاصة مطاطية فدخلت في عين أحد المتظاهرين في شارع محمد محمود باشا من جهة ميدان التحرير ، عقب مليونية 18 نوفمبر !

كان الضابط وهو برتبة ملازم أول ، واقفا في الشارع المذكور مسلحا ببندقية يستخدمها ضد المتظاهرين وهو يتقدم بضع خطوات للأمام ويطلق الرصاص أكثر من مرة في اتجاه المتظاهرين ويستدير للخلف، بينما يهنئه بعض زملائه على دقة التصويب .

وفي ميدان التحرير، كان دوي طلقات الشرطة لليوم الخامس على التوالي، وعلى إيقاعه يرفع المتظاهرون صورة لشخص يرجح أنه أحمد حرارة، البطل الجديد للثورة المصرية الذي دفع عددا من النشطاء إلى استخدام شبكة التواصل الاجتماعي (فيسبوك) لإطلاق "الحملة المصرية لمواجهة بلطجية الأمن".

كان أحمد حرارة، وهو طبيب أسنان في الحادية والثلاثين من عمره، فقد إحدى عينيه في 28 يناير الماضي في أثناء الثورة التي انتهت بإسقاط النظام الفاسد البائد . وأدت طلقة خرطوش إلى نزع عينه الأخرى لدى مشاركته في التظاهرات يوم السبت الماضي 2011/11/19، وبات الآن يحمل ضمادتين الأولى فوق العين اليمنى مكتوب عليها "28 يناير" والأخرى فوق العين اليسرى مكتوب عليها "19 نوفمبر".

الحدث ليس بسيطا ولا هينا ، ولكنه كارثة مركبة . الضابط الشاب يرتكب جريمة مروعة ، وبدلا من حماية المتظاهرين بحكم وظيفته التي تقضي بتأمين الناس ، إذا به يتحول إلى مجرم يُفقد مواطنا مكلفا بحمايته إحدى عينيه ؛ ما يعني أن فلسفة وزارة الداخلية مازالت تمضي في طريقها المظلم الذي ورثته عن نظام الكونستبلات الإنجليز ، وهو أن الشعب عدو الشرطة ، وتجب هزيمته بوسائل القتل والتعذيب والقمع المتاحة ، وكان من المفترض أن يتعلم رجال الأمن في بلادنا من درس الثورة في 25 يناير 2011 ، يوم عيد الشرطة وما جرى فيه ، حين انتصر الشعب وأودع الجلادين والقتلة أقفاصا حديدية ليشاهدهم العالم وهم يخضعون لسيف العدالة ! ولكن يبدو أنهم لم يتعظوا بعد !

أما الجنود المساكين الذين هنأوا الباشا على تصويبه المحكم في عين المواطن البريء ، فما زالوا يتعاملون مع " الباشا" الصغير بمنطق العبيد الذين يجب أن يبتهجوا لأن سيدهم المدلل قد أحرز تفوقا في إجرامه وسلوكه المشين ضد مواطن قد يكون شقيقا

لواحد منهم أو قريبا له ، ولكن منطق العبودية الذي ما زال سائدا في بعض الأجهزة أو معظمها إذا شئنا الدقة يجعل الجنود المساكين يتجاهلون قيمة الضحية ومدى انتسابه إليهم أو إلى الرابطة الإنسانية !

في الثورة المتجددة قام الأمن بتوجيه ضربات موجعة للشعب الغاضب ، واستخدم الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع بكثافة وجرأة واستمرار وهمة لم تُعرف على مدى تسعة أشهر . لقد ترك البلطجية واللصوص والمفسدين في الأرض يسرحون ويمرحون ويرتعون وينهبون دون أن يقترب منهم ، مع أنه يعرفهم بالاسم ، ويستطيع – لو أراد – أن يجمعهم في نصف ساعة بدءا من أسوان إلى الإسكندرية ، ولكنه لم يفعل أبدا ، فقد أعلن استقالته منذ ثورة يناير، واكتفى بصرف مرتباته وامتيازاته واتهام الناقدين لمسلكه بأنهم يريدون إسقاط الدولة .

المفارقة أن الهمة التي أبداها الأمن وهو يضرب الشعب في التحرير ، دفعته إلى تقديم أسوأ النماذج البشرية المتوحشة ، وهي تتعامل مع جثث الشهداء ، حيث كان الجنود يلقون بها في قلب الزبالة ، أو يدوسون فوقها بدلا من حمايتها ونقلها إلى مثواها بما يليق بكرامة الإنسان الذي كرمه رب العباد ، وفضله على كثير ممن خلق تفضيلا !

هناك قناص آخر لا تقل جريمته عن جريمة هذا الضابط الشاب الذي فقأ عين المواطن البريء وتلقى التهنئة من جنوده العبيد ، هذا القناص هو المسئول غير المسئول الذي أشعل النار في الوطن كله بما يسمى وثيقة المبادئ فوق الدستورية أو المبادئ الحاكمة للدستور ، وطرحها في وقت حساس تستعد فيه البلاد لتخطو أولى خطواتها نحو الحرية الحقيقية بانتخاب مجلس تشريعي يقود الوطن إلى الاستقرار والبناء واستدراك ما خسرته الدولة على مدى عقود مضت اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .

المسئول الحقيقي هو الذي يفكر قبل أن يخطو ، ويلجأ إلى التشاور والتفاهم قبل أن يعلن على الناس ما يريد أن يفعل ، ولكن صاحب الوثيقة لم يبال بأحد وطرح وثيقته من أجل هدف حزبي رخيص هو حرمان الأغلبية من التعبير عن رأيها ، وامتلاك مقدراتها والمشاركة في بناء مستقبلها . لقد أراد خدمة الأقليات الثقافية والأيديولوجية وبعض أجهزة الدولة على حساب بقية الأجهزة ، ومنحها وضعا استثنائيا يتيح لها أن تكون فوق الشعب وفوق الدستور ، ولم يكتف بذلك بل تحدث باستعلاء غير مقبول عن معارضي سلوكه ، وزعم أن وثيقته إلزامية ولن يتم تغيير شيء فيها ، ولم يعبأ بالملايين التي خرجت في العاصمة والمحافظات ترفض فعلته الشاذة ، المعاكسة لإرادة الشعب ، وفي الوقت نفسه سكت من يديرون البلاد عن المسألة ولم يحاولوا ردعه أو إيقافه أو شرح وجهة نظرهم على الأقل .

ثم كانت الطامة الكبرى بإخلاء ميدان التحرير من بضع عشرات من المعتصمين عنوة ، وبطريقة لا تعرف للتفاهم أو التفاوض طريقا ، مما أدى إلى مضاعفات كانت نتيجتها أكثر من أربعين قتيلا ، عدا مئات الجرحى والمصابين ، وأضحى الأمر يشبه من أراد التخلص من برغوث فأحرق اللحاف ، أو أحرق السرير كله ، ما جعل الموقف كله مريبا ومشكوكا في دوافعه ، وصار السؤال : لماذا لم يتركوا المعتصمين

فـي حـالهم ؟ومـاذا سـيحدث لـو أنهـم بقـوا أسـبوعا أو عشـرة أسـابيع دون أن يعطلـوا المرور أو مصالح الناس ؟
بدا الأمر حربا أهلية شبّت لسبب غير مفهوم ، ولا يعرف أحد متى تنتهي أو يتوقف نزيف الدم فيها ، ولم تُجْد المناشدات والبيانات والرجاءات أن يترفق أبناء الوطن ببعضهم ، وأن يتقوا الله في أنفسهم ، وأن ينظروا إلى الأمام كي يتغلبوا على الشقاق والخلاف ، ولكن الشاشات التلفزيونية تعرض صور الكر والفر ، وإطلاق الرصاص الحي والمطاطي والخرطوش وقنابل الغاز المسيل للدموع والغاز المحرم دوليا ، الذي يصيب المتظاهرين بالتشنج وهياج الأعصاب والرعشة ، لدرجة أن وصفه البعض بغاز الخردل ، والعجيب أن وزارة الداخلية تنفي أنها أطلقت رصاصا أو غازا محرما ، وكأن ما يجري أمام أعيننا مجرد مزحة يقوم بها بعض الممثلين على مسرح هزلي وليس في ميدان قتال حقيقي !
المسئول غير المسئول الذي أشعل النار في البلاد دون مسوغ ودون داع ، اعتمد على الإمبراطورية الإعلامية التي تقلب الحقائق وتدلس ، وتضع المسئولية في أعناق الأبرياء ، وتذيع كلاما رخيصا يتحدث عن مليونية "قلة الأدب " أو " جمعة قندهار " ، أو " جمعة الأتوبيسات " أو غير ذلك من تعبيرات يخترعها أنصار الديكتاتورية ، وخدام الاستبداد في كل زمان ومكان . إن الاعتماد على البروباجندا الدعائية لن يحقق للأقليات المعادية لإرادة الشعب أي نصر سياسي أو مكاسب سياسية ، لأنهم معزولون عن الشارع ومتطلباته واحتياجاته ، وقانعون بالمماحكات الليلية على شاشات البرامج التلفزيونية وأعمدة الصحف السيارة ، في تسويغ أفكارهم الأنانية ، ورؤاهم التسلطية ، وتصوراتهم التي لا تعرف التسامح وقبول الأغلبية بمعتقداتها وأفكارها وطموحاتها .
لقد تسبب أنصار الديكتاتورية في إطالة أمد الفترة الانتقالية ، وسقوط المزيد من الشهداء والمصابين في ميادين الاحتجاج والتظاهر والاعتصام ، ثم إنهم دفعوا إلى كثير من الوقفات الفئوية ، وكان في إمكانهم وهم الذين يملكون السلطة والتنفيذ حل كثير من المشكلات ، وإقناع الناس في شفافية ووضوح بحقيقة ما يجري ، ولكن منهج الاستبداد هو منهجهم السائد الذي يتقنونه ، وترسخه الرغبة الأنانية في الاستحواذ والامتلاك وعدم الرضا بإرادة الشعب أو أغلبيته الساحقة .
لقد أحسن المجلس العسكري بالاعتذار عما جرى ، وحسبان الضحايا في التحرير والمحافظات شهداء ، وعلاج المصابين على نفقة الدولة ، وإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها وتسليم السلطة إلى المدنيين في منتصف العام الجديد .
ولكن يبقى المطلب المهم وهو محاسبة وزارة الداخلية ،وضرورة تصفيتها من العناصر الشريرة التي ما زالت مصرّة على السير في طريق الظلام ، وإلغاء الجهاز الإرهابي الذي اكتفوا بتغيير اسمه ولم يتغير فعله ، أعني جهاز أمن الدولة ، فقد ثبت أنه لا يؤمن الدولة ولا يحميها بقدر ما يدمرها ويخربها .. وعلى أنصار الديكتاتورية والنظام الفاسد في كل المواقع أن يدركوا أن استمرارهم على الصورة السابقة على الثورة من المستحيلات مهما كانت إمكاناتهم وأعوانهم ، لأن الشعب مصمم على نيل حريته وكرامته ولو طال السفر !

***

يسقط أمن الدولة !

حدث ما سبق أن حذرنا منه ، وهو عودة جهاز أمن الدولة المجرم إلى العمل مرة ثانية ، حيث احتل معظم المقار القديمة ، وبالأطقم السابقة تقريبا ، وكل ما جرى هو تغيير اللافتة التي كان يعمل تحتها ، فصار اسمه قطاع الأمن الوطني ، وقيل إن مهمته ستقتصر على جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها لصانع القرار !

وسبق القول إن القضية ليست في تغيير الاسم ، أو نقل بعض الضباط إلى قطاعات أخرى أو إدارات مغايرة ، بل هي فلسفة إجرامية حكمت المنتمين إلى هذا القطاع إلا من رحم الله ، فهم يؤمنون أن تأمين كرسي السلطة هو الهدف الأسمى ، وهذا التأمين يستلزم القضاء على كل من يظنون أنه يهدد هذا الكرسي بحثا عن الحرية أو المشاركة في تقرير مصير الوطن ، وعادة تتجه أنظار الجهاز وأفراده إلى الإسلام والمسلمين بوصفهم الخطر الأكبر على السلطة الفاشية المستبدة ، وتكون مهمته عندئذ ملاحقة المنتمين إلى الحركة الإسلامية ، واعتقالهم ومطاردتهم وحرمانهم من الوظائف وتلفيق التهم لهم ومحاكمتهم ظلما وزورا بعد تعذيبهم وإهانتهم والتشهير بهم ؛ عن طريق من يجندهم الجهاز من أصحاب الأقلام النجسة ، والبصاصين والعملاء الذين يزرعهم في كل المؤسسات والمصالح والإدارات والهيئات !وما جرى على مدى ستين عاما شاهد على وحشية الجهاز والمنتمين إليه والنظام الذي يعملون باسمه .

ويوم سقط هذا الجهاز في ثورة يناير شعر المصريون أن روحهم عادت إليهم وأن عصرا من الإرهاب السلطوي قد ذهب إلى الأبد ، بيد أن التنظيم السري الذي أنشأه مبارك عام 1986م تقريبا ، يبدو أنه هو الذي كافح لاستعادته مرة أخرى تحت لافتة أخرى ، ليعود النظام القديم ، ويفرغ الثورة من مضمونها ، وقد كانت مجموعة الحوادث التي جرت على مدى العام الماضي من إحراق واشتباكات واعتصامات فئوية وغير فئوية وقطع طرق واعتداءات غريبة على السياسيين والمواطنين مثل خطف الأطفال وطلب فدية ضخمة ، وسرقة السيارات ، ثم زيادة تمكين عملاء الجهاز في الصحف والإعلام ، والتصريح بقنوات فضائية وصحف جديدة بلا حصر ، ثم التوقف فجأة عن التصريح بالمزيد ، فضلا عن توقف كثير من المصانع والشركات والمؤسسات والترويج لمقولات الانفلات الأمني لهز الاقتصاد ونشر الخوف والرعب في النفوس والقلوب .. كل هذا يشير بقوة إلى الطرف الثالث وهو في الغالب هذا الجهاز المجرم !

ومع المحاولات المتكررة من جانب المسئولين في الوزارة الداخلية لإقناع الناس أن الجهاز تاب وأناب ، إلا أن الحقيقة على الأرض كانت غير ذلك ، وشاء الله أن ينكشف الأمر علنا وعلى رءوس الأشهاد حين قبض المتظاهرون من شركة بتروجيت على أحد الضباط أمام مجلس الشعب حيث كانوا يتظاهرون أمامه . فقد فوجئوا بأحد الأشخاص يحرض المتظاهرين على اقتحام المجلس ، والاشتباك مع الحراس لتتحول القضية إلى رأي عام ، وتحل مشكلتهم ، وقد شك المتظاهرون الذين يعرف بعضهم بعضا في هذا الشخص فراحوا يسألونه عن وظيفته وعمله ، فلم يحر جوابا ، وانطلق هاربا فلاحقوه ، وألقوا القبض عليه ، وبعد تفتيشه اكتشفوا من أوراقه وبطاقاته أنه ضابط بأمن الدولة الذي يسمى الآن الأمن الوطني !
ذهب المتظاهرون إلى قسم الشرطة كي لا يتم طبخ الموضوع في الداخلية ، وسلموا الضابط ، ثم أبلغوا مجلس الشعب الذي وثّق الموضوع من خلال شهادة المتظاهرين في لجنة الأمن القومي ، وشهادتهم في الشارع .. وكانت النتيجة أن رئيس نيابة السيدة زينب أمر بصرف ضابط الأمن الوطني الذي اشتهر باسم الضابط المندس - من سرايا النيابة، بعد أن نفى أن يكون قد قام بتحريض المتظاهرين على اقتحام مجلس الشعب، مؤكدا أنه كان يقوم بتأدية عمله!
وكشف مصدر أمنى، عن عدم نية المسئولين بوزارة الداخلية، اتخاذ أي عقوبات تأديبية ضد الضابط، بحجة أنه كان يؤدي مهام عمله، فى تأمين المنافذ المؤدية للوزارة، ومنها منفذ شارع مجلس الشعب، ومن غير المعقول ، أن يقوم بتحريض المعتصمين على اقتحام مقر مجلس الشعب، مضيفاً أنه من المتوقع أن تطلب النيابة ، تحريات المباحث حول الواقعة.
وقد رأى بعض المراقبين أن الواقعة لا تعد تهمة تقصير وإنما جناية تحريض، مشيرا إلى أهمية معرفة من وراء هذا الضابط فربما كان طرف الخيط للوصول إلى ما يسمي بـ "الطرف الثالث".
كما كشف الدكتور محمد البلتاجي، عضو مجلس الشعب عن حزب الحرية والعدالة، ونائب لجنة الصحة بالمجلس، أن ضابط الأمن الوطني الذي تم القبض عليه أمام البرلمان وهو يحرض المواطنين على اقتحامه هو ابن لأحد قيادات وزارة الداخلية . وهذا القيادي مسئول عن شئون الضباط بالوزارة، ورأى أن الضابط كان في مهمة لتحريض مواطنين على اقتحام المجلس.
ووجه القيادي بحزب الحرية والعدالة حديثه لوزير الداخلية - الذي حضر جلسة مجلس الشعب يوم الثلاثاء 13 مارس 2012- قائلا: إذا كنتم تريدون الإيقاع بين المجلس والشعب - فإننا سنظل في محاسبة للداخلية على جرائمها في السابق والحاضر, وذلك وفقا لما جاء موقع " مصراوي " الإلكتروني .
وقبل ذلك بأيام كانت قد تسربت إحدى الوثائق من داخل مديرية الشباب والرياضة بالبحيرة ، احتوت على تأكيدات بعودة جهاز أمن الدولة المنحل للعمل مرة أخرى باسمه الجديد جهاز الأمن الوطني . فقد طالبت الوثيقة التي حملت توقيع "محمد كمال عطا الله ، و"محمد مصطفى عثمان" بضرورة إبلاغ الأمن الوطني بمعلومات دقيقة عن كل النشاطات الثقافية والفنية ، والرياضية ، والمحاضرات ، والندوات.. وقد أكد

خالد عبد العزيز رئيس المجلس القومي للشباب انه تم إحالة المسئولين بمديرية شباب البحيرة إلى النيابة الإدارية لإجراء التحقيق معهما ، فيما نسب إليهما. وكان أعضاء لجنة الشباب في مجلس الشعب برئاسة النائب أسامة ياسين قد وجهت انتقادات حادة لرئيس المجلس القومي للشباب بسبب هذه المشكلة وعودة الأمن الوطني لممارسة دوره الذي كان يقوم به قبل الثورة.

في العام الماضي جرت تدخلات اتسمت بشيء من الخجل الذي لم يعرفه أمن الدولة على مدى تاريخه الأسود ؛ في جامعة القاهرة وبعض المؤسسات الأخرى ومنع توظيف إحدى الخريجات في شركة قطاع عام لأنها شقيقة لواحد من الإخوان المسلمين ، وفي مارس من العام الماضي تظاهر مئات الأئمة والعاملين بالأوقاف أمام الوزارة للمطالبة بمنع تدخل الأمن الوطني "امن الدولة سابقا" في عمل الأئمة ، كما طالبوا بإقالة وكلاء الوزارة والمديرين العموميين . وقال المحتجون أن لواءات جهاز أمن الدولة ، الذين استمروا تحت مسمى "الأمن الوطني"، مازالوا يتحكمون في أعمال الوزارة واختيار الأئمة والدعاة والترقيات ، وقد انضم إلى التظاهرة أئمة ودعاة من الأزهر ، وهو ما فعله أئمة بقنا حيث طالبوا بمنع أمن الدولة من التدخل في أعمالهم واتهموا الجهاز بمراقبتهم وترويعهم ..

لا أود أن أستطرد في ذكر الوقائع التي تشير إلى معالم عودة الجهاز المجرم مرة أخرى ، وخاصة أن هناك بعض البصاصين في الصحافة المصرية الآن مشغولين بالدفاع عنه وتحبيذ وجوده الإجرامي لخدمة النظام المستبد الذي يحلمون بعودته ..

وإذا كان وزير الداخلية الحالي تستفزه كلمة تطهير الوزارة من الفاسدين والمجرمين ، فإني أطالب بإلغاء الوزارة كلها ، وتشكيل وزارة جديدة مؤقتا من عناصر الأمن المركزي والجيش ، مع الإفادة من أصحاب الملفات النظيفة في الوزارة الملغاة ، ورسم سياسة جديدة اسمها الحفاظ على كرامة الإنسان المصري وأمنه ، وليس إذلاله والتآمر عاليه . مع تحريم عودة هذا الجهاز تحت أي مسمي ، فالمخابرات العامة تقوم بدوره بمنتهى المهنية والاحتراف ، ولا حاجة بنا إليه بعد أن أثبت فشله في كثير من المناسبات وليس آخرها أحداث بورسعيد !

ولنهتف جميعا : يسقط جهاز أمن الدولة !

***

هيئة المفوضين بين نصوص القانون وأرض الواقع

في يوم واحد (2012/4/23) ؛ صدر تقريران صادمان عن هيئة المفوضين بمجلس الدولة ، الأول يتعلق بما يسمى قطاع الأمن الوطني (أمن الدولة سابقا) التابع لوزارة الداخلية ، والآخر يتناول محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية .
في التقريرين موافقة على إبقاء جهاز الأمن الوطني ، وجواز محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية ، من خلال حيثيات تتضمنها النصوص القانونية في الموضوعين ، دون نظر إلى مواضعات الواقع السائد منذ ستين عاما ، تغوّل فيها جهاز أمن الدولة ، وخرج عن حدود واجباته ، وتحول إلى جهاز قمع وحشي ، مارس الوحشية غير المسبوقة في التاريخ ضد المواطنين الشرفاء الذين رفضوا نظام الحكم الإرهابي الفاسد المستبد ، فتم تلفيق مئات القضايا للأبرياء ، وتقديمهم لمحاكمات عسكرية أو استثنائية ظالمة قضت بإعدام بعضهم ، أو الحكم بالسجن مددا طويلة على آخرين ، هذا عدا التعذيب الرهيب الذي أودى بحياة المئات ، أو أصاب المئات بعاهات مستديمة ، فضلا عن حرمان الآلاف من حياتهم الطبيعية وسط أهليهم وذويهم لسنوات طويلة امتدت إلى عشرات السنين داخل الأسوار .
لقد أكدت هيئة المفوضين بمجلس الدولة، في الدعوى التي طالبت بإلغاء قرار إنشاء قطاع الأمن الوطني وحله ومصادرة جميع مقاره أن الهدف من إنشاء قطاع الأمن الوطني هو الحفاظ علي الأمن الداخلي والتعاون مع أجهزة الدولة المعنية لحماية وسلامة الجبهة الداخلية وجمع المعلومات ومكافحة الإرهاب وذلك وفقا لأحكام الدستور والقانون ومبادئ حقوق الإنسان وحرياته، وحرصا على حماية حريات المواطنين.
وقال التقرير القانوني إن المادة 55 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس من العام الماضي أكدت على أن «الشرطة هيئة مدنية نظامية ، تؤدى واجبها في خدمة الشعب، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب وفقا للقانون .
وأضاف التقرير أن قرار وزير الداخلية الخاص بإلغاء قطاع مباحث أمن الدولة وإنشاء قطاع الأمن الوطني قد صدر متفقا ومراعيا لنص المادة 55 من الإعلان الدستوري والتي تخول له الحق في أن يصدر القرارات المنظمة لكافة شئون الوزارة.
وقالت هيئة مفوضي الدولة «إن واجب الحماية والأمن يقع على كل مسئول بالدولة أقسم يمين الولاء للحفاظ على الدستور والقانون ورعاية مصالح الشعب وليس مقبولا

أن يتقاعس مرفق الأمن عن إغاثة من يفزع إليه مستنجدا من الخارجين عن القانون فلا يلقى أذنا صاغية أو قلبا واعيا أو رادعا.
وأكد التقرير على ضمانة حق الدولة من خلال تشريعاتها والقائمين عليها بأن تضرب بيد من حديد على كل العابثين بمقدرات وأمن البلاد وتعويق مسيرته وهدم اقتصاده القومي.
وانتهى تقرير المفوضين بضرورة الحكم برفض الدعوى وتأييد صحة قرار إنشاء قطاع الأمن الوطني.
بالطبع فإن التقرير نظر إلى النصوص الدستورية والقانونية ، ونسي أن يولي شطره ناحية الواقع بل إلى القضايا التي صدرت ضد الجلادين على مدى ستين عاما تكشف جرائمهم ووحشيتهم ، وفلسفتهم التي تخرب الأوطان وتدمرها ، ولا تحميها ولا تصونها ، كما تجاهل التقرير أن جهاز الأمن الوطني تم تشكيله من العصابات المجرمة نفسها التي كان يتشكل منها جهاز مباحث أمن الدولة ، وهم الذين صادروا الحرية ، وأشاعوا الرعب في أرجاء البلاد ، وصادروا الإسلام وشوهوه ، وجعلوه قرينا للإرهاب والظلام والجمود والأصولية ، وتدخلوا في شئون الوطن جميعا ، وفي كل كبيرة وصغيرة ، بدءا من السياسة والصحافة والإعلام حتى الجامعات والمدارس والأندية الرياضية والشبابية فضلا عن المساجد والأوقاف والمؤسسات الخيرية !
لم يتغير شيء في جهاز الأمن الوطني عن جهاز مباحث أمن الدولة ، باستثناء تسريح بعض الضباط ونقل بعضهم الآخر إلى قطاعات أخرى من الداخلية ، أما الكتلة الصلبة لجهاز الرعب فقد ظلت كما هي بفلسفتها الموالية للنظام الفاسد البائد ، وتحريك العملاء في شتى المواقع والمجالات ؛ خاصة الصحافة والإعلام ، ليس لخدمة الوطن ، ولكن لبث الفزع في نفوس الناس وخدمة النظام البائد ، واستعدادا للانتقام من الأحرار الذين أسقطوه في ثمانية عشر يوما مجيدة في التاريخ !
ولم يكن التقرير الآخر لهيئة المفوضين بالتوصية برفض إلغاء قرار الإحالة إلى المحاكمة العسكرية، بأقل غرابة من الحكم بالإبقاء على جهاز الأمن الوطني (أمن الدولة سابقا) ، مما يعني أن من يرفضون الاستبداد والتسلط وإرهاب الحكم سيخضعون لمحن وشدائد لا تقل هولا عما لقيه هؤلاء تحت الحكم الفاسد البائد .
إن بعض الناس يسوغ محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية بما تمر به البلاد من فوضى تتطلب إحالة البلطجية والمجرمين للقضاء العسكري؛ لأنه الأسرع والأشد ردعًا، لإعادة الأمن والأمان للبلاد من جديد، وهذا الكلام صحيح شكلا ، ولكنه غير صحيح واقعا ، لأن من يقدمون إلى المحاكم العسكرية في أغلبيتهم من المدنيين الباحثين عن الحرية والرافضين للاستبداد ، ولا ريب أن الموافقة القضائية على إحالة المدنيين للقضاء العسكري ، سوف تسبب متاعب كثيرة للوطن ، وقد تؤدي إلى ثورات جديدة بلادنا في غنى عن مضاعفاتها ، خاصة أن الثورة قامت من أجل الحرية. وقد عشنا منذ انقلاب 23يولية 52 في غمة المحاكمات العسكرية للمدنيين الأحرار ؛ فشنقت وسجنت وأهانت ، وأتاحت لأجهزة النظام ومنها أمن الدولة أن تسرح وتمرح وتستبيح كرامة البشر في مصر!

إني أؤيد أن يصدر البرلمان تشريعا أو أكثر يحرم تشكيل جهاز أمن الدولة من جديد بأفراده الذين ظلوا فيه حتى أول مارس 2011 ، وأيضا تحريم محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري تحت أي ظرف من الظروف ، وخير أن يفلت مجرم ، من أن يظلم بريء . وقد كفلت المواثيق الدولية حق التقاضي أمام القاضي الطبيعي لكل إنسان .

آن لمصر أن تحيا حياة طبيعية تحفظ كرامة كل فرد فيها دون أجهزة رعب أو قوانين استثنائية !

***

هل مصر مستقلة ؟

بدأت أتشكك في استقلال مصر ، وأنها دولة ذات سيادة ! ما يجري الآن ومنذ أسابيع ، بل منذ انتصر الشعب المصري في معركة خلع الطاغية وإسقاط رموز النظام البائد الفاسد ، والمصريون يواجهون حربا شرسة تبدأ بإعلان الوصاية عليهم من الأقليات السياسية والأيديولوجية وسكان طرة الجدد ، وانتهاء بدول الاستعمار الغربي المتوحشة ، مرورا بحكومات بعض الدول العربية التي لا تريد للإنسان العربي المسلم أن يملك حريته وإرادته !

الفزاعة التي لا يمل هؤلاء جميعا من رفعها هي صعود التيارات الإسلامية في الانتخابات التشريعية ، وكأن هذه التيارات تمثل عدوا زاحفا قادما من بلاد واق الواق ، وليس إنتاجا لعقيدة هذا الشعب ، ومظهرا لتدينه ، وتعبيرا عن هويته وتأكيدا لذاتيته .

ستون عاما مضت كان الإنجليز السمر في بلادنا يعملون ليل نهار على استئصال الإسلام ومحاربته ، وإذلال المسلمين المتمسكين بدينهم ، ومحاصرتهم ووضعهم في السجون ، وتشويههم من خلال الإعلام والصحافة والفنون المختلفة : السينما والمسرح والتلفزيون والصحف والكاريكاتير وتأليف الكتب غير العلمية التي تطعن في الإسلام وتشوه علماءه وتزري بقيمه وتشريعاته ..

بعد إقرار التعديلات الدستورية ؛ اشتعلت الحرب على الإسلام بدءا من الإلحاح على إلغاء المادة الثانية من الدستور حتى الحملة على الدولة الدينية المتوهمة التي يزعم قادة الحملة أنها هي الدولة الإسلامية ، مع أن الفارق بين الدولة الدينية بالمفهوم الأوربي والدولة في الإسلام بعيد بعد السماء عن الأرض .. مرورا بالمماحكات التي تتباكى على الخمر والقمار والبكيني والتماثيل! وكأن المصريين لا يستغنون عن هذه الأشياء ولا يشغلهم البحث عن أنبوبة البوتاجاز وبنزين 80 ورغيف الخبز واللحوم المستوردة خفيضة الثمن والسمك الروسي !

صار ميدان التحرير مجالا لمن يريدون إلغاء الانتخابات ، ومن يطالبون باستمرار الحكم العسكري حتى يشتد عود الأحزاب المخاصمة للإسلام وتكسب أرضية اجتماعية ومن بينها الأحزاب التي أنشأها النظام السابق . وصار نزلاء الميدان المستديمون يولون الوزراء ، ويخططون لمن يحكم مصر ومن يقودها ، ولو لم تأت به صناديق الانتخابات .

كانت فصائل اليسار وخاصة الشيوعيون من أكثر الفصائل عدوانية ضد الإسلام ، وأتاحت لها قنوات المال الحرام وصحف الضرار فرصة التدليس على الأمة والوطن ، ومنذ أن أعلن عن بدء الانتخابات فقد القوم صوابهم؛ تارة يطالبون بالتأجيل

وتارات أخرى بإحداث بلبلة واشتباكات ، ولم تكن الجهات الأمنية بالذكاء الذي يفوت عليهم الاستفزاز والوقوع في الأخطاء والخطايا ، فكان هناك شهداء وتخريب وحرائق لا أعرف إن كان آخرها حرق المجمع العلمي ، أم إن بعده حرائق لا يعلم مداها وحجمها إلا الله !

في 13 مايو 2011 ، نشر موقع اليوم السابع أن أحد مؤسسي حزب العمال الاشتراكي، أعلن أن الاشتراكيين سيدافعون عن قيام الدولة المدنية التي تضمن انتصار مبدأ المواطنة، وتحترم العقيدة الدينية(؟) ، ولا تقسم أو تفتت الشعب، "حتى ولو اضطروا إلى حمل السلاح"، ليصلوا إما إلى النصر وانتزاع الحرية، أو الانضمام إلى شهداء الثورة. وقال المذكور فى افتتاح مؤتمر "أيام اشتراكية" الخامس بنقابة الصحفيين إن الثورة لم تتحقق بعد، وإن مصر ما زالت فى مقدمة الثورة السياسية التى تحتاج إلى تكاتف الاشتراكيين والديمقراطيين من أجل انتزاع الحرية، التى أوضح أنها لن تتحقق إلا بعد الخلاص من القوى الظلامية (؟!) التى تحمل المبادئ الرجعية.

وأضاف "لكل ثورة أعداء يجب أن نتصدى لهم، وفى مقدمتهم كل التيارات الإسلامية من إخوان وجماعات سلفية وجماعات إسلامية، والذين يدعون تأييدهم للدولة المدنية إلا أنهم فى الأصل لن يؤيدوا إلا الدولة الدينية التى إذا قامت ستكون أكبر هزيمة للثورة الشعبية".

وقبل اندلاع العنف في الشوارع المتفرعة من التحرير مع بداية الانتخابات ولم ينته حتى نهاية الجولة الثانية ؛ ظهر بشكل لافت علي جدران محطة السادات في المترو شعار مطبوع للاشتراكيين أو الشيوعيين الأكثر تطرفا أقصد الأناركيين عبارة عن دائرة بداخلها حرف A وعبارة مكتوبة علي زجاج اللوحات الإعلانية بخط اليد تقول "الأناركيون قادمون واللي مش عاجبه يسيب مصر ويرحل " ثم اختفي الشعار الإرهابي الشيوعي من فوق الجدران بعد اندلاع العنف بيوم واحد ! ولا يخافت الأناركيون الشيوعيون بأنهم يريدون هدم الدولة لإقامة نظام اجتماعي حر لا مكان فيه للحكام والمشاهير ، بيد أنهم مع بقية الفصائل اليسارية لا يريدون للإسلام وجودا ، حتى في التظاهرات التي تستنكر عنف السلطة ، فإنهم يصفون هذه المشاركة بالتزييف والتضليل .. أي إنهم لا يقبلون أي مشاركة إسلامية في قضايا الوطن !

ومع فوضوية الرؤية الشيوعية واليسارية التي انتهت إلى الدم والحرائق والتخريب نجد الوجه الآخر لدى دول الغرب متوافقا إلى حد بعيد مع هذه الرؤية . فقد حذرت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلارى كلينتون، من المكاسب الانتخابية التى حصدتها الأحزاب الإسلامية فى المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية المصرية، لكنها قالت : إن تلك المكاسب يجب ألا تؤخر دفع مصر نحو الديمقراطية. فيما اعتبرت صحف أجنبية هيمنة «الإسلاميين» أمراً يثير مخاوف من تحول الربيع العربى إلى شتاء قارس (الأخبار 2011/12/7) .

فقد قالت صحيفة «شيكاجو تريبيون» الأمريكية، إن العملية الانتخابية فى مصر لا تزال تسير على نحو جيد حتى الآن، والخبر السيئ الوحيد هو اعتماد الناخبين على الفئة الإسلامية أكثر من التفافهم وراء الأحزاب العلمانية السياسية المتسامحة.

وأضـافت أن هيمنـة الإسـلاميين فـى منطقـة الشـرق الأوسـط تثيـر مخـاوف مـن تحـول الربيـع العربــى إلــى «شتـاء قـارس»، مستبعدةً وجـود تحـالف بـين السـلفيين وجماعـة الإخوان المسلمين، كون الأولـى «متشددة»، والثانية «أكثر اعتدالاً».
وقالت صحيفة «ديلى تليجراف» البريطانيـة إن الصـعود الكبيـر للجماعـات السلفية، التـى تدعو إلى تفسير أصولي للإسلام، أثار مخاوف متزايدة بشأن تهميش الليبراليين والحريـات المدنيـة والدينيـة. وركـزت صـحيفة «الإندبنـدنت» البريطانيـة علـى خـوف الكيان الصـهيونـي علـى مستقبل اتفاقية السلام.
كمـا حـذرت صـحيفة فاينانشـيال تـايمز البريطانيـة مـن أن الإسـلاميين قـادمون وأنـهم سيكونون في مركز الجاذبية السياسية في المنطقة العربية.
وفـي 2011/12/22 حذرت وزيـرة الخارجيـة الأمريكيـة فـي تصـريحات لهـا الحكـام العـرب مـن أنهـم بحاجـة لمكافحـة الفسـاد وضـخ حيـاة جديـدة فـي أنظمـتهم السياسـية الراكدة وإلا جازفوا بخسارة المستقبل للإسلاميين.
وفى خطوة غير مفهومة أعلنت السيدة هيلاري كلينتون إجراء حوار مع شباب مصـر مـن خـلال شـبكة الإنترنـت والشـبكات الاجتماعيـة وقـد وقـع اختيارهـا علـى موقـع مصـراوي لكونـه أول و أكبـر بوابـة الكترونيـة – وفقـا للخبـر - يستخدمها المصـريون وخصوصـا الشباب منهم ، وليحمل صفحة هذا الحوار التاريخي – كما وصـفه الخبـر- اعترافا بأهمية رأي شباب مصر فى تشكيل السياسة العالمية والإقليمية!
كما أن السيدة كلينتون أكدت في مقتطفات تم توزيعها مسبقاً من خطاب لها أمام لجنـة خبراء في نيويورك أن "النساء في مصر تعرضن لتهميش كبير فـي العمليـة الانتقاليـة وحتى إنهن تعرضن للتحرش في الشارع".
وأضـافت فـي إشـارة إلـى الإخـوان المسـلمين، "الأحـزاب السياسـية الأكثـر تنظيمـا، دعمت قلة من المرشحات للانتخابات (التشريعية) الأخيرة، ومواقف هذه الأحـزاب من حقوق النساء كانت ملتبسة في أفضل الأحوال ".
ما يجري في الداخل وما يحدث مـن الخـارج يكـاد يكـون متطابقـا : الوصـاية والتفزيـع من التيارات الإسلامية ، الحديث عن المرأة المصـرية المهضـومة ، حقـوق الأقليـات المضطهدة ، وفي الوقت نفسه لا يتكلم أحد مـن هـؤلاء الأوصـياء أو الصـارخين عـن إرادة الشعب التي يجب احترامها ، وعـن عمليـات التخريـب والإحـراق التـي يشـجعها بعضــهم ، وعــن بيــع القنابــل المسـيلة للــدموع ، والغــازات المهيجــة للأعصــاب والرصاص المطاطي والخرطوش التي تبيعها أميركا لأجهزة الأمـن ، وعـن حقـوق الإنسـان الفلسطيني الـذي يصـطلي يوميـا بـالقهر والاعتقـال والتهويـد والاعتـداء علـى الحرمات والمقدسات .
أتسـاءل هـل لشـعبنا إرادة مسـتقلة يحترمهـا هـؤلاء وأولاء ؟ ومـا معنـى أن تشـتعل الميادين والشوارع بالقتال عقب كل مرحلة انتخابية ؟ ولماذا الإصـرار علـى مصـادرة دين الأغلبية من جانب الأقليات التـي لـم تحقـق نجاحـا عنـد رجـل الشـارع ؟ ولمـاذا لا يدعو هؤلاء الحانقون على الشـعب المصـري إلـى الحـوار والتفـاهم والتوافـق بـدلا مـن استخدام التضليل والتدليس والعنف ؟هل يظن هؤلاء أنهم سيحبسون الشعب المصـري في قمقم القمع والتبعية والولاء لغير الله ؟

لقد اختلف الزمان أيها السادة !

***

فن تعطيل الديمقراطية!

هو فن شيطاني بامتياز !
ولا يقدر عليه إلا شياطين !
ذلك أن الديمقراطية التي تعني الاحتكام إلى صندوق الانتخابات ؛ تأتي بمن يختاره الشعب من أجل خدمته ، والعمل على تحقيق مطالبه وفقا للدستور والقانون في فترة يحددها نظامه الديمقراطي ، وبعد هذه المدة يمكن التجديد له أو الرفض .
ولأن مصر شهدت في العام الماضي ثورة فريدة في نوعها ، أسقطت الغزاة المحليين أو الإنجليز السمر، وأطاحت بجرائمهم الكبرى المتمثلة في الطغيان والاستبداد ومحاربة الإسلام ، وحرمان الشعب من الحرية والمشاركة في تقرير المصير ؛ فإن هؤلاء الغزاة المحليين أو الإنجليز السمر ، لم يستسلموا حتى الآن للثورة .. صحيح أن رءوسهم قد سقطت ، وأن الخوف الذي كان يكبل الشعب ويقيده قد ذهب إلى غير رجعة ، ولكن وجودهم على حجر النظام المستبد الفاشي طوال ستين عاما ، وكراهيتهم الشديدة والعميقة للإسلام ، ومصالحهم التي تعود عليهم بأرباح كبيرة ، وقدرتهم على التحكم في وسائط الإعلام والتوجيه ، أتاحت لهم فرصة العمل المؤثر لتعطيل الديمقراطية ، وزرع اليأس في نفوس أعداد لا بأس بها من الناس بعدم جدوى الثورة ، وعدم تحقيقها شيئا لهم ؛ بل إنها تؤثر على لقمة عيشهم وتوفير احتياجاتهم الضرورية ! ولم يكن غريبا أن يقول بعض العامة في خضم أزمة السولار والبنزين والبوتاجاز : " ولا يوم من أيامك يا مبارك " !
الانجليز السمر بارعون في إخفاء هدفهم الأصلي وهو الاستمرار في التحكم في رقاب الشعب ومخّه ، وإعلان أنهم يواجهون ديكتاتورية الأغلبية الإسلامية! وأنهم يبحثون عن نظام ديمقراطي حقيقي ، مع أنهم يدلسون على الناس من خلال إلباس الحق بالباطل ، ويعلنون في وسائط الإعلام التي تحت أيديهم أنهم ثوريون ومناضلون ويحبون مصر أكثر من غيرهم!
في البداية كانت هناك فترة انتقالية مدتها ستة أشهر ، ينتقل بعدها الحكم إلى حكومة مدنية ، ليست عسكرية ، وفي هذه المدة تتم انتخابات تشريعية ويوضع دستور ، ولكن القوم تصايحوا : المدة ليست كافية ، يجب أن تمتد ثلاث سنوات تحت الحكم العسكري ، وتطوع كبراؤهم فقالوا إننا لا نمانع في تسمية المشير – رئيس المجلس العسكري - رئيسا للجمهورية !وتحت ضغوطهم وأوراقهم (ورقة الجمل – ورقة السلمي – المبادئ فوق الدستورية ..) والجدل الذي لا ينتهي حول الانتخابات أولا أو الدستور أولا طالت المدة الانتقالية ، ولكن جاء ضغط الشعب الذي نزل إلى الشوارع والميادين ، فكانت خطة الطريق التي أثمرت مجلسي الشعب والشورى واللجنة التأسيسية للدستور ..

الإنجليز السمر يصرون اليوم أن مجلس الشعب باطل ومزور ، واللجنة التأسيسية باطلة ومزورة ، وأن الأغلبية التي أتى بها صندوق الانتخابات جاءت عن طريق الزيت والسكر والأرز الذي تم توزيعه على الناخبين ! وأنهم بسبيلهم إلى المحكمة لإثبات بطلان المجلس واللجنة ليعود الوطن إلى نقطة الصفر ، ويبقى المجلس العسكري في إدارة شئون البلاد !

لوحظ أن القوم قبل الانتخابات التشريعية كان يهتفون : الشعب والجيش إيد واحدة ، وعندما وضعت خطة الطريق للانتخابات تغير الهتاف إلى : يسقط يسقط حكم العسكر ، وبعد موضوع جمعيات التمويل الأجنبي توقف الهتاف الأخير ، وانفضت الاعتصامات في شارعي محمد محمود والقصر العيني !

وهم اليوم يرون أن اللجنة التأسيسية التي تم انتخابها لوضع الدستور تمثل انتكاسة عظمى للشعب المصري الذي يتحدثون باسمه ويحتكرون رعاية مصالحه لأنه لم يخترهم . لقد اختار مجلس الشعب ومجلس الشورى خمسين عضوا من داخل البرلمان ومثلهم من خارج البرلمان، وهو ما يوافق الإعلان الدستوري الذي نص في المادة 60 على أن " يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلس شعب وشورى في اجتماع مشترك بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال ستة أشهر من انتخابهم لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها ....".

وجاء نص المادة في سياق عبارة عامة تحتمل أن يكون المائة جميعهم من داخل البرلمان بغرفتيه وتحتمل أن يكون جميعهم من خارجه وتحتمل أن يكون بعضهم من خارجه وبعضهم من داخله ؛ تاركاً تحديد كل ذلك لتلك السلطة التي خولها ذلك ، وهو ما يدخل في صميم عمل البرلمان من تشريع ورقابة وغيرهما .

ولكن القوم لم يرضوا بانتخاب جمعية تأسيسية تقوم على المناصفة بين المجلسين والخارج .. فراحوا يهاجمون الإسلاميين بلا هوادة بمناسبة وغير مناسبة ، وراحوا يعلنون عن استقالات من اللجنة ، ويقومون بمظاهرات ليلية في الفضائيات الملوثة وصحف الضرار، وتناسوا أن الدستور لا يحتاج إلى كل هذه المناحة التي نصبوها للإسلام والمسلمين ..

لقد نسي الإنجليز السمر بفصائلهم الشيوعية والليبرالية والطائفية ؛ أنهم أقلية لا وزن لها في مصر المسلمة ، وأن الأغلبية التي تعبر عن الوطن التي انتخبتها الملايين هي الأحق بوضع الدستور والتشريع للأمة ، ولكنهم يؤمنون بمنطق واحد منهم : " هما اللي جايين علينا " أي إن وجودهم في ظل الاستبداد الفاشي طوال ستين عاما منحهم الوطن ميراثا لا يجوز الاقتراب منه ، لذا لم يتصوروا أن تجيء انتخابات نزيهة بمن يختاره الشعب ، وكان عليهم أن يقبلوا نتيجة الديمقراطية ويلتزموا بها من أجل الوطن ، ويحسّنوا من واقعهم وبرامجهم ليتقبلهم الناس مستقبلا ، ويفعلوا مثلما فعل عبد الله واد رئيس السنغال الذي هزمه زعيم المعارضة في انتخابات الرئاسة ، فقد أعلن بشجاعة ووضوح وهو يخاطب شعبه : " أيها المواطنون، بعد انتخابات الدورة الثانية الأحد، فإن النتائج الحالية تشير إلى فوز ماكي سال، وكما تعهدت .. اتصلت به

منذ ليل 25 مارس هاتفيًّا لأهنئه،...، وأنا أهنئكم جميعًا على الدور الذي لعبه كل منكم في هذه العملية".
وكان رد زعيم المعارضة : "نتيجة الانتخابات أن الشعب هو الرابح الأكبر في السنغال"، وتعهد بأنه سيكون "رئيس كل السنغاليين"، وتوجه بالشكر إلى واد على اتصاله الهاتفي، وتابع سال: "هذا المساء يبدأ عهد جديد في السنغال"، مشيدًا بسلوك الناخبين والديمقراطية في البلاد.
لقد افتعل القوم معركة تشكيل اللجنة التأسيسية الخاصة لإثارة الجماهير على النواب المنتخبين، وتعطيل الديمقراطية .ويتناسى القوم أن غالبية دول العالم تضع برلماناتها المنتخبة ديمقراطيا دستورها ، وأن برلمان مصر لا يقل عن هذه البرلمانات حرصا على مصلحة البلاد والعباد وصيانة الحقوق والحريات ، ولكنها الأنانية التي تتقن فن تعطيل الديمقراطية وحرمان الشعب من الحرية لتحقيق أهداف ذاتية رخيصة .
أليس من العار أن ينقلب من يسمون بالمثقفين على الديمقراطية بحجة استحواذ الإسلاميين على اللجنة التأسيسية ؟
لقد ساندوا الاستبداد الذي أدخلهم الحظيرة ، ووقفوا معه ضد إرادة الشعب طوال ستين عاما ، واليوم يظهرون بمظهر الثوريين المناضلين ، متناسين أن مصر مسلمة وليست شيوعية ولا علمانية ولا ليبرالية ، ولا من جمهوريات الموز ؟
أحدهم من أتباع النظام السابق يصف الإسلاميين باقتفاء أثر الحزب الوطني (المنحل) وأنهم لم يعوا دروس التاريخ القريب عندما حاول الحزب الوطني أن يستحوذ على الحياة السياسية بمفرده فاندلعت ثورة "25 يناير"المجيدة؟
ونسي الحظائري الكبير أنه وقد كان مقربا من رئيس الحزب الوطني لم يسمحوا لإسلامي واحد بالاقتراب من السلطة ، بل إن الحظائريين وهو منهم شاركوا في حملة تشهير رخيصة ضد الإسلاميين وهم في السجون ويعيشون تحت الحصار والملاحقة .
لقد اقترح أحد الإسلاميين ساخرا أو جادا أن ينسحب الإسلاميون من لجنة الدستور ويستقيلوا من البرلمان ، ويتركوا للإنجليز السمر وضع دستور ، وعليهم أن ينتظروا بعدئذ رفض الشعب المصري له !
مصر المسلمة لن تستسلم لتلامذة هنري كورييل واللورد كرومر وخدام الماسونية العالمية !

***

حرب البسوس!

نشبت حرب البسوس في الجاهلية بين قبيلتي بكر وتغلب واستمرت أربعين عاما ، أتت على الأخضر واليابس ، وأهرقت فيها دماء غالية ، وغذتها ثارات ظالمة ، وحركتها نفوس فاجرة ، وكانت النتيجة خرابا وقتلى وضياعا وخسارة فادحة لأجيال متتابعة من القبيلتين !

يتم اليوم إعادة إنتاج البسوس بصورة جديدة ، يتم فيها استخدام أسلحة محرمة ، وذرائع فاسدة ، وأدوات مسمومة من أجل أهداف رخيصة وغايات متدنية ، وللأسف فإن البسوس الجديدة لم تحافظ على قيم البسوس القديمة ولا مواضعاتها ، ولا معاييرها ، بل جاءت مجنونة جامحة لتحقق ما يريده خصوم الوطن والعقيدة والمستقبل ، سواء كانوا في الداخل أو الخارج ، واستثمرت الطاقات التي يملكها الشعب والإمكانات الإعلامية والإلكترونية والصحفية في تصفية حسابات رخيصة على حساب مصالح الشعب وقيمه ومستقبله ، متسلحة بنظرية الغاية تبرر الوسيلة !

الحرب الجديدة يشنها الإنجليز السمر ، وهم أتباع الغرب والاستبداد ومن يحركونهم من الكتاب والصحفيين والإعلاميين الموالين للنظام السابق وأجهزته الأمنية ؛ ضد الإسلام والمسلمين ، بهدف استئصال الإسلام من الحياة العامة وشيطنة المسلمين والناشطين منهم ، تحت دعاوى متعددة وشعارات شتى ، في مقدمتها الدولة المدنية ، والمواطنة ، والليبرالية ، والمساواة بين الرجل والمرأة ، وحقوق الأقباط ، وعدم التمييز ، وعلمانية الدولة ... إلخ . وكأن الإسلام دين عسكري لا يحقق المواطنة ولا الحرية ، ويهدر حقوق المرأة ، ويعصف بالأقباط ، ويميز بين المواطنين على أسس عرقية أو طائفية أو مذهبية أو شكلية أو غير ذلك ، ويجعل الكهنوت حاكما للعلاقة بين المواطنين والدولة ..

أهل البسوس الجدد يشنون حربهم الطائشة ضد كل ما هو إسلامي جماعات أو تنظيمات أو أحزابا أو قيما أو منهجا ، وقد طار صوابهم عقب الانتخابات التشريعية وفوز الإسلاميين بالأغلبية الساحقة مما أثبت إيمان المصريين بهويتهم الإسلامية وانتمائهم الحضاري ، فرأينا قصفا عشوائيا في الفضائيات الليلية ، والإذاعات والصحف اليومية والأسبوعية لكل ما يمت بصلة إلى الإسلام حتى الخلافة الإسلامية التي كانت ذات يوم مفخرة للمسمين ورمزا لعزتهم وقوتهم ، واشتد ساعد البصاصين ، وعملاء لاظوغلي ، وخدام النظام السابق وعناصر الحظيرة الثقافية ؛ خاصة بعد عودة جهاز أمن الدولة إلى سياساته الإجرامية القديمة ، وتحريكه للعناصر الموالية في الصحافة والإعلام ، فأصبحت قضية القضايا اليوم ، هي الحرب ضد الإخوان والسلفيين والجماعات الإسلامية ، والمتعاطفين مع الإسلام ، ولو كانوا من غير المسلمين ، وكأن مصر خلت من المشكلات الكبرى التي تكاد تعصف بالوطن

والمواطنين ، بدءا من رغيف الخبز المسموم الذي يصعب الحصول عليه مرورا بالبوتاجاز ووقود السيارات حتى انهيار الرصيد المالي من العملات الأجنبية وزيادة الديون واشتعال الحرائق الغامضة في المصانع والأماكن العامة ، وانهيار الإنتاج وتوقف العديد من الأماكن المنتجة !
الإنجليز السمر يتحركون كأنهم أوركسترا تعزف لحنا جنائزيا واحدا يقوده مايسترو ، بعيدا عن الأنظار ،ولا يعرفه أحد ، ويعبر عنه المصريون باللهو الخفي ، وهم مصرون على تعطيل كل خطوة تدفع إلى الأمام فيعود الوطن إلى الخلف خطوات ، وكل يوم يتم اختلاق حكاية وحدوتة ما أنزل الله بها من سلطان .. تأمل موقفهم من التعديلات الدستورية التي صدرت في الإعلان الدستوري ، وكيف شهروا بالمستشار طارق البشري ، وقالوا إن الإعلان صنعته جماعة الإخوان ، وبعد الموافقة الشعبية على الاستفتاء صنعوا مناحة واتهموا الشعب بالجهل والأمية والتصويت مقابل الأرز والسكر والزيت ، ثم كانت الانتخابات التشريعية وما جرى فيها وحولها من تهويل وعويل ، والمذابح التي بشروا بها إذا أجريت ، ثم مهاجمة البرلمان بعد تشكيله ، ووصفه بما تصوروا أنه ينتقص منه حين وصفوه بمجلس قندهار ، ولم يخافتوا في هذا الوصف بولائهم الرخيص لأعداء الإسلام والمسلمين حين تجاهلوا أن قندهار الجميلة تعرضت للقصف الوحشي بالمطر الأصفر على يد الشيوعيين السوفيات في السبعينيات ، كما تعرضت لقنابل الفانتوم الأميركية ولما تزل منذ أوائل القرن الحالي ، وكانت في كل الأحوال رمزا للصمود والمقاومة التي تحطم على صخرتها جبروت الغزاة الهمج !
الإنجليز السمر الذين يمثلون أقلية ضئيلة وتسيطر على مفاصل الدولة وصحافتها وإعلامها وثقافتها ، يخرجون علينا كل يوم بقصة مختلقة ،ويبنون عليها مزاعم عن الإسلام رمز التخلف والتحجر والظلامية والعنف والتشدد في مفهومهم ..
مشكلة الإنجليز السمر أنهم لا يدركون أن الشعب المصري المسلم حريص على استقلاله وكرامته ، وأن الشهداء الذين سقطوا من أجل الحرية لن يكونوا آخر الشهداء ؛ فهذا الشعب النبيل سيقدم المزيد حرصا على دينه ووطنه ، وما محاولات السادة الأشاوس والنشامى من الشيوعيين واليسار والليبراليين والمرتزقة والفلول إلا قبض الريح ، لأنهم موالون لغير الله والوطن ، موالون لمصالحهم فقط ، وحريصون على ذواتهم المتضخمة فقط ، ويظنون أن الزمان القديم سيستمر في صعوده ليكونوا هم سادة الوطن الذين يكوشون على كل شيء ويحرمون الأغلبية الساحقة من كل شيء .
عهد الإقصاء والاستئصال ولّى إلى الأبد ، ولن يعود ، والأولى أن يكون هناك تسليم بالأمر الواقع والرضا بنتائج صندوق الانتخابات .
ترى لو كانت الأقليات قد حققت الأغلبية في صناديق الانتخابات هل كانت تسمح لغيرها أن يشارك في اللجنة التأسيسية للدستور ، هل كانت تسمح بالاعتراض على ترشحها للرئاسة ، هل كانت تسكت على ترويج الأكاذيب والحملات الرخيصة التي يحركها اللهو الخفي في الصحافة والإذاعة والفضائيات والأرضيات .. بدءا من حكاية قطع الأذن التي حكم القضاء ببراءة المتهمين فيها إلى حكاية معاشرة الوداع المقزّزة التي روج لها صحفي من إياهم ؟

إن حرب البسوس تعود بالخسائر على الوطن كله ، وهم يظنون أنهم سيكسبون في النهاية وهو ظن خاطئ ، نأمل أن يتخلوا عنه ، وأن يتذكروا حرب البسوس القديمة ، ففيها عظة وعبرة لمن يريد .. واسلمي يا مصر !

***

الشعب ينتصر !

لن أتحدث عن الطوابير الطويلة ، وإصرار الشيوخ والعجائز قبل الشباب والفتيات على الذهاب إلى لجان التصويت لأداء الواجب الانتخابي لأول مرة في انتخابات تشريعية مصرية حقيقية ، لا تزوير فيها ولا تزييف ، ولا منع ولا تخويف . بل أريد الإشارة إلى الدرس الذي لقنه الشعب المصري الذكي إلى مجموعات من الذين يحتكرون المشهد السياسي والثقافي والإعلامي منذ ستين عاما عجافا ، وظلوا طوال شهور مضت يستهينون باختيار الشعب وقدرته على التمييز ، وراحوا من خلال الشاشات الفضائية والصحف الورقية والإلكترونية يقصفون العقل والوجدان والروح بكل ما هو قبيح ورديء ودميم من الأفكار والتصورات والآراء ، ويصرون في نهاية المطاف أن الديمقراطية لا تليق بالشعب المصري ، وأن الانتخابات ستقوده إلى بحار الظلمات ، بل إنها ستكون ميدانا للقتل والدماء ، والصراعات التي لا تنتهي !

في الدائرة الرابعة بالقاهرة فاز بالمقعد الفردي أحد الناشطين العلمانيين المشهورين لأسباب شتى ، فما كان من المنافس الإسلامي الذي لم يوفق إلا أن قدم له التهنئة ، وتمنى له التوفيق في مهمته التي أسندت إليه بالنيابة عن الشعب .. هذا الموقف الراقي المتحضر لم يلفت نظر السادة الذين يصرون على تجريد الشعب المصري من دينه وعقيدته وقيمه ، ويريدون له أن يقفز على المقدسات ليكون حداثيا ومستنيرا وتقدميا (بالمفهوم الغربي) ، وإلا فإنه يعيش في القرن التاسع الميلادي مثلما كانت أوربة تعيش في قبضة الكنيسة ، وترفض أن يكون الحكم لغير الإنجيل ! حيث كان رجال الكنيسة في أوروبا يعارضون حق البشر في التشريع لأنفسهم ويطالبون بتطبيق ما كانوا يسمونه القوانين الإلهية كما نجد في حديث هنكمار رئيس الأساقفة في إمبراطورية شارل الثالث في القرن التاسع الميلادي. لقد كتب يقول: دعهم يحموا أنفسهم إن استطاعوا بسياج من القوانين الوضعية أو التقاليد البشرية لكن عليهم أن يعلموا لو كانوا مسيحيين, أنهم لن يحاسبوا علي أعمالهم يوم الدين بالقانون الروماني أو بغيره من القوانين الوضعية وإنما بالقوانين الإلهية المقدسة ، ففي الدولة المسيحية يجب أن تكون القوانين مسيحية أي قوانين تتماشي مع الدين المسيحي. يقول أحدهم : تصوروا! نحن إذن لا نزال نعيش حتي اليوم في القرن التاسع الميلادي. نخلط السياسة بالدين ونلجأ للسحرة, ونخاف من الجن والعفاريت!

هذا قياس فاسد ، وقياس الإسلام على المسيحية الأوربية باطل !

الإسلام ليس فيه كهنوت ، ولا مؤسسة دينية ، ولا رجال دين ، ولا قداسة فيه لمخلوق ، ولا عصمة لغير النبي – ﷺ - وكل مسلم موكول إلى ربه يحاسبه على ما اقترفت يداه ، إن شاء عفا عنه وغفر له وهو واسع المغفرة ، وإن شاء حاسبه بما يستحق ، وهو سبحانه العادل الذي لا يظلم .

لا أحد في الإسلام يحكم باسم الله ، ولا أحد وكيل عن الله ، ولا أحد يملك غفرانا أو حرمانا لأحد ؛ ومن يدخل إلى الإسلام يعلم علم اليقين أن الإسلام دين ودنيا ، وأن القرآن الكريم قد وضع أصول الإيمان وبجوارها أصول المعاملات والسلوك والعلاقات بين الناس ، وأن المسلم في عباداته وعاداته ومعاملاته متصل بالله مرتبط بقدرته سبحانه " قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت ، وأنا أول المسلمين " (الأنعام :162-163)

لسنا في حاجة أن نعيش تجربة أوربة في القرن التاسع الميلادي ، لأننا نحن أبناء الأمة الإسلامية في ذلك الحين كانت لنا اليد العليا ، وكان خراج الأرض الزراعية يأتي إلى بغداد من كافة أنحاء المعمورة الناضجة في ذلك الحين باستثناء الغرب ومجاهل إفريقيا ، وكانت بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية آنئذ لا يوجد بها أمي أو أمية – كما يقول آدم ميتز - في كتابه النفيس عن الحضارة الإسلامية الذي ترجمه عبد الهادي أبو ريدة ، فضلا عن التفوق في المجالات الفكرية والعلمية والأدبية والعمرانية ، والعسكرية ، وكان التشريع الإسلامي يحرك المسلمين ومن يعيش بينهم من غير المسلمين للعمل والإتقان والإبداع والتفكير والتأليف والترجمة والحياة الحرة الكريمة ، كما كان يهضم ثقافات الآخرين ويتمثل الصالح منها ، ويستوعب أصحاب الأديان المخالفة وغيرهم دون قهر أو تعصب أو إقصاء .

كيف يأتي نفر منا بعد المشهد الرائع للتصويت في الانتخابات ؛ ليعيدوا من جديد استخدام الفزاعة الإسلامية ، ويصوروا الإسلام دين قهر ، وتقييد للحريات ، وظلم للعالمين ؟ إن هؤلاء النفر مذعورون لأن الناس اختاروا في المرحلة الأولى من الانتخابات التشريعية المصرية من يحملون راية الإسلام ، وليس راية التبعية للغرب أو مخاصمة الإسلام ! لقد ظلت قنوات المال الحرام وصحف الضرار ، وهي تتبنى فقه الاصطياد ، تجمع حوادث هامشية فردية ، لتشكك في الإسلام وليس التيارات الإسلامية المتنافسة في الساحة السياسية ، وتنتقل من ثم إلى ضرورة هدم التجربة الديمقراطية التي تحاول مصر أن تدخلها بنجاح وتحضر ورقي ، وكأنه لا يليق بشعبنا أن يعيش الديمقراطية في ظل عقيدته وقيمه ومبادئه وأخلاقه ؟!

تأمل مثلا ما يقوله أحدهم ، وكأن القيامة قد قامت :" مصر فوق كل المتأسلمين " ثم يضيف مهددا :" ولن نقف- نحن المصريين- مكتوفي الأيدي أمام ما يحاك من مؤامرات ودسائس لوأد ثورة ٢٥ يناير العظيمة وإعادتنا إلى عصور الجهل والظلام، والاستبداد " . وإني أساله أولا : من أنتم ؟ ومن الذي منحك حق التحدث باسم المصريين وهم الذين خذلوا أمثالك في الانتخابات ولم يصوتوا له ؟

أليس عجيبا أن يكون روبرت فيسك (الإنجليزي الأحمر)أكثر إنصافا لمصر وأهلها من بعض (الإنجليز السمر)؟ يقول الكاتب البريطاني الشهير :" عندما شاهدت الصفوف الطويلة التي اصطف فيها المصريون أمام لجان الاقتراع لبرلمان الثورة، خطر ببالي شيء هو أنه لا يزال هناك تصويت يحدث، لكن لا أثق أن هناك انتخابات عادلة، متسائلاً: هل يصوتون لبرلمان له قوة وصلاحيات أم مجرد واجهة؟. .

ويضيف فيسك في حواره لقناة فضائية مصرية مساء 2011/11/30م : " أظن أن المصريين اصطفوا فى صفوف طويلة ليقولوا إن مصر لنا جميعاً، وليست ملكاً

لشخص بعينه أو مجموعة من الأشخاص " ، وذلك رداً على احتمالات وقوع نزاع بين الأحزاب ذات الأغلبية فى البرلمان والمجلس العسكري.

إن فيسك ينظر إلى المستقبل من خلال وعيه الناضج بمفهوم الديمقراطية ودور البرلمان وعلاقته بالسلطة التنفيذية ، وإشارته القوية أن البرلمان مؤسسة ذات صلاحية سياسية وليس مجرد ديكور للسلطة التنفيذية ، ولكن الإنجليز السمر مشغولون عن ذلك وعنا بالحلم الشرير ؛ وهو استمرار وجودهم الاستثنائي الشاذ على حجر السلطة ستين عاما بالمخالفة للديمقراطية وصندوق الانتخابات ، وحقائق الواقع على الأرض التي تعطي الأغلبية حق القيادة مع احترام حق الأقليات .

إن المرحلة الصعبة التي تمر بها مصر تقتضي التعاون والتوافق والتفاهم من أجل استعادة الاستقرار والأمن وإدارة عجلة الإنتاج ، وتصحيح الأخطاء ، وتصويب المسارات ..

إن الشعب المصري ، بل كل شعوب في العالم ، تختار من تستريح إليه ، ويعبر عنها وعن هويتها وقيمها وثقافتها وآلامها وأحلامها ، ولا تختار أولئك الذين يعيشون في أبراج عاجية أو مقاهي وسط البلد وحاناتها ، ويعبرون عن ثقافات معادية ، وأفكار غريبة شاذة بعيدة عن واقعهم ومستقبلهم ، وهو ما فعلته شعوب عديدة في تركيا وتونس والمغرب ، ومصر أيضا .

إن احترام إرادة الشعب المصري يفرض على المتنافسين في الميدان السياسي والثقافي والإعلامي أن ينزلوا من عليائهم إلى الشارع ليروا كيف فشلت وزارة التضامن في توفير الرغيف أو أنبوبة الغاز التي وصل ثمنها في بعض المناطق إلى خمسين جنيها ، وإلى اللحم الذي لا تذوقه معظم الأسر إلا في المناسبات ، وأحوال الفلاحين التي بلغت حدا من البؤس لا يمكن السكوت عليه بسبب المياه والأسمدة والبذور والمبيدات والتسويق وغير ذلك ، وأحوال العمال الذين تم تسريحهم بعد الخصخصة الظالمة ،أو بسبب توقف بعض المصانع أو عدم وجود الخامات الخاصة بالتصنيع .. وأحوال الموظفين التعساء الذين أهلكهم الغلاء وقلة الدخل ..

إن الاكتفاء بسكنى فضائيات المال الحرام وصحف الضرار وهجاء الإسلام ؛ عار على الإنجليز السمر ومثقفي السلطة المزمنين ، الذين أيدوا الطغيان في كل العصور ، وساندوا الاستبداد في كل الأحوال ، ومازالوا يملكون وجوها سميكة ، وأبواقا لا تعرف ذكر الله ، وأقلاما لا تعرف الوضوء !

***

العدو الأول للعالم المتحضر؟!

كان موقفا نبيلا من جانب مية الجريبي الأمين العام للحزب الديمقراطي التقدمي (يسار) حين صرّحت لوكالة فرانس برس عقب هزيمة حزبها في الانتخابات التونسية التي جرت مؤخرا لانتخاب الجمعية التأسيسية ، حيث قالت : " هذا قرار الشعب التونسي ، وأنا انحني أمام خياره وأهنئ من حازوا تزكية الشعب التونسي " .
وأضافت " سنكون دائما هنا للدفاع عن تونس الحداثة المزدهرة والمعتدلة' " كما رأت أن البلاد بصدد عيش " منعطف تاريخي " .
السيدة الجريبي لم تكابر فيما جرى من حقائق على أرض الواقع ، ولم تتهم الفائزين بالتمويل من جهات أجنبية ، ولم تقم بهجاء حزب النهضة والإسلاميين ، لأنها تعلم أن الانتخابات كانت نزيهة ، وأنها جرت في شفافية أمام العالم كله بما فيه المراقبون الدوليون ، وأن إرادة الناس كانت هي الفيصل في الاختيار الذي تم .
في المقابل فإن هناك من يرى في اختيار الشعوب مستقبلا مظلما ، ويعتقد أن هذه الشعوب جاهلة ، وأنها لا تفهم في مسألة الديمقراطية ، وأن اختياراتها للإسلاميين ستعصف بها وتقودها إلى الجحيم ، وأن الديمقراطية لا تليق بها ! .
وهذه الرؤية التي تتبناها الأقليات الثقافية والأيديولوجية في مصر؛ التي ظلت تتولى المسئولية وتجلس على حجر النظام المستبد الفاشي طوال ستين عاما ، لا تختلف عن الرؤية التي يتبناها كثير من الغربيين بما فيهم الأميركان والصهاينة ، فالسيد " دانيال بايبس " الكاتب والأكاديمي المعروف مثلا ، وصف انتصار النهضة في الانتخابات بأنه " وباء النهضة ! " ، ثم عرج على وصف الإسلام بأنه " العدو الأول للعالم المتحضر ! " . أما " شيلح عوفر" المحلل السياسي بجريدة معاريف الصهيونية ، فيقول :
"وفي نظر أغلبية الصهاينة لا يمكن أن يعرف العرب الديمقراطية . إذ إن التنكيل الذي تعرض له القذافي ، وفوز حزب النهضة في الانتخابات التونسية ، هما دليل على مدى تخلف العرب . لذا فإن من يتوقع نشوء أنظمة ديمقراطية في الدول العربية سيجد قبالته دولا أشبه بإيران .
إلا أن قيادة الاستخبارات العسكرية توقعت هذا الأسبوع أن يكون نموذج الحكم الإسلامي في الدول العربية أقرب إلى النموذج التركي الذي يمثل الإسلام المعتدل والبراجماتي والموالي للغرب ، والذي يؤمن بدولة تستند إلى الشريعة الإسلامية ، لكنه لن يكون نظاما متطرفا مثل نظام آيات الله " .
يعلق مونيكا ماركس طالب الدكتوراه في جامعة أكسفورد تعليقا على انتخابات تونس ، وفوز حزب النهضة بقوله :

" وبدلا من أن تقوم أحزاب المعارضة العلمانية مثل حزب التجديد بتطوير منابر قوية خاصة بهم، اقتصرت تقريبا على تركيز جهودها على حملة التخويف ، والتلويح بشبح سيطرة الإسلاميين ، وفرض الشريعة الإسلامية ، على الطريقة الإيرانية " " (الشروق 2011/11/5) ..

مشكلة الأقليات الثقافية والأيديولوجية في بلادنا أنها تسير على خطا العالم الغربي الصهيوني في النظر إلى الإسلام والإسلاميين ، ولا تكتفي بذلك بل تريد فرض إرادتها على الأغلبية التي تؤمن بالإسلام دينا أو حضارة ، لتغير عقيدتها أو ثقافتها ، وتؤمن بالعلمانية أو الليبرالية أو الحداثة (يدللونها بتسميتها المدنية ضد الإسلامية وليس ضد العسكرية !) .

قد يكون مفهوما أن يقف دانيال بايبس من الإسلام والمسلمين موقفا عدوانيا لا مسوغ له إلا الروح الشعبية العدوانية الدفينة ضد الإسلام ، ثم معطيات العلمانية والليبرالية والحداثة في الغرب ، حيث أسقط الغرب من خلالها الرادع الخلقي ، والضمير الإنساني ، واتجه للاستعمار ونهب المستعمرات واستعباد أهلها ، وكان عدوانه على الإسلام والمسلمين أمرا طبيعيا .

السيد بايبس(مواليد بوسطن 9 سبتمبر 1949) مؤلف ومؤرخ أمريكي متخصص في نقد الإسلام. و مؤسس ومدير منتدى الشرق الأوسط (مركز أبحاث) وأيضا مؤسس كامبس وتش ، وهي منظمة مثيرة للجدل تدعي نقدها للدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط ، لكن كثيرا من المثقفين والباحثين يصفونها بأنها منظمة لمضايقة الباحثين والعلماء الذين ينتقدون الكيان الصهيوني . حصل على شهادة الدكتوراه (1978) من جامعة هارفارد، وقضى ست سنوات في الدراسة خارج الولايات المتحدة، منها ثلاث سنوات بمصر. ويتحدث الفرنسية ويقرأ العربية والألمانية. قام بالتدريس في جامعة شيكاغو وجامعة هارفارد وكلية الحرب التابعة لبحرية الولايات المتحدة. وهو قريب من الحكومة الأميركية وأجهزتها ، ويقدم استشارات في شؤون الشرق الأوسط لشركات المال والصناعة والخدمات والشهيرة، ولشركات المحاماة، ولروابط ونقابات المحاميين، وللاتحادات التجارية، وهيئات ومؤسسات الحكومة الأمريكية، والمحاكم في كل من الولايات المتحدة وكندا.

بلغ من بغضه للإسلام وأتباعه كما يقول الدكتور إبراهيم عوض ؛ أنه يكرر فى مقالاته وكتبه أن ذلك الدين النبيل لا يمكن أن يقوم بينه وبين الديمقراطية أي تفاهم. ، ولأنه يهودي صهيوني متعصب يكره الإسلام والمسلمين لا يترك فرصة تسنح إلا ويهتبلها لتهييج الرأي العام والمسئولين فى أمريكا ضدنا ناشرا الكراهية فى كل سطر بل فى كل كلمة يحبرها قلمه، فإذا بها سم زعاف.

إنه منحاز على طول الخط والوقت للكيان الصهيوني ، ويصور الفلسطينيين بأنهم شياطين لا يستحقون الرحمة، ويزعم أنه لا مكان فى الشرق الأوسط لدولتين: إحداهما صهيونية ، والأخرى فلسطينية، وأنه لا سبيل إلى الأمن والسلام فى المنطقة وفى العالم إلا بمنع الفلسطينيين من إقامة دولة لهم وقطع الطريق عليهم كيلا يتمكنوا من ذلك، وإلا فلو وقعت الفأس فى الرأس وسُمِح لهم بإنشاء دولة فلن يكون هناك إلا

أحد أمرين اثنين لا ثالث لهما: فإما دمرت تلك الدولة نفسها، وإما دمرت الكيان الصهيوني .

لا أريد أن استطرد في الحديث عن بايبس – وأمثاله كثيرون في أميركا والغرب على تفاوت في درجة الكراهية – ولكني أتساءل ، لماذا تتعامل الأقليات الثقافية والأيديولوجية في بلادنا مع الإسلام مثل بايبس ؛ وربما أشد ؟

لقد أضعنا تسعة أشهر منذ سقوط النظام الفاشي المستبد في جدل عقيم تثيره الأقليات الثقافية والأيديولوجية لتحول دون بناء ديمقراطي حقيقي ، وتناست هذه الأقليات أن الاقتصاد المصري يتدهور ، وعجلة الإنتاج لا تسير بمعدل طبيعي ، والاحتياطي النقدي يوشك على النفاد بما يهدد بالإفلاس ، فضلا عن تفشي الرعب الأمني الحقيقي أو المفتعل ، الذي امتد إلى القري والمدن الصغيرة ، وأجهزة الأمن مشغولة بمتابعة المؤتمرات والندوات والسياسيين لجمع المعلومات بعد أن تخلت عن واجبها في حفظ أمن الناس ، والتصدي للمجرمين . حتى المرور لم يعد له وجود في قائمة اهتمامات وزارة الداخلية ، يستوي في ذلك القاهرة وعواصم المحافظات والمراكز !

بالطبع تتحرك الأقليات الثقافية والأيديولوجية لإزاحة الإسلاميين من المنافسة السياسية ، وهذا أمر مستحيل لا يتحقق إلا بالقمع والعنف ، وهو ما فعله النظام البائد على مدى ستين عاما ، حيث أقام المحاكم الاستثنائية وفتح المعتقلات على مصاريعها ، وأنشأ السجون في كل مكان ، وفي النهاية لم يستطع أن يخرج الناس من دينهم ، بل هيأ المجال لعنف دموي غريب ردا على عنفه واستبداده وفاشيته ، وإذا كانت الأقليات الثقافية والإيديولوجية لم تتعظ بالماضي ، وتريد قيادة البلاد والعباد إلى دوائر عنف مفرغة لا تنتهي ، فإن الخاسر الأكبر هو الوطن ، وسينالها أيضا بعض منها !

لا أظن إلغاء الإرادة الشعبية ، أو الاستهانة بمن ينتخبه الناس ، أو وضع وثائق تعبر عن إرادة الأقليات ، وتتجاهل معتقدات الأغلبية الساحقة ، يمكن أن تحقق البناء الديمقراطي الحقيقي ، والسلام الاجتماعي ، والتقدم المأمول ، وأيضا فإن الذين يخيروننا بين ما يسمونه الاستنارة أو التأسلم ، أو الاستحمار الديني ، يخطئون في فهم طبيعة الشعب المصري والشعوب العربية التي عانت من الاستبداد وتسعى إلى الحرية وتقدم الدم في سبيل المستقبل الذي لا تتحكم فيه أقلية تفرض وصايتها على الأمة ، وهيمنتها على مقدراتها .

إن شعوبنا تتمسك بإسلامها مهما كانت الضغوط ، ومن الطبيعي أن تتفاعل معه ومع رموزه، وأن تكون الأغلبية في جانبها ،لأنها تعلم أنه الدين الذي يمنع الظلم ويرفضه ، وهو الدين الذي يعدل بين الناس جميعا أيا كانت أعراقهم ومعتقداتهم ، وأنه الدين الذي لا يستبيح الأمم ولا ينهب خيراتها ، ولا يميز بين المنتسبين إليه وإلى بنيانه الاجتماعي .

وإذا كان بايبس يرى أن الإسلام هو العدو الأول للعالم المتحضر ، فهذا الكلام سليم في جانب منه ، لأن الإسلام يدعو إلى مقاومة الجبروت الاستعماري(الذي يسميه تحضرا !) والتصدي لدمويته ونهبه لثروات الشعوب ، وقتله لملايين المسلمين

وغيرهم في العراق وأفغانستان والصومال والبوسنة والهرسك ، وإفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية .
لعل الأقليات الثقافية والأيديولوجية تنحاز لشعوبها بدلا من الغرب ، وتوقن أن المستقبل لأمتنا مهما طغى الطغاة واستبد المستبدون ، وتكف عن محاولات حرمان الوطن من الحرية ، لأنها آتية بلا ريب إن شاء الله !

***

أهل الفن وعالم السياسة

علمنا الإسلام أن الحياة كلها سياسة ، بمعنى أن المسلم في صحوه ونومه يعمل من أجل الدنيا والآخرة ، وهذا العمل في جوهرة سياسة بصورة ما ، وقد عرف بعض السلف السياسة بأنها علم أو فن تدبير المنزل ، أي جعل الحياة ممكنة وطيبة وقليلة المتاعب على الأقل .
فالسياسة إذا ليست قاصرة على أهل الحكم أو من يجلسون على الكراسي المهمة ، ويستطيع أي شخص يملك الخبرة والتجربة في المجتمع أن يقول رأيه فيما يجري حوله ، ويؤيد أو يعارض أو يقترح حلولا لما يمكن أن يعود على الأمة بالخير والفلاح ..
بيد أن العادة جرت على أن يكون أصحاب الرأي والفكر الذين يعالجون شئون الأمة والمجتمع قلة أو صفوة امتلكت أدوات التفكير والمتابعة ، وتثقفت بتجارب قديمة وجديدة ، محلية وعالمية ، وعلى ضوء ذلك تدلي برأيها ، وتعرض ما تراه ، فيقبله الناس أو يرفضونه وفقا لمعايير يرونها ، أو نظريات يعتنقونها ، أو عقائد يؤمنون بها .
لاحظت في العقود الأخيرة أن أجهزة الدعاية والإعلام ، تركز على مجموعة من الناس تستفتيهم في شئون الدنيا والدين بدءا من العقيدة الدينية حتى كرة القدم مرورا بالسياسة والأدب والفنون التشكيلية والأزياء وغيرها ، هذه المجموعة هي من يسميهم الناس بأهل الفن أو الفنانين ، مع أن مدركات كثير منهم لا تتعدى عملية التقمص أو الأداء التي يقومون بها أمام الكاميرا والميكروفون . وهذا لا يعيبهم ولا ينقص من أقدارهم ، فكل ميسر لما خلق له . المشكل الحقيقي يكمن في أن يتصدى المرء لما لا يفقهه ، أو يفتي وفق هواه فيما يعلم أو لا يعلم .
لا ريب أن هناك من أهل الفن الحقيقي من يعيشون القضايا العامة ويحاولون أن يسهموا في خدمة المجتمع عن طريق المشاركة في الأحزاب أو الندوات أو الصحافة أو الإعلام أو غير ذلك ، بل إنهم يوظفون أعمالهم الفنية للتعبير عن أفكارهم وتصوراتهم تجاه الشعب والأمة ، وهؤلاء قلة بصفة عامة ، ولكن الأغلبية الساحقة من أهل الفن لا يشاركون في قضايا المجتمع ، ولا تعنيهم إلا قضاياهم الشخصية ، وعادة يكون ظهورهم في أجهزة الدعاية والإعلام من أجل إثبات الوجود ، والإعلان عن النفس ، وكسب المزيد من الشهرة ، ولو كان ذلك على حساب قضايا مهمة ، لا يجوز التلاعب بها أو اتخاذها مطية لتحقيق أغراض خاصة .

وقد شهدت ثورات الربيع العربي منذ أواخر العام الماضي 2010 حتى الآن نماذج غير موفقة لبعض أهل الفن الذين أساءوا لأنفسهم أولا ولأوطانهم ثانيا ، وللقيم العامة ثالثا .. وكان الأحرى بهم أيا كان موقفهم أن يكفوا عن الإدلاء بآرائهم أو التعبير عن مواقفهم في هذا المجال ، لأنهم جرّوا على أنفسهم مشكلات لا قبل لهم بها ، أو خسائر كانوا في غنى عنها .

لقد أدلى بعضهم بتصريحات موالية للحكومات الفاسدة التي سقطت رءوسها ، وحكم عليها الثوار بالذهاب إلى غيابات الظلام والتاريخ ، وأعلن بعضهم الوقوف إلى جوار حكومات مستبدة فاشية يقودها طغاة دمويون يقتلون شعوبهم بلا رحمة ولا هوادة ، ويظنون أنهم سيفلتون من العقاب والمساءلة .

والمفارقة أن بعضهم يتحول من النقيض إل النقيض ، ويعلن ولاءه للثوار بعد أن كان مواليا للطغاة الذين سقطوا دون أن يشعر بشيء من الخجل أو يتمعر وجهه !

ثم إن بعضهم ينتهز مناسبة الحديث عن القوى السياسية والتنافس الذي يجري بينها ، فيعلن – من أجل مزيد من الشهرة – أنه سيرحل من مصر أو يهاجر من العالم العربي إلى الخارج لأن هذه القوة السياسية أو تلك ستحكم أو تشارك في الحكم .

هناك من هو مجروح في سيرته وتاريخه وسلوكه ، ولا يجوز له أن يغالط بآرائه وتصريحاته في مواجهة الإرادة الشعبية الغلابة التي تتوق إلى الحرية والكرامة والشرف ، وبناء الوطن على أسس المشاركة والعمل والمساواة .

هل يمكن مثلا أن نتقبل آراء احدهم في السياسة إذا كان من أتباع النظام الفاسد البائد ، وتملق حاكما مخلوعا أعطاه ما لا يستحق من أموال الشعب البائس المظلوم ، فصار خادما له ومضحكا ، ويحاول اليوم أن يقنعنا أن سيده المخلوع كان رجلا طيبا ويستحق منه الولاء والوفاء وأن الثوار مجرد مجموعة من المنحرفين أو المنتفعين أو العملاء الذين يقبضون من هنا أو هناك ؟

هل يمكن مثلا أن تقتنع بآراء واحدة تحاول أن تقنعنا أن سيدها الطاغية الذي ما زال يذبح شعبه بقلب بارد ، ويرسل جنوده وشبيحته مع المدرعات والدبابات للقتل والتدمير دون أن تطرف له عين ، هو قائد شجاع يواجه العدو الصهيوني بالمقاومة والممانعة ، والناس جميعا يعلمون أنه لم يطلق رصاصة واحدة ضد هذا العدو ، لأنه يعد كنزا استراتيجيا يحرص العدو على بقائه واستمراره ليضمن صمت الحدود المشتركة ؟!

إن الحكومات الفاشية تتعامل مع أهل الفن بصفة عامة على أساس أنهم جزء من واجهة السلطة المستبدة ، يجمّلون صورتها القبيحة ويدافعون عنها ، ويخدعون الجماهير بكلام جميل منمق ، فيطيلون عمر الفاشية ، ويمنحونها نوعا من الشرعية بحكم أن أهل الفن لهم جماهيرية خاصة عند بعض طوائف المجتمع ، وخاصة الشباب البسيط أو الطبقات محدودة الثقافة .. ولكن الحكومات الفاشية في كل الأحوال تُحكم السيطرة على كثير من أهل الفن وخاصة أولئك الذين لا تخلو أثوابهم من نقاط سوداء ، فهي تستخدم عند اللزوم الشرائط والتسجيلات والملفات التي لا تسر ، والوثائق المخجلة وغيرها ، ومن ثم نجد أن من يعنيهم الأمر يدافعون عن الأنظمة المستبدة الفاسدة ، ليس دفاعا عنها بالدرجة الأولى بقدر ما هو دفاع عن أنفسهم وعن

سمعتهم وعن وجودهم ، فضلا عن مصالحهم الخاصة واستمرارهم في الساحة الفنية ..

هل يمكن مثلا أن يكون أحدهم ممن تم السيطرة عليه لسلوكه المشين قادرا على اتخاذ موقف إيجابي لصالح شعبه وضد الحاكم المستبد ؟ بالطبع لا يستطيع لأن النظام الفاشي عندئذ سيخرج له التسجيلات والأفلام والصور التي تدمره وسط جموع جمهوره ، والشعب كله ، وهو حكم بالإعدام المعنوي قبل الحكم المادي بأشياء أخرى.

واحدة مثلا في بلد عربي ، كانت مرتبطة بالترفيه عن الجنود ، ولها سجل مليء بما لا يشرف امرأة ، فيتم تغريبها ، أو نفيها من بلدها إلى بلد آخر ، ولا تجد مفرا من العمل بالحانات والملاهي الليلية ، وتتحول إلى فنانة تمثل أو ترقص ويتلقفها المنتجون والسينمائيون وتصبح نجمة يشار إليها بالبنان .. هل نستغرب وقوفها إلى جانب النظام الذي حكم عليها في شبابها بالنفي والتغريب ؟وأن تقف ضد الثورة والثوار ، بل تقف ضد زملائها وزميلاتها الذين انحازوا للشعب ؟

بعض الناس يعتقد أن أهل الفن يقولون القول الفصل فيما يجري من أحداث ، ويعتقدون أن آراءهم صائبة في الحكم على هذه الجماعة أو تلك .. ولذلك نجد تأثيرا متشعبا لآرائهم وأقوالهم ..

لقد وقف أهل الفن من الإسلام في العهد البائد موقفا غير منصف ، بل وقفوا موقفا عدوانيا حين صوروا المتدينين وبعض الشخصيات الإسلامية التاريخية تصويرا غير طبيعي ، ويخالف الحقيقة والتاريخ ، وجعلوا المسلم شخصية متوحشة دموية تستحل مال الآخرين ، وتناقض حركة التاريخ ، وتعيش التخلف والجهل والشهوة ، في الوقت الذي قدموا فيه الشخصية غير الإسلامية في صورة جميلة مهذبة متحضرة ، حتى الشخصيات المتدينة في الشرائع الأخرى جاءت في صورة يتعاطف معها المتلقي ، ويدافع عنها . أما المسلم فلا أحد يتعاطف معه ، وصورته مقززة ومنفرة !

وكان مفهوما أن يحدث ذلك إرضاء للحكم المستبد الفاشي الذي لا يريد الإسلام و لا قِيَمه ، لأنها تعارض ظلمه وطغيانه ولصوصيته ، ولكن غير المفهوم الآن أن يتطوع أهل الفن بتصوير الإسلام على أنه ظلام ، وأنه رعب قادم ، وأن الفنانين سيغادرون مصر ويتركونها إذا حكمها الإسلاميون ؟

إن الفن الحقيقي لا يتعارض مع الإسلام ولا الدين ، بل إنه يعد الوجه الآخر للدين ، ولكن هل معظم ما يقدمه أهل الفن يدخل تحت مسمى الفن حقا ؟ أم إنه مجرد أعمال تجارية هابطة تعتمد على التسطيح والابتذال والعري ، وتقديم مجتمع لا يمت بصلة إلى مجتمعاتنا العربية المسلمة ؟

إن من يبحثون عن المال بالطريق الحرام لا يمكن أن يفهموا في السياسة ، ولا يستطيعون أن يحكموا على هذا أو ذاك . وأولى لهم أن يكفوا عن الكلام في السياسة ؛ لأن ما يقدمونه من أعمال يمثل جريمة كبرى في حق العرب والمسلمين ، ومن يجد أن ضميره قد صحا عليه أن يقدم أعمالا ناضجة تحسب له ، وأن يتوب عما مضى توبة نصوحا لعل الله يغفر له ويتجاوز عن سيئاته .

***

المواجهة مع الإنجليز السمر!

ثورة يناير معركة متواصلة من أجل استقلال مصر عن الاحتلال الوطني ، أو تحرير مصر من الإنجليز السمر ، بعد تحريرها من الإنجليز الحمر قبل ستين عاما تقريبا . كانت المعركة مع الغزاة الأجانب قتالا وإضرابات ومظاهرات وتشجيعا للمنتجات المصرية . أما المعركة مع الغزاة المحليين فالقتال فيها محرم ، ولكن المواجهة تكون بالاحتجاج والقانون وتعميق الوعي وحمل الأكفان عند الضرورة !
الإنجليز السمر يخدمون الإنجليز الحمر بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، وغايتهم استئصال الإسلام في مصر ، وإقصاؤه على الأقل كما كانت الحال قبل ستين عاما ، والتهيئة لقبول التغريب قبولا تاما ، والتنازل عن الحرية لحساب أقليات تكره الإسلام والمسلمين والأخلاق والإنسانية ، وتتاجر بكل شيء : الكلمة والقيم والأديان والشرائع والقوانين وغيرها ، ويساعدها على ذلك جهاز دعائي يمثل قوة ضاربة تتحرك في الفضاء وعلى صفحات الصحف ، وعماد هذه الحركة هو الكذب وفقا لنظرية النازي جوبلز ، التي ترى الإلحاح على الكذب طريقا لترسيخ ما تريد من أفكار وتصورات .
في الأسابيع الماضية رأينا سعارا محموما – لم يزل - ضد كل ما هو إسلامي ، ورميه بكل ما هو قبيح ودميم وشائه ، ووجدنا الأقليات المسعورة تتناسى كل ما تقوله عن الديمقراطية والرأي الآخر ، وحق التعبير والمشاركة ، وتتحول إلى ديكتاتورية صريحة ومكشوفة وفجة .. وتتباكى على شعار المشاركة لا المغالبة التي كانت تسخر منه وتزري به وبمن يتحدثون عنه ؛ ظنا منها أن الشعب سيختارها ، ويكافئها على ما تقوله في فضائيات الليل ،وصحف الضرار، ومنتديات الأكاذيب ..
قضيتان طرحتا على الناس ، فكانتا مثار السعار المحموم من جانب الإنجليز السمر ، مع أن التعامل معهما كان يمكن أن يتم في بساطة شديدة ويسر كبير ، الأولى هي المتعلقة بموضوع اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور الجديد ، والأخرى ترشيحات رئاسة الجمهورية ، والقضيتان كما نرى يمكن أن تحلا بالتوافق الذي يدعو إليه الإنجليز السمر ، ويتشدقون به ، ثم يزعمون أن الأغلبية لا يمكن أن تحكم وحدها ، ونسي القوم أن الأغلبية لا تملك شيئا حتى هذه اللحظة سوى مجلس نيابي لا يستطيع تنفيذ قرار اتخذه ، ولا يقدر على تعيين وزير أو خفير أو سحب الثقة من موظف في مصلحة البريد !

القوم يتهمون الأغلبية بالتكويش والاستحواذ والسطو والهيمنة بل السرقة ، وكأن القوة المسلحة هي التي جاءت بهم إلى المجلس التشريعي المجرد من القوة ، وتناسوا أن الشعب المصري الذي خرج بعشرات الملايين هو الذي انتخب الأغلبية الإسلامية ، ورفض أن يمنح تفويضه للأقليات التي تمثل الإنجليز السمر .
اللجنة التأسيسية للدستور ؛ يفترض أنها ستتوافق على نحو خمسة وتسعين بالمائة من دستور 1971 ، حيث إن هذه النسبة تضمن الحقوق والواجبات والحريات بشكل جيد ، والخمسة في المائة الباقية تدور حول شكل الدولة ونظامها ، وهل ستكون رئاسية أو برلمانية أو خليطا من الاثنين ، والعلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وهذه لن تستغرق وقتا طويلا في الصياغة والمناقشة إذا خلصت النوايا وصفت القلوب. وقد بذل نواب الشعب والشورى جهدا توافقيا ملحوظا مع الأقليات انتهي إلى اختيار خمسين عضوا من المجلسين ، وخمسين من خارجهما ، وتمت أطول عملية انتخاب عرفها المجلسان ، وصلت إلى اختيار مائة عضو يمثلون كافة فئات المجتمع والأحزاب السياسية الممثلة تشريعيا . واستعدت اللجنة لتبدأ جلساتها لصياغة الدستور ، ولكن القوم هبوا فجأة للإعلان أن اللجنة لا تمثل الشعب ، وأنها تعبر عن استحواذ الإسلاميين وتكويشهم ، ومغالبتهم وليس مشاركتهم.. وأريق حبر كثير على صفحات الصحف ، وحمل الهواء بيانات وتصريحات وحوارات كلها تصب في هجاء الإسلاميين وتسلطهم المزعوم . والسؤال لماذا وافقوا على ما توصل إليه النواب لانتخاب اللجنة؟ ولماذا شاركوا في هذه الانتخابات التي جاءت بهم ؟ لماذا أعلنوا انسحابهم الفج ، وكأن ما يسترو يحركهم من وراء ستار ؟ ثم أطلقوا شائعات رخيصة عن دستور جاهز ، ودستور لدولة دينية، وكأن إسلام مصر عار عليها وعلى شعبها المسلم بالعقيدة والحضارة ، ثم الإلحاح على أن التعديلات الدستورية كانت خطأ ، وأن الموافقة عليها كانت بسبب أنها تهيئ للدولة الدينية المزعومة ، ووصل الانحطاط إلى إهانة الفقيه القانوني البارز طارق البشري الذي شارك في وضع التعديلات الدستورية ، ووصفه من جانب بعض الصبية الشيوعيين بالمؤرخ الذي فقد تاريخه (؟!) .. ونسي هؤلاء أن أية لجنة تضع الدستور ، ولو كانت مكونة من حاخامات اليهود وكرادلة الفاتيكان ؛ ستعود بمشروعها إلى مجلسي الشعب والشورى قبل التصديق عليه وطرحه على الشعب المسلم للاستفتاء عليه .
إن الحرب التي يشنها الإنجليز السمر تهدف بمنتهى الوضوح والصراحة إلى إقصاء الإسلام ، وإلغاء الهوية الحضارية للأمة ، تحت مزاعم ما يسمى بالدولة المدنية ، وكأن الإسلام دولة كهنوتية أو دولة عسكرية أو دولة بوليسية فاشية مثل الدولة التي سقطت وكانوا نجوما في سمائها الملبدة بالعار والهزيمة والطغيان !
كان يمكن لو خلصت النوايا أن تلتئم اللجنة الدستورية ، وتستعين بمن تشاء من أصحاب الخبرة لصياغة الدستور وإنهاء الفترة الانتقالية ، واستقرار البلاد ، وعودة عجلة الإنتاج للدوران ، وتحرير مصر من الاحتلال الوطني ، ولكن أني لهم ذلك وهم غزاة استباحوا كرامة الوطن ، وخدموا الطغاة المحليين ، وتعودوا كراهية الإسلام وحب سادتهم الإنجليز الحمر؟

ولم تكن معركة الترشح على الرئاسة أقل من معركة لجنة صياغة الدستور ، فقد كانت الحملة على المرشحين الإسلاميين بادية البغضاء في قنوات غسيل الأموال ، وصحف الضرار ، مع الوقيعة المستمرة بين الإسلاميين والمجلس العسكري ، أو تلفيق أخبار الصفقات بين الطرفين دون دليل أو برهان ، وعندما تدخلت بعض الجهات بتسريب أنباء عن جنسية والدة أحد المرشحين الإسلاميين ، قامت القيامة ولم تقعد ،ورأينا كثيرين يقدمون دروسا مجانية في الأخلاق والصدق وعدم الكذب ، بعد أن اتهموا الإسلاميين دون استثناء بالكذب . لجأ المرشح إلى القضاء فألزم وزارة الداخلية بتقديم شهادة معتمدة أن والدة المرشح المذكور مصرية ولم تحمل جنسية أخرى . شخص واحد فقط اعتذر للمرشح ، أما الآخرون فأصروا أن شهادة الخارجية الأميركية هي الصحيحة وواصلوا رحلتهم في هجاء الإسلاميين والإسلام ! مرشح شيوعي للرئاسة كان في أحد الأحزاب الحكومية المعارضة ، قدم طعنا ضد مرشح إسلامي حوكم ظلما أمام محكمة عسكرية استثنائية ، ويعلم الشيوعي فضلا عن عموم المصريين أن المرشح الإسلامي الذي طعن عليه بريء من التهم التي لفقت له ، وأنه كان ضحية نظام فاجر لا يعبأ بقانون أو دستور أو أخلاق .. ووجد الشيوعي فرصة غير محدودة ليبرر غدره وعدوانه على شاشات غسيل الأموال والصفحات الملوثة !

ثم كانت مفاجأة الصندوق الأسود التي تفجرت في آخر أيام الترشيح حيث ظهر مرشح من نظام الإنجليز السمر ، ليهدد كل من أمامه بفتح الصندوق الأسود الذي يكشف الفضائح والمخازي لأعدائه وخصومه . الشرفاء لم يعبأوا بصندوقه الأسود ، أما العملاء ، وخاصة في بعض المجالات ومنها الإعلام والصحافة فقد نكصوا على أعقابهم وراحوا يلمعون صاحب الصندوق ويزعمون أنهم يواجهونه بما يقوله الناس ، ولكن الدنيا عرفت أن المجروحين في صحافة الابتزاز والفساد وعملاء النظام السابق في الإعلام والدعاية ، لم يجدوا مناصا غير الرضوخ للصندوق الأسود وتلميع صاحبه الذي كان جنديا مطيعا في جيش الطاغية المخلوع ، ومهاجمة قانون عزل الفلول .

لست معنيا بمن أخرجتهم لجنة الانتخابات من سباق الرئاسة ، أو مدى قبول تظلماتهم من عدمه ، ولكن الذي يعنيني أن المعركة مع الإنجليز السمر ؛ هي معركة استقلال وطني حقيقي ، يجب أن تحتشد لها الأمة دفاعا عن إسلامها وهويتها وحريتها ، ويجب ألا تسمح الأمة بتكرار ما حدث في عام 1954 ، ولو حملت الأكفان !

نزع العمامة !

قال مرشح الإنجليز السمر صاحب الصندوق الأسود : إنه جاء لينزع العمامة عن مصر !

في مصر عمامتان : إحداهما إسلامية ، والأخرى غير إسلامية . الأولى مستضعفة ، وأسيرة لدى الإنجليز السمر منذ ستين عاما ، حاول الغزاة المحليون احتلالها ونزعها بالإعدام والقتل تحت التعذيب ، والسجون المكتظة ، وبدا أنها تراخت واستسلمت ، ولكنها مؤخرا فاجأت العالم كله بصحوة استقلالية مبهرة ، وأشواق للحرية متأججة ، أما الأخرى فلم يستطع الإنجليز السمر الاقتراب منها ، ولن يستطيعوا ، لأنها محصنة بحصانة خارجية ملحوظة وتأثير داخلي واضح ..

العمامة الإسلامية هوية مصر وتاريخها المضيء ومستقبلها الباهر ، وعبرت الانتخابات التشريعية مؤخرا عن تمسك الشعب المصري بها مهما كانت التضحيات والثمن الذي يدفعه من أجلها باستمرار. لذا عندما جاء مرشح الإنجليز السمر ، وأعلن بلا مواربة أنه سينزع العمامة الإسلامية عن مصر ، كان يعبر عن حلم بشع أوفكر شرير لن يسمح الشعب المصري – فيما أظن – بتحقيقه ، بعد أن ذاق تحت حكمهم غير الرشيد سوء العذاب والتخلف والهوان .

لقد ضحى الشعب المصري في ثورة يناير بألف شهيد ، وألف مفقود في حكم الشهداء ، وخمسة آلاف من المصابين الذين تمت إعاقتهم ، عدا الخسائر المادية التي لم يعرف مقدارها تحديدا حتى الآن من أجل الحفاظ على هذه العمامة التي يتزين بها على مدى أربعة عشر قرنا ولم يستطع أحد نزعها ، ومع ذلك فهذا الشعب الطيب المسالم الذي تراخى في معاقبة الغزاة المحتلين ، الفاسدين المفسدين ، لن يتركهم يفلتون بجرائمهم ، أو ينزعون عمامته الإسلامية ، ولن تجدي محاولات غسيل السمعة التي يقوم بها العملاء في الصحافة والتلفزة والإذاعة .

كانت البداية إصدار قانون منع الفلول من ممارسة السياسة ، ومع كل ما يقال عن شبهة عدم دستورية القانون ، فمصيره العودة إلى مجلس الشعب مرة ثانية ثم إقراره وتنفيذه إن شاء الله .

بيد أن هذه البداية يجب أن تستمر لتتواصل محاسبة الغزاة المحليين الذين استباحوا حرية الشعب وكرامته ومستقبله ..

إن من سرقوا الحرية ، واستهانوا بكرامة الإنسان ، وسرقوا ماله وقوته ، وأفسدوا تعليمه وثقافته ، وأقصوا إسلامه وعقيدته ؛ يجب أن يحاسبوا ويعاقبوا على جرائمهم وخطاياهم ، وأن يكونوا عبرة لمن يأتي على نهجهم ومثالهم .

ولعل أول ما يقتضيه ذلك هو إصدار تشريع عاجل من أجل استتباب الأمن في البلاد ، بوصف ذلك ضرورة لبناء وطن يعمل وينتج ويتحاور ويستقبل السياح ويأمن فيه كل مواطن على نفسه ، ويستشعر نعمة الأمن الحقيقية ، ليس على طريقة النظام البائد القائمة على القمع والقهر والإذلال ، ولكن على طريقة احترام القانون ، وفلسفة الاعتزاز بكرامة الإنسان ، أي إنسان ، مهما كان معتقده أو انتماؤه ، أو جنسه أو لونه ، وتحريم التعذيب ، وتشديد عقوبته .

وأتصور أن التشريع يجب أن يتضمن أولا حل جهاز أمن الدولة الذي يسمى الآن الأمن الوطني وتسريح جميع ضباطه وجنوده ، ومحاكمة أفراده الذين مارسوا التعذيب أو القتل أو انتهاك الحرمات أمام محاكمات عسكرية عاجلة ، حتى تتوقف أحداث ما يسمى اللهو الخفي .

ويتضمن ثانيا إلغاء الهيكل العام لوزارة الداخلية ، وإنشاء هيكل جديد ، ينزع من ولايتها المصالح المدنية بما فيها المطافئ ، ويهيئ من خلال فلسفة تحفظ كرامة الإنسان جهازا شرطيا جديدا لحماية الأمن العام من خريجي الحقوق وعناصر صالحة تملك الوعي الإنساني والحركة الطليقة والوسائل العملية الفعالة ، بعيدا عن الحشود الجبارة التي تمثل عبئا ولا تنجز مهمات حقيقية ، ولنا في تجارب دول أخرى أسوة وقدوة .

التشريع الثاني الذي آمل أن يصدر سريعا يتعلق بالإدارة المحلية ، التي تعد العمود الفقري الذي كان يعتمد عليه النظام الفاسد في حملات التجييش والتأييد لسياساته الفاشلة ، وتزوير انتخاباته الصورية ، وممارسة الفساد في أحط صوره ومعالمه .. وأتمنى أن تتغير المحليات إلى نظام البلديات التي تملك سلطات العمل المنظم المنتج ، مع التخلص من العمالة الزائدة بتحويلها إلى مجالات أخرى تحتاجها ، ولا يتم ذلك إلا بانتخابات شفافة للمحافظين (عدا محافظات الحدود مع العدو ، ينتخب لها نائب محافظ مدني) ، ورؤساء المدن والقرى والأحياء ، ووضع شروط للترشح تمنع كل من شارك أو قام بدور في مساندة النظام الفاسد من التقدم لشغل هذه المناصب أو المجالس المختصة بالمحليات .

التشريع الثالث الذي يجب أن نراه قريبا يتعلق بالتطهير العام وخاصة في الثقافة والتعليم والإعلام والصحافة ، وأمره بسيط للغاية ، حيث يقضي بإبعاد كل من أيد النظام السابق أو دافع عنه أو امتدحه واقترب منه لدرجة أن أصبح جزءا من أدبياته وأفكاره وسلوكه عن المجال الذي يعمل فيه ، وذلك بالإحالة على التقاعد ، أو محاسبته قانونيا على ما يثبت ضده من جرائم أو تضليل أو تزوير قام به ..

التشريع الرابع يختص بالمحاكمة السياسية لرموز النظام السابق في الحكم والمجالس النيابية والتنظيمات الحزبية الموالية للنظام أو المعارضة الديكورية التي تتكشف فضائحها مع مطلع كل يوم ، ولا سيما ما سوف يقدمه صاحب الصندوق الأسود الذي سيكون بالطبع في مقدمة المحالين إلى المحاكمة السياسية .

لقد تأخر هذا التشريع طويلا ، وآن له أن يتحقق فورا ، لأن المحاكمات الجنائية لقتلة المتظاهرين التي تجري على تهم تعد تهما بسيطة من قبيل الاستيلاء على شقق أو فيلات بثمن بخس أو مجانا ؛ لن تسفر في الأغلب عن عقوبات رادعة ، إن لم يمنح أصحابها - وفي مقدمتهم الرئيس السابق – البراءة الكاملة ،وقد ثبت حتى الآن أن عددا كبيرا من الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين حصلوا على البراءة ، لأن الأوراق المقدمة لا تكفي لإدانتهم ، فضلا عن قيام عناصر أمن الدولة بإخفاء وثائق الإدانة أو فرمها ..

آن الأوان للمحاسبة الرادعة بالمحاكمة السياسية حتى تستريح قلوب ذوي الشهداء والمصابين المعاقين ، والمظلومين على امتداد عقود طويلة ، فضلا عن استعادة الأموال المنهوبة بالمصادرة لحساب الشعب المظلوم .

إن هذه التشريعات فيما أتصور كفيلة بتحقيق بداية معقولة للانطلاق نحو غد أفضل ، لا يتمكن فيه الإنجليز السمر من عمامة مصر ، والاستهانة بها ، فمصر مسلمة قبل صاحب الصندوق الأسود ، وستظل مسلمة بعده ، وستفتح بوابة صلاح الدين في رفح - إن شاء الله - من أجل تحرير القدس .

***

حرية الرأي في "الأهرام " !

ليست قضية شخصية ، ولكنها حالة من حالات الخلل التي تعيشها صحافتنا المسماة بالقومية ؛ فمنذ أربعين عاما تقريبا كنت أكتب في " الأهرام " ، وأنشر أخبار كتبي ونشاطاتي ، وعرفت في أروقته كتابا فضلاء ، وأدباء كانوا ناشئين وصاروا مرموقين ، ربطتني ببعضهم علاقات إنسانية ما زالت باقية حتى اليوم ، ولم يمنع تباين التوجه الفكري أو الأدبي مع بعضهم أن تكون الصلات إنسانية حميمة والعلاقات قائمة على التقدير والاحترام .. ثم جاءت فترة ازداد فيها القمع ، وحوصرت حرية الرأي من جانب أجهزة الشر والقهر والاستبداد ، فقدّرت للقوم ظروفهم ومدى الحرج الذي يعيشون فيه ، فكنت أبتعد عن الكتابة إلا لضرورة أدبية ؛ مراعيا ألا يكون ما أكتب سببا لمضايقة من أحب أو محرجا لمن أعرف ، ثم إنني في كل الأحوال كاتب هاوٍ، أعيش في أعماق الريف بعيدا عن ضجيج العاصمة وعجيجها ، ولا أنافس أحدا على مكاسب ، ولا أغاضب على شهرة ، وهو ما منحني بفضل الله حالة من القناعة والرضا بأن كل حرف أخطه يجب أن يكون في سبيل الله وحده ، لأن ما عدا الله لا يعنيني ..

تحت سطوة القمع كان المجال مفتوحا لمن يغنّي للنظام الجائر بكتاباته ، ولمن ينشد لرموز الظلم أناشيد الولاء والتأييد ، ومن لم يكن يفعل ذلك كان يتناول الإسلام والمسلمين بكل قبيح من القول ، وكل نقيصة من الأخلاق ، واستغل بعضهم ما عرف بمحاربة الإرهاب الإسلامي ليخرج ضغائنه وسخائمه ضد دين الأمة وشريعتها ، وإسقاط معتقداته المادية المنحرفة على معطيات الإسلام بما يشوه الصورة الإسلامية ، ويقبّحها أمام جمهور القراء والمتلقين !

كانت محنة الأمة عاصفة ، وكان القهر بشعا ، وشاء الله أن تنقشع الغمة ، ويسقط النظام الإرهابي الفاسد ، ويبزغ عهد جديد ، شعر فيه الناس أن الخوف قد سقط ، وأن الزمن القبيح الذي استمر ستين عاما لن يعود مرة أخرى مهما استبد خلفاؤه ، وتفننوا في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ، وساندتهم قوى الشر الإقليمية والعالمية .. لن تعود العقارب إلى الوراء أبدا.

كان سقوط النظام إيذانا بتغيير الخطاب العام ، وظهور معجم جديد مختلف عن المعجم الذي كان سائدا في الزمن القبيح ، وكانت هناك مبادرات مشكورة من بعض الفضلاء للمشاركة بالكتابة من جانب الأقلام المحجوبة أو المطاردة أو الممنوعة ، وطالع الناس أسماء لم تكن متاحة فيما يعرف بالصحف القومية ، وكانت " الأهرام "

في مقدمة هذه الصحف ، وكان لقلمي المتواضع فرصة الكتابة لبضعة شهور بصورة شبه أسبوعية ، وفجأة توقف النشر لموضوعاتي .
أخذت أتهم نفسي .أرسل الموضوع أكثر من مرة ظنا أنه لم يصل إلى القسم المختص . أفترض أنه ضاع ، أو لم يستطيعوا في الصحيفة سحبه من البريد الإلكتروني ، فأعيد الإرسال مرة ومرة .. أفترض أن الموضوع غير ملائم أو محرج أو إنه يسبب مضاعفات للصحيفة والكاتب ، فأرسل غيره ،وظللت على هذه الحال قرابة شهرين ، كنت خلالهما أخاطب من أعرف في المؤسسة العريقة ليرد على برد شاف يشرح سبب الحرمان من حرية التعبير التي كانت ، هواتف من بيدهم الأمر لا ترد ، أرسل رسائل بالبريد الإلكتروني أطلب من المسئول أن يتعطف ويتنازل ويكلف سكرتيرته بالرد عليّ ، مع أنني لست تافها ولا هملا ، فأنا على الأقل أستاذ جامعي تخرج على يديه عشرات الآلاف من الطلاب في جامعات مصرية وعربية ، وكاتب لا بأس به ، ومؤلف نشر نحو سبعين كتابا في مجال التخصص والإبداع والقضايا العامة ، وكرمته في الداخل والخارج جهات ذات قيمة .. ولكن لا أحد يقطع الصمت !
إلى هذا الحد وصل الاستعلاء أو الفوقية كما أتوهم ؟ هل عادت أجهزة الأمن اللعينة التي كانت تتحكم في الصحف مرة أخرى ؟ هل هي سطوة واحد ممن يكرهون الإسلام والمسلمين فرضت على المعنيين أن يتوقفوا عن نشر ما أكتب ؟ هل هي عقوبة شخصية يتم توقيعها على الكاتب دون أن يعرف الجرم الذي اقترفه ؟
المفارقة أن هناك أقلاما كانت في العهد البائد ، وأخرى مستحدثة بعد سقوطه تنشر في الأهرام بانتظام أسبوعيا وشهريا ، وتحظى بعقود رسمية ومكافآت مادية ، مع أن معظمها أو أغلبيتها الساحقة لا تعرف غير موضوع واحد هو العداء للإسلام بالعمل على استئصاله وتشويهه ، والتحقير من أتباعه من خلال بعض الحوادث الفردية أو القضايا الهامشية ، فضلا عن رفض الشريعة والإفتاء في أركانها دون علم أو معرفة ، ووصل الأمر ببعضهم إلى تشبيه وصول المسلمين إلى البرلمان في الانتخابات التشريعية باختيار الشعب الألماني لهتلر ، وما ترتب على ذلك من حروب مروعه وحشية في أرجاء الكرة الأرضية !
الظاهرة اللافتة في الشهور الأخيرة تتمثل في عودة الأقلام الموالية للنظام البائد بصورة مكثفة ، وبعضها يقنّن وينظّر للثورة ، بالإضافة إلى مهمته الأصلية وهي الهجوم الرخيص على الإسلام والمسلمين ، في الوقت الذي يتراجع فيه الصوت الإسلامي ، ويتوارى بعيدا ، ويبدو كمن ارتكب جريمة كبرى أو معصية لا تغتفر ، مع أن هذا الصوت هو الأغلبية الساحقة في وطن مسلم بالعقيدة والحضارة ،وثقافته تحكم سلوك أبنائه جميعا ، حتى من يرفضونها ويحاربونها فهم متأثرون بها ، ولا يستطيعون التخلص من كل خصائصها وسماتها .
إن أبسط تصور لحرية الرأي هو أن يتاح للناس جميعا أن يعبروا عن آرائهم ، سواء كانوا من الأغلبية أو الأقلية ، وللناس أن يقتنعوا بالحجة الأقوى والدليل الأوضح .
ولا أظن أن صحيفة قومية يملكها الشعب المصري – فيما يفترض – ترضى أن توصم أنها تمارس المكارثية ضد فكر معين، وخاصة إذا كان هذا الفكر يمثل دين الأمة كلها ، وتصورها الذي يعمها منذ أربعة عشر قرنا ..

لقد آن الأوان أن يدرك من يعنيهم الأمر أن مصادرة الفكر لا تمثل حلا دائما لما يعتقدون أو يتصورون ، فالمصادرة لم تكن في يوم ما بديلا عن المحاورة وتقبل الرأي الآخر ، وقد كان هناك فريق أيديولوجي من الضآلة والندرة بمكان يرفع شعار فولتير الشهير المتضمن الدفاع عن حرية الرأي الآخر ، ولو اقتضى الأمر افتداء هذه الحرية بالنفس ، ولكن المفارقة كانت في أن المقصود بالرأي الآخر ، هو رأي الفرقاء الآخرين في داخل الأقلية الأيديولوجية الضئيلة والنادرة ، التي وصل التعصب بأفرادها إلى رفض نشر الأخبار عن الذين لا يؤمنون بأيديولوجيتهم المستبدة الفاشية !

المحاورة طريق الأمل ، لأن المصادرة مصيرها إلى زوال ، كما زال النظام الفرعوني العميق الجذور بفضل الله ، في وقت ظن فيه الناس أنه راسخ إلى يوم القيامة ، ولكنه كان أوهى من بيوت العنكبوت !

***

حضرات النوّاب المحترمين

أحييكم وأهنئكم بالعضوية وتحمّل المسئولية في مجلسي الشعب والشورى . وأسأل الله أن يوفقكم لمرضاته ورفعة الدين والوطن . أعلم أن مهمّتكم ثقيلة ، وأن الأعباء مرهقة ، وأن واجباتكم أكبر من حقوقكم في منظور الناس الذين اختاروكم وقدموكم لهذه المهمة التاريخية .. وأقول المهمة التاريخية لأنها كذلك بالفعل ، فقد تم اختياركم لأول مرة بإرادة شعبية غلابة ، لا تشوبها شائبة تزوير أو إكراه أو ضغط ، وكانت أبواق الزور والبهتان تحاصركم بالأكاذيب والافتراءات والتشهير والسخرية ؛ وهو ما لم يتوقف حتى هذه اللحظة ، فقد كان المنافقون يظنون أنهم باقون في صدارة المشهد ، وعلى ثغر النهب واللصوصية والقول الفصل ، ولكن الله خيب ظنهم ، واختار الشعب هويته ودينه وصوته الحقيقي . سقط باختياركم منهج الطغاة واللصوص والمنافقين والتعبير الزائف عن الشعب ، والحمد لله فقد كان سلوككم ملتزما وراقيا ومتواضعا .. قاعة المجلس ملأى عن آخرها . لا يوجد غائبون يوقع لهم الحاضرون ، ولا يوجد من يتسلى بقزقزة اللب والسوداني أو ينشغل بألعاب المحمول ، أومن يأخذ تعسيلة طويلة ، ولم يسمع الناس التصفيق الحاد على الفاضي والمليان ، وذهبتم إلى المجلس في حافلات متواضعة وليس في المرسيدس أو بي إم دبليو الحرام ، ورأينا أشواقكم للمناقشة والتعبير في كل موضوع ، بل رأينا الاختلاف والتعارض في الآراء ، وهذه علامة صحة وقوة ، ودليل على الحيوية والأمل ..

كان قدركم أن يختاركم الناس في ظل العواصف والأعاصير التي تحيط بالوطن من كل جانب . من الداخل يتحرك حزب الكاتدرائية الفاجر من خلال عناصره اليسارية والفوضوية والعلمانية والطائفية المتمردة ليوقف حركة التغيير ، ويعطل مسيرة الحرية والديمقراطية ، ومن الخارج يعمل الشيطان الأكبر وقاعدته العسكرية النازية اليهودية وأتباعه في العالم العربي من المستبدين والطغاة والخدم ؛ لاستمرار العملاء من أنصار النظام الساقط في الصدارة يدينون بالولاء والتبعية لقادة الشر والاستعمار في العالم .

القوم يلاحقونكم بالانتقادات التي لا تتوقف لزرع اليأس في نفوسكم ونزع الثقة من قلوبكم ، وبيان أن الأمل في الشيطان وجنوده ، وأظنكم أذكى أن تخضعوا لمثل هذه الحيل الشيطانية أو تتأثروا بها . فأنتم تعلمون أن الأمل في الله أولا وآخرا ، وفي الإصرار على الحرية والشورى ، ومتابعة القضايا الرئيسية ، وعدم الانزلاق وراء القضايا الثانوية والهامشية .

ومن ثم - يا حضرات النواب المحترمين – تأتي مهمتكم في التركيز على القضايا الكبرى في هذه اللحظات الحرجة ، وتأجيل القضايا الصغرى إلى حين .
لقد هالني أن أقرأ أن هناك عشرين استجوابا برلمانيا وعشرات من طلبات الإحاطة ، وكل هذا جيد ومقبول ، ولكنه يكون كذلك حين لا تكون هناك أولويات اقتصادية وأمنية وسياسية وإدارية واجتماعية تفرض التصرف فورا في صياغة قوانين عاجلة لاستقرار العمل في دولاب الدولة ، وتهيئة الوطن للعمل والإنتاج وصنع المستقبل ، إن تزجية الوقت في القضايا الهامشية التي تدور حولها الاستجوابات وطلبات الإحاطة ليس مفيدا في هذه المرحلة .
باختصار - يا حضرات النواب المحترمين - نريد قوانين تعالج ما يلي من أمور ممكنة ولا تكلف الحكومة ميزانية أو أموالا .. بل إنها ستوفر ميزانية وأموالا واستقرارا اقتصاديا وأمنيا واجتماعيا ..
أولا : إصدار قانون الحد الأعلى للأجور بما يحقق العدل والتوازن بين المنتجين ، والذين يقبضون بلا عمل حقيقي أو مقابل ، ومن غير المعقول أن يكون هناك من يعمل بمائة وسبعين جنيها في الشهر ، ومن يقبض نصف مليون جنيه أو أكثر في الشهر . إن أصحاب الحد الأدنى يصبرون على البلاء ، ولكن المجتمع لا يصبر على من يهبرون ويهبشون ما يصدم العدل والسلم الاجتماعي والحق العام .
أيضا فإن السادة المستشارين في الوزارات والمحليات والمؤسسات والإدارات المختلفة ممن عينهم النظام السابق ليهبروا ما لا يستحقون ، مع أن لهم وظائفهم الأخرى أو معاشاتهم أو امتيازاتهم في المهن التي ينتمون إليها ، هؤلاء يمثلون ظلما فادحا للشعب الفقير ، يجب إنهاؤه بصياغة قانون أو بطريقة أخرى !
ثانيا : معالجة قضية الأمن العام قانونيا بتطهير وزارة الداخلية من الطغاة والمجرمين والقتلة ، وإنهاء خدمتهم على الفور وخاصة من رجال الصف الأول والثاني والثالث ، وإلغاء جهاز أمن الدولة الذي مازال قائما وإن كان اسمه قد تغير ؛ فهذا الجهاز الفاسد لم يقدم على مدى تاريخه خدمة واحدة تحسب له لصالح البلاد ، ولكن ما قدمه هو إجرام في إجرام ، ما يفرض معاقبة الجلادين ومحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية المختصة ، مع القصاص من كل من عذب أو قتل أو اقتحم البيوت ليلا أو سرق أو نهب ، ومصادرة ممتلكاته لحساب الشعب .
إن تعيين وزير مدني لوزارة الداخلية وحبذا لو كان من السلك القضائي المشهود له بالحيادية والعدل والإنسانية ، سوف يوقف فرعنة كثير من العناصر التي فهمت أن الأمن إذلال للأحرار وقهر للشرفاء وعدوان على الأبرياء ، ولا يتأتي كل ذلك إلا بتدريب عناصر من خريجي كليات الحقوق بعقلية غير عقلية كونستبلات الإنجليز الحمر والإنجليز السمر !
ثالثا : إصدار قانون يمنع الاقتراض من الخارج ، مع رفض المعونات المشروطة أيا كانت نوعيتها أو قيمتها ، وفي المقابل يتم إصدار قانون الوقف الخيري الذي يسمح للأفراد والمؤسسات بالوقف لصالح تنمية المجتمع وخدمة أفراده في المجالات المختلفة ، وبما يحفظ مؤسسات الأوقاف ويمنع مصادرتها لحساب الدولة أو أية جهة أخرى غير الجهات الواقفة .

إن الوقف الخيري منهج إسلامي يحقق جانبا من التكافل الاجتماعي ، ويمكنه بالنسبة لمصر في الظروف الحالية أن يسهم في التعمير والتعليم ومواجهة قضايا عديدة يعاني منها المجتمع مثل أطفال الشوارع واليتامى والمرضى والعاطلين .

رابعا : إن ضبط الإدارة المحلية يمثل ضرورة قصوى ، وتطهير هذه الإدارة من الفاسدين والمرتشين والمنافقين أمر لا بد منه ،ولا يتأتي ذلك إلا بإصدار قانون جديد يحول المحليات إلى بلديات يقوم عليها رؤساء منتخبون ومجالس منتخبة أيضا ..

إن انتخاب رئيس القرية ورئيس المدينة والمحافظ بات أمرا ضروريا ، ويستثني من ذلك محافظات سيناء ومطروح وأسوان بوصفها محافظات حدودية يعين لها محافظ عسكري في الخدمة ، مع نائب محافظ مدني منتخب يختص بقضايا الحياة اليومية والمعيشية .

خامسا : إصدار قانون لتنمية سيناء يشمل إدارة مستقلة أو وزارة خاصة يكون مقرها في سيناء ، تشجع على جذب السكان والمستثمرين وصناع الخدمات ، وتقدم تصوراتها التي تساعد الجمهور والراغبين في العمل والإنتاج على التقدم وفق إمكاناتهم لتأسيس المشروعات والكيانات التي تقام على أرض سيناء في ظل تيسيرات إدارية ومادية تسمح بالحركة والنشاط الذي يفيد منه الناس والمجتمع .

إن ترك سيناء خلاء وفراغا دون الإفادة منها في حل المشكلة السكانية والاقتصادية مأساة كبيرة بكل المقاييس ، وأعتقد أنه آن الأوان أن نملك إرادتنا ونتيح للناس ، وخاصة أصحاب المشروعات الصغيرة ، أن ينتقلوا إليها ، وينقلوا الملايين من العمال والمنتجين في المجالات كافة ، لتتوقف الأطماع الخارجية والجرائم الداخلية !

سادسا : لابد من سيادة السلطة القضائية على السلطات المختلفة لتكون حكما وفيصلا ، ودون أن يؤثر على عملها أو نشاطها أو أحكامها أي مؤثر من أية سلطة ، وهو ما يعجل بضرورة إصدار قانون السلطة القضائية ، وإلغاء وزارة العدل ، لتكون السلطة القضائية الأعلى ممثلة في رئيس المحكمة الدستورية ، حيث يضع النظم والترتيبات الملائمة لاختيار القضاة وترقياتهم وتعيين رجال النيابة العامة والإدارية ومجلس الدولة وفقا للنظم القضائية المعمول بها في الدول الحرة ، دون تدخل من هنا أو هناك .

هذه نوعية من القوانين التي أتصور وفق اجتهادي الشخصي أنها ضرورية وعاجلة وتسبق الاستجوابات وطلبات الإحاطة حتى يتحقق الاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي والإداري ...

يا حضرات النواب المحترمين : لو أنجزتم هذه القوانين في المدى القصير المنظور سيحسب لكم هذا الإنجاز ، وتكسرون عين منتقديكم من الطابور الخامس الذين يوجهون إليكم السهام من قبل أن تنعقد الجلسة الأولى حتى الآن ، ليس بسبب تقصير منكم أو تباطؤ ، أو عدم دراية ، ولكن لأنكم مسلمون ، والمسلم لدى حزب الكاتدرائية ، لا يستحق أن يعيش مثل بقية الناس ، وليست له حقوق الآخرين ، لأنه درجة عاشرة كما قرر شياطين الإنس في واشنطن وتل أبيب وموسكو .. وأنتم الآن تقدمون المسلم درجة أولى مثله مثل بقية خلق الله !

يا حضرات النواب المحترمين : تحياتنا لكم ، والله معكم يرعاكم ويوفقكم !

***

ثوار .. وقتلة !

افتخر ولد شيوعي يزعم أنه من الثوار بإلقاء المولوتوف علي مجلس الشعب ومجلس الوزراء .. وقال : لو اختبأ جندي في مسجد فسوف نحرق المسجد لأنه لا قدسية لمكان!
هذا منهج حزب الكاتدرائية الذي يصر على تدمير الوطن ، والقضاء على الثورة الحقيقية التي قام بها الشعب المصري وأذهلت العالم بتحضرها وسلميتها ورقيها .
وهذا المنهج عند هذا الولد لا يختلف عند من هم أكبر منه سنا وأكثر خبرة في فن الولاء لمن يدفع ومن يحرض ومن يغالط ، فقد اتهم أحدهم المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري بتدبير الأحداث الأخيرة في بورسعيد والداخلية وخطف السياح حتى يستمر في رئاسة البلاد.
وقد سأله كاتب : هل لديك دليل علي ذلك أم إن اتهاماتك مجرد استنتاج؟ إذا كنت تملك الدليل فأعلنه وسوف أضم صوتي إلي صوتك ليس لاستدعاء المشير ومحاسبته أمام البرلمان فقط. بل لمحاكمته أيضا. وإذا كان كلامك مجرد استنتاج فإنني أقول لك: قف عندك.. الاتهامات لا تكون بالتخمين والظن والأحلام لكن بالأدلة المادية التي لا تقبل الشك.
وهذه الأسئلة لا تلقى على أولئك الناس ، لأنهم لا يخضعون لعقل أو منطق أو قيمة خلقية ، ولكنهم يعملون وفقا للهوى الذي يحركهم ويقودهم إلى مواقع التهلكة .. تهلكة الوطن وتهلكة أنفسهم .
هؤلاء القوم لا يقر لهم قرار مذ وافق الشعب على التعديلات الدستورية ، في 19 من مارس 2011م فراحوا يطالبون المجلس العسكري أن يحكم ويظل حاكما لسنوات حتى يمكنهم من بناء أحزابهم المستحيلة ، وتنميتها من بضعة أفراد يشكلون ما يسمى ائتلافا إلى أحزاب تضم مئات الآلاف .. ثم تطوع بعضهم وأعلن أنه لا يمانع من تولي المشير طنطاوي رئاسة الجمهورية ولكنهم الآن لا يصبرون لمدة شهور ثلاثة حتى يتم انتخاب رئيس مدني للبلاد ويطالبون بتسليم السلطة على الفور .. وتسألهم لمن ؟ فلا يجيبون !
كلما خطا الشعب خطوة للأمام في سبيل بناء مؤسساته الدستورية وبدء تحقيق آماله الثورية ؛ انطلق الثوريون المزيفون والمناضلون المأجورون بمعزوفة تعطل الخطوة ، وتثير البلبلة ، وتحطم الآمال ، وتجعل الناس يشكون في أنفسهم ، فضلا عن تخريب المنشآت وتعطيل مصالح الناس ، ومنح اللصوص الكبار وخصوم الوطن فرصة العمل لمزيد من تجريف القيم والأخلاق والاقتصاد!

ماذا يعني أن يذهب بعضهم بأعداد كبيرة إلى مجلس الشعب في يوم 31 يناير وفي أثناء انعقاد ثالث جلساته بحجة تقديم مطالبهم مصحوبة بالبذاءة والشتائم المدعومة بالنبابيت والشوم وزجاجات المولوتوف ، ويجدون من يحمل صفة نائب يدافع عنهم ويتبنى بذاءاتهم وسبابهم وبلطجتهم ؟

إن حزب الكاتدرائية الذي يتكون من بقايا الشيوعيين والأناركيين الفوضويين والناصريين والليبراليين والعلمانيين والمتمردين الطائفيين ، لا يريد لهذا الوطن أن يكون مسلما ، فضلا أن يعبر عن إسلامه وعقيدته مثلما تقول حقوق الإنسان على الأقل .

يمكن في نظرهم أن يكون الشعب من عباد البقر أو عباد الشيطان أو عباد النار أو ملحدا أو مشركا أو بوذيا أو هندوسيا أو يتنصر أو يتهود ، لكن ليس من حقه أن يكون مسلما ، فالإسلام عند حزب الكاتدرائية مرفوض بل خط أحمر يستوجب كل ألوان العقوبات التي تعرفها البشرية ، وحين خالف الشعب المصري تعليمات حزب الكاتدرائية وعبر عن انتمائه الإسلامي واختار الأغلبية الإسلامية للنيابة عنه في مجلس الشعب جُنّ جنون الحزب المدمر ، وأعلن الحرب على الدولة كلها وسعى لإسقاطها وتقديمها على طبق من فضة للأعداء والخصوم !

هؤلاء الشيوعيون وأشباههم من الذين يتمرغون في المال الحرام لا تعنيهم مصلحة الوطن ولا مصلحة العباد ، كل ما يعنيهم أن يتصدروا المشهد وأن يمنعوا مصر من استقلالها المتمثل في تعبيرها عن إسلامها ، وأن يثيروا اللغط والكراهية حول الإسلام وما يتعلق به ، وقبل ذلك يحافظون على مصالحهم الحرام بدءا من وجودهم في صحف الضرار وقنوات غسيل الأموال إلى منظمات المجتمع إياه وأحزاب التمويل المشتبه به !

تصور دعاة الشذوذ والفجور وإسقاط الدولة وهم يشككون في شرعية البرلمان ويطالبون بإسقاطه، ويندون بشباب الإخوان الذين صدوا المخربين عن اقتحام البرلمان وإحراقه بعد إثارة الفوضى في محيطه ؛ أنهم يمارسون حقهم الثوري في إسقاط النظام البائد ، وتناسوا أنهم يسقطون إرادة الأمة ..

تأمل ما يقوله المخربون من حديث لا يملونه عن البرلمان الذي لا يعبر عن الشعب ، وسطو الإسلاميين على الثورة ، والصفقات التي يعقدونها مع العسكريين ، و.. كل ذلك لأن الشعب لفظ حزبهم الكائن على شاشات التلفزة وصفحات الصحف ، وأسقطهم في انتخابات نزيهة غير مسبوقة شهد بها الأعداء قبل الأنصار ، حتى من يمولونهم اعترفوا بنزاهتها وشفافيتها ، ولكن المخربين يزعمون أن هناك تسعة ملايين صوت باطلة ، وأن نصف الشعب جاهل وأمي ولا تليق به الديمقراطية !

إلى هذا الحد وصل بكم الغلّ والكراهية والكذب ؛ يا أحفاد هنري كورييل وصبيان ساويرس وأبناء صربيا وضيوف السفارة الأميركية ؟!

لقد تنادى المدمرون إلى عصيان مدني يشل حركة الحياة اقتصاديا وتعليميا واجتماعيا ويسقط مؤسسات الدولة ، وروجت صحفهم الخائنة وقنواتهم العميلة الممولة من النظام البائد لهذا العصيان الفاجر ، وبشّروا بسقوط الجيش لتكتمل حلقات

التدمير للوطن كله ، ولما لم يجدوا استجابة من الشعب اتهمه خدام نظام مبارك وصناع التوريث بأنه ضعيف الوعي قليل المعرفة بمصلحته ، جاهل بالمستقبل !
الشعب الذي أسقط الطاغية - يا ظلمة - متهم الآن بقلة الوعي الوطني والجهل المطبق ؟!!
تقودون الناس - يا ظلمة- لتدمير الوطن وفرض رؤيتكم الإجرامية على الأغلبية الساحقة .. وتزعمون أنكم – وحدكم – الثوريون والمناضلون وصناع الحرية ؟ تبا لكم ولمن يمولونكم ويحركونكم مثل عرائس الماريونيت !
لقد آن الأوان أن نسميكم بالطغاة البغاة ؛ لأن ما تفعلونه ضد الحرية والديمقراطية والأخلاق ، فضلا عن الإسلام الذي تعدونه هدفكم الرئيسي وتعملون على استئصاله ومحوه من بلد لن يتخلى عنه مهما فعلتم !
يستنكر بعضكم أن يرفض وزير من وزراء الحكومة الإضراب والاعتصام، ويستشهد بلفظة لشيوعي حكومي من خدام عهد مبارك يصف فيها الوزير المذكور بـ "المرشد"! ثم يصف رافضي الاعتصام والعصيان بعبيد السلطان !
هكذا مرة واحدة يصف خادم الحظيرة في عهد مبارك والعهد الحالي من يرفضون العصيان بأنهم عبيد السلطان ؟ تبا لكم أيها المنافقون الطغاة البغاة ! لماذا تبيحون لأنفسكم حق العصيان وتحرمون على الناس حق رفضه ؟
يوم يرى الناس أن العصيان ضرورة لن يتردد الشعب كله في الإعلان عنه ، وحين تكون هناك ضرورة للنزول إلى الشارع كما حدث من قبل فلن يتردد الناس في النزول ، ولكن القلة الشيوعية الفوضوية الخائنة تريد فرض إرادتها علي شعب بأكمله وقيادته لتدمير وطنه استجابة لمن يجلسون على مقاهي وسط البلد وحاناتها يمرحون ويسكرون ويلقوننا دروسا في الحرية والوطنية على طريقتهم !
الإضراب حق دستوري والاعتصام حق يكفله القانون والمواثيق الدولية، ولكن من قال يا سادة إن القلة الشيوعية الفوضوية الموالية لحسني مبارك والمساندة لعصره ونظامه ؛ هي التي تقرر للشعب المصري المسلم متى يعتصم ومتى يضرب ومتى يعلن العصيان العام ؟ من أنتم أيها السادة ؟
لن نسمع لكم ولن نستجيب لنداءاتكم الخائنة ، وقد رأيتم بأم أعينكم أن الشعب يلفظكم ، ويرفضكم ، وأفشل الإضراب والاعتصام والعصيان أمام الدنيا كلها .. لأنه ببساطة يعرف أين مصلحته ، وأين مستقبله ..
أعلم أن هؤلاء الظالمين الطغاة في حزب الكاتدرائية يدافعون عن مصالحهم الخاصة ، وهم حين ينجحون لا سمح الله في إسقاط الجيش المصري ، فإنهم يقدمون خدمة كبيرة وحقيرة لأعداء الدين والوطن والأمة ، فلم يبق في المنطقة غير الجيش المصري المتماسك ، وهم حين يصرون على إعدام المشير يقولون له بطريقة المخالفة : ابق على رأس الحكم ، لكي لا يصل الإسلاميون إلى السلطة ، ولكي لا يكون هناك إسلام في مصر ، ولكي يعيث المفسدون في الأرض خرابا ودمارا .. هل سيصدقهم المشير ويستجيب لهم ويتنازل عن الحكم كي يعدموه ؟ إن الشيطان يعتذر لكم يا خونة لأنكم تفوقتم عليه . الشيطان يعلن يا خونة أنكم أكثر حيلة وشيطنة منه ، ولكن الله غالب على أمره !

***

تحريض الجيش على الانقلاب!

من الطبيعي أن تزدحم الحياة السياسية في مصر بالأفكار والآراء والأزمات التي يصنعها الحراك السياسي الإيجابي ، بعد ستين عاما من القهر والقمع والاستبداد الفاشي الذي عاشته مصر تحت حكم إرهابي بشع ، صادر الحرية وأهدر الكرامة وترك المجال للصوص والفاسدين كي يمرحوا ويرتعوا دون رادع من قانون أو ضمير ، وحارب الإسلام واعتقل الإسلاميين وحشرهم في السجون المظلمة وقتل كرامهم تحت التعذيب الوحشي ، وعلق قياداتهم على أعواد المشانق ، واستعان بأبواق مأجورة ، على استعداد أن تبيع الآباء والأمهات بثمن بخس في سبيل تحقيق مآربها ومصالحها الحرام ، وكان في مقدمة هذه الأبواق المأجورة نفر من الشيوعيين ؛ تلامذة الصهيوني الخائن هنري كورييل ، تحولوا بعد أن أخرجهم خروشوف من السجون أو جندتهم أجهزة الأمن لخدمة النظام المستبد الفاشي في صوره الثلاث ..

هذه الأبواق المأجورة تصدرت المشهد السياسي والثقافي طوال ستين عاما ، وأقصت غيرها بكل قسوة وبجاحة ووقاحة ، ولم تستح وهي تعلن بعد الثورة أنها من الثوار والمناضلين ، وسمحت لنفسها أن تقنّن للثورة والثوار ، وأن تجعل من نفسها وصيا على الأمة ، وأن تطالب علنا – ويا للعار! – بإقصاء الإسلام لأنه يغيّر هوية مصر ، وتدعو الجيش المصري للانقلاب على الحرية والديمقراطية دون أن يهتز لها جفن ، أو يصعد الدم إلى وجهها ..!

وهاهو شيوعي حكومي يدعو في صحيفة حكومية واسعة الانتشار الجيش المصري إلى حل مجلسي الشعب والشورى ، والجمعية التأسيسية والعودة إلى نقطة الصفر لوضع دستور أولا يليه إجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية ، إنه يحلم باستعادة جريمة 1954م التي اقترفها زعيمه خالد الذكر!

يبدأ الكاتب الشيوعي المتأمرك مقاله بانتظار الجيش ليتعامل مع جماعة الإخوان المسلمين بالطريقة التي يريدها هو ، فيتهم أفراد الجماعة بأنهم أصحاب مشروع متكامل لتغيير هوية الدولة المصرية، وتجاوز الوطن إلي الأمة وإحياء الخلافة، ثم يحرض على جهة رسمية لا نعلمها قائلا : " الخطورة في العام الأخير أن ثمة دلائل تشير إلي انحياز ما من مركز الثقل في الدولة المصرية إلي الجماعة، والدليل السماح لحزب منطلق منها علي أسس دينية بالعمل لأول مرة في حياتنا السياسية " ، وكأن الشيوعي الحكومي لا يعرف أن مصر مسلمة ، والحزب الذي يعادي الإسلام هو الذي يجب منعه مثل الأحزاب الشيوعية التي تم التصريح بها في زمن المخلوع وما

بعده ، ثم يتطوع بتقرير أمني على غرار مخبري المباحث يقول فيه : إن الإخوان بعد الرئاسة سوف ينقضون علي الجيش نفسه، ولديهم الميليشيات المسلحة، الجيش المصري هدف نهائي لهم، فهو العمود الفقري للدولة، حتى وإن بدا في سياسات المجلس الحالي ما يمالئ الإخوان،.... وما يجري الآن تغيير هوية الدولة المصرية إلي الخلافة، التي سيصبح فيها المختلف دينا مجرد ذمي ، والمختلف رأيا مارق، لا حقوق للمواطنة لأن الوطن نفسه ليس موجودا في مفهومهم ونظرياتهم، .... وفي اللحظة المناسبة سيعلن أحد حكام الخليج خليفة للمسلمين، وتبايعه الجماعة ".

هذه بعض مسوغات الكاتب الشيوعي المتأمرك ليقوم الجيش بانقلاب عسكري ، حيث تمتد فترة الانتقال إلى ما لا نهاية ، ويسعد الكاتب وأمثاله الذين عاشوا في حظيرة مبارك الثقافية بالاستمرار على حجر السلطة الحاكمة التي تغدق عليه وعلى أسرته كما كان المخلوع يفعل !

هذا الكاتب الثوري (بعد يناير) هو الذي كتب عن مبارك بعد عودته من الرحلة العلاجية في ألمانيا (مارس 2010) : تحت عنوان (قائد القوات) مشيدا بالسيرة المباركية، منذ أصغى إلى اسم اللواء طيار محمد حسني مبارك بعد عام 1967، وعرف أن من صفاته 'الإرادة الحديدية، الجلد، سعة الأفق، الذكاء، والسمعة الطيبة والعلاقات الحسنة مع الآخرين'. ثم نقل عن زكريا عزمي أن الرئيس مبارك لم يكن يبدي غضبا على عناوين الصحف التي تهاجمه (أي مبارك) بل كان يبدي قدرا كبيرا من التسامح والصبر معلقا إنها الديمقراطية'، وأضاف الكاتب الثوري الشيوعي الحكومي : 'لقد جنبت خصاله القيادية مصر الكثير من المخاطر في ظروف عالمية ومحلية مضطربة، ورغم كل المصاعب أشعر أن قلب مصر يتجدد، يموج بالحركة ويضخ الأمل، وعندما رأيت الصور الخاصة باستئناف الرئيس لنشاطه شرعت في تدوين هذه الشهادة التي تخص أبعادا عامة وخاصة تتصل بالرئيس وملامحه الإنسانية، وسعة صدره، وأيضا ما أكنه تجاهه من امتنان ومودة'.

ولكن صاحبنا الثوري (بعد يناير) ومحرض الجيش على الانقلاب على الديمقراطية والإسلام ؛ يقول في ندوة بعد ثلاثة أشهر من سقوط المخلوع : إن نظام مبارك 'أسوأ نظام مرّ على مصر... حتى من الاحتلال الأجنبي، فالنظام السابق جرف البلاد، ونهبها بكل طاقته، حتى إن المساحات المخصصة لهموم المصريين في خطابات مبارك تقلصت.. حتى اختفت تماما وحل محلها سخرية واحتقار وتجاهل'. وقد دفع هذا التحول رفيقا شيوعيا يعيش في لندن لوصفه بأنه من خدام الاستبداد وأنه 'كان مع قرينه .. أول المبادرين إلى مد أيديهم لأخذ ما يمكن من القصعة!' أي قصعة مبارك.

الشيوعي المتأمرك ليس وحده في الدعوة إلى انقلاب الجيش على الديمقراطية والإسلام ، ولكنه مثل آخرين من التيار العلماني المعادي للإسلام يؤمنون باستئصال الإسلام ، وإن كانوا يتخذون من الهجوم على الإخوان طريقا لتحقيق غاياتهم الرخيصة ، وقد كتب أحدهم في إحدى صحف الضرار مثل كتابته ولكن بشيء من المواربة ، وتناسى هؤلاء أن الزمان اختلف ، وأن الشعب تغيّر ، وأن الجيش المصري الذي عبر في رمضان يصعب خداعه بمثل هذه التقارير المباحثية

الرخيصة ، ويصعب أيضا أن يحارب دين بلاده ، لأنه يعلم أن العدو الصهيوني الذي خدمه هنري كورييل يعلن دون خجل عن يهودية الكيان الغاصب !

***

محشي وزير التموين !

طلب السيد وزير التموين من ربات البيوت المصريات ألا يبحثن عن الأرز عند عمل المحشي ، ويستخدمن بدلا منه لسان العصفور !

ثلاثة أرباع النساء في مصر الفقيرة لا يعرفن الفارق بين لسان العصفور وحبات الحنطة ، وربما لم يسمعن بهذا الشيء الذي يسميه معالي الوزير لسان العصفور ! وزير التموين رجل اشتراكي تقدمي ثوري مستنير ، أو بلغة مختصرة رجل ماركسي ، أي من أنصار الفلاحين والعمال والكادحين كما يفترض ، ولكن سيادته نسي أن نساء هذه الطبقة الكادحة أو طبقة الشغيلة كما يسمونها في بعض دول شمال إفريقية لا يعرفن هذا اللسان الذي يبدو شبيها بالجاتوه الذي تكلمت عنه ماري أنطوانيت في أثناء الثورة الفرنسية حين اشتكي الفرنسيون من عدم وجود الخبز ، فقالت ليأكلوا جاتوه !

معالي وزير التموين القادم من حزب توتو (التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) ذي القيادة الشيوعية الموالية لنظام مبارك ؛ أثبت أن وزير التموين في عهد مبارك كان أفضل منه ، على الأقل لم يترك الناس أعمالهم ومصالحهم معظم النهار والليل منذ مجيئه قبل شهور ، ويتفرغوا للبحث عن رغيف الخبز وأنبوبة البوتاجاز التي صارت مثل البحث عن الغول والعنقاء والخل الوفي ، فضلا عن السولار والبنزين 80 والأرز ومقررات التموين الشهرية .

قال الوزير الموقر في لقاء من لقاءاته التلفزيونية إن عهده لم يشهد قتيلا واحدا في طوابير الخبز ، ولكنه ما كاد ينتهي من تصريحه إلا وتواترت الأنباء عن مقتل أكثر من شخص أمام الأفران أو المخابز ، ثم سقط في عهده أول شهيد لأنبوبة البوتاجاز ، فضلا عن المعارك الضارية التي تنشب ويتخلف عنها سقوط الجرحى والمصابين نتيجة هذه المعارك في طوابير الخبز والبنزين والسولار وتوزيع البوتاجاز .

مشكلة الوزير الماركسي أنه معجب بنفسه إلى درجة النرجسية المفرطة ، فهو يجلس في استوديوهات القنوات الفضائية والأرضية وعلى صفحات الصحف أكثر مما يجلس في مكتبه ، ثم إنه يدافع عن تقصيره وقصوره الوزاري بمنطق الملاكمة والمصارعة (معذرة لا أعرف الفرق بينهما !) .وبعدئذ فهو رجل أنيق يستعرض

مظهره الجميل وهو يضطجع على الكرسي أمام مذيعي التلفزيون ومقدمي برامجه ومصوري الصحف ؛ واضعا ساقا على ساق في استعلاء ملحوظ على عباد الله الذين جاء يخدمهم ويبحث عن حلول لمشكلاتهم ، بما يتنافى مع طبيعة الرجل الماركسي المنتمي إلى الطبقات المعدمة .
معالي الوزير الاشتراكي التقدمي المستنير كان يفترض فيه أن يكون أداؤه الوزاري أفضل من أداء سلفه الذي عمل في العهد البائد وواجه نقدا حادا من جميع الاتجاهات ، ولكن الناس يترحمون على عهده الآن ، بسبب ما يعيشونه على أرض الواقع بسبب وزير ماركسي ينتفض أمام المشاهدين ويلقى بتبعة القصور والتقصير على غيره من الوزراء . لقد كان يستطيع أن يخرج على الناس باستقالته ويرحل في هدوء تام ، ويكون بذلك متسقا مع نفسه ومع فكره ومع حزبه الذي رشحه للوزارة في ميدان التحرير !
ولكن يبدو أن معالي الوزير ينهج نهج رئيسه في حزب توتو وهو التمسك بأهداب السلطة – أيا كانت – إلى الرمق الأخير لهذه السلطة . فقد ظل حزب توتو متمسكا بأهداب النظام المباركي حتى سقط ، ثم ركب ظهر الثورة وكان صوته أعلى من صوت الملايين التي أسقطت الطاغية وزمرته .
لا أود الاستطراد إلى ما قيل عن تخصيصه سيارة فاخرة تملكها الوزارة للسيدة حرمه ، فقد تناولته الصحف بصورة وأخرى ، ولكن ما أود الإشارة إليه هو ذلك الانفصام الذي يعتري السادة المناضلين الثوريين الاشتراكيين التقدميين المستنيرين حين يتركون الشارع الذي كانوا يتحركون من خلاله ، أو يفترض أنهم كانوا يتحركون من خلاله ، ويتحولون إلى أرستقراط يشعرون أنهم من طينة أخرى غير طينة البشر !
قضية التموين هي قضية العدالة في المجتمع المصري الذي عاني ستين عاما من القهر التقدمي ، وآن للثورة أن ترفع هذا القهر ، وأن يكون هناك ميزان مختلف لاختيار الوزراء الذين يشعرون بمعاناة الشعب شعورا حقيقيا بعيدا عن لغة المناضلين التي تهرأت وذابت من كثرة الأكاذيب والخداع والغش.
لقد أطلق الوزير كلاما ثوريا عن إدخال الغاز إلى البيوت في المدن والقرى ، وأحسبني واحدا ممن انخدعوا بكلام الوزير ، وحاولت أن أجد صدى لهذا الكلام لدى المسئولين في المحافظة التي أسكن إحدى قراها ، وللأسف لم أجد أي أثر ! لقد تصورت أن قريتي النموذجية كما تصنف لدى المحافظة يمكن أن تنعم بدخول الغاز إلى بيوتها ، حيث أهلها مستعدون لتمويل بنية الدخول الأساسية من موقع قريب لا يبعد أكثر من خمسة كيلومترات ، فضلا عن تكاليف إدخال المنازل والشقق ، ولكن الإجابات كانت غائمة والردود سلبية ، والمسئول المهتم (!) يخبرك أن المسألة ترتبط بخطة الدولة العامة ، ولا بد أن تسبق المدينة القرية ، والأمر يحتاج إلى " دوشة " كبيرة لا طاقة لقريتكم بها !
هكذا يكون صدى النضال الثوري لوزير التموين المحترم !

ونحن المواطنين التعساء نشكره على أفكاره المستنيرة بإدخال الغاز ، ومحشي لسان العصفور ، وما قد يستجد من أفكار .. وعاش النضال الاشتراكي الثوري التقدمي المستنير .. واسلمي يا مصر !

***

الإسلاميّون .. يدٌ واحدةٌ !

في العام الذي مضى جرت انتخابات نقابة مهنية مهمة ، وتقدم للترشح على منصب النقيب مجموعة من المرشحين الفضلاء بصفتهم الإسلامية أو مدعومين من الإسلاميين ، وفي المقابل كان المرشح المنافس من اليساريين ، وكانت نتيجة الانتخابات فوز المرشح اليساري الذي تكتل وراءه خصوم الإسلام من الناصريين والشيوعيين والليبراليين وأصحاب الثارات فضلا عن جهات نافذة في النظام .. حصلت المجموعة الإسلامية أو المدعومة من الإسلاميين على 87 ألف صوت فيما أذكر ، بينما فاز المرشح اليساري بنحو 32 ألف صوت ، وكان الفارق بينه وبين أقرب منافسيه من الإسلاميين حوالي أربعة آلاف صوت ..

المرشحون في الجانب الإسلامي لم يتفقوا على واحد منهم ، ولم يتنازل أحد للآخر ، فتفتت الأصوات المؤيدة لهم ، ولم يتجاوز أحدهم العدد الذي حصل عليه المرشح اليساري بل كان أفضلهم حظا يقل عنه أربعة آلاف صوت كما سبقت الإشارة ، وهكذا طار منصب النقيب من الإسلاميين ، وصارت النقابة تتحرك في اتجاه يتناغم مع التصور اليساري المخالف بالضرورة للتصور الإسلامي ، حتى لو بدا أن العمل النقابي معني بشئون المهنة والأعضاء ، فهناك مواقف قومية وسياسية واجتماعية تقتضي أن يكون للنقابة صوت ورأي ووجهة نظر ، وعادة يكون للنقيب الصوت الأعلى من صوت مجلس النقابة ولو كان أفراده جميعا مخالفين له في التوجه ، وهو ما لم يكن قائما في النقابة المذكورة !

بالطبع لو كان الإسلاميون قد اتفقوا على مرشح واحد منهم أو مدعوما بأصواتهم لكانت النتيجة فوزا كاسحا يعبر عن الإرادة الغلابة والرؤية الحقيقية لجموع النقابة ، ولكن الإصرار على احتكار الصواب أو إرضاء الذات ، أو الرغبة في مكايدة الآخرين لسبب وآخر ، أو الإحساس بالتهميش من جانبهم قد يدفع إلى مخالفة المجموع والتصرف بما يهدم البيت على رءوس من فيه ! وهو ما حدث بالضبط في النقابة العريقة !

مثال آخر جري في نقابة الصحفيين مؤخرا ، حيث أرغم الشيوعيون والناصريون والليبراليون وصحفيو لاظوغلي مجلس النقابة على سحب أعضائها المنتخبين للجنة

التأسيسية للدستور ، وهو أمر كما يعلم الناس جميعا مخطط من قبل الأقلية الديكتاتورية التي خدمت النظام السابق ، وتريد تعطيل الديمقراطية وضرب الثورة في مقتل والدعوة إلى انقلاب عسكري يطيح بالحرية والديمقراطية ، وقد جاهر بذلك بعضهم في صفاقة ليست غريبة عليه في الصحافة والإعلام ..

لقد تجمع عدد كبير من الشيوعيين والناصريين والليبراليين في النقابة ، وهتفوا ضد اللجنة الدستورية والإسلاميين ، وأرهبوا مجلس النقابة ، في مقابل خمسة عشر صحفيا لا يزيدون من الإسلاميين ؛ كان صوتهم خافتا وضعيفا للغاية ، واستطاعت الأقلية الديكتاتورية التي رباها النظام السابق أن تحقق كسبا في المعركة الشيطانية التي أشعلوها ، وبذا تنضم نقابة الصحفيين إلى الأزهر والكنيسة وأحزاب الأقلية المخاصمة للإسلام لتعطيل العجلة الديمقراطية والضغط على الأغلبية التي انتخبتها الملايين !

ترى لو أن الإسلاميين اهتموا بعضوية النقابة ، وشاركوا مثل غيرهم في نشاطها واهتماماتها ، هل كانت تنسحب من اللجنة التأسيسية للدستور ، وتمنح الأقلية الديكتاتورية ورقة ضغط على الأغلبية المنتخبة ؟

من المفارقات أن لجنة القيد في النقابة استقبلت نحو أربعمائة طلب للحصول على العضوية أوائل الشهر الحالي ، بينما لم تستقبل طلبا واحدا من الصحف والقنوات الإسلامية ، مع أن هناك أكثر من أربعة صحف إسلامية جديدة تضم عددا كبيرا من الشباب الواعد ، الذي يمكن أن يحقق نوعا من التوازن في هذا الكيان المهني المهم !

السؤال لماذا لا ينظر الإسلاميون نحو المستقبل البعيد ؟ ولماذا لا يتعاملون مع فقه الأولويات بصورة منهجية تخدم قضايا الإسلام والمسلمين ؟

إن بعض الإسلاميين مثلا يهتم بمصالحة عضوين في جماعته أو تنظيمه ، ويذهب إليهما في أقصى البلاد والأماكن ، ولكنه لا يفكر في إنشاء مرفق إعلامي أو دعم مؤسسة إعلامية تدفع عن الإسلام والمسلمين هجمات أعدائهم وخصومهم .. بل إن سؤالا يطرح نفسه بإلحاح : لماذا يتكاسل المسلمون وفيهم كثير من الأغنياء ، عن إنشاء صحف جديدة وقنوات فضائية في عصر الثورة الذي أتاح لخصوم الإسلام إنشاء عشرات الصحف والقنوات التي يصب أغلبها في خانة العداء للإسلام والمسلمين كما رأينا في السنة الماضية مع أن النظام المجرم الفاسد قد تهاوي ؟

سأفترض أن المسلمين جميعا فقراء ، لماذا لا تؤسس التنظيمات والأحزاب والجماعات الإسلامية شركات مساهمة قوية للإعلام والنشر والترجمة تخدم الأمة وتدافع عنها وتحقق توازنا أمام الهجوم الكاسح الذي يشنه خصوم الإسلام مدججا بالأكاذيب والتدليس والتضليل ، كما نرى في موضوع الانتخابات الرئاسية على سبيل المثال ؟

ثم لماذا يتصور بعض الإسلاميين أن التجمعات الإسلامية يفترض أن تكون متخاصمة ومتنازعة ، بينما القرآن الكريم يقولها صريحة : " واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم ، فأصبحتم بنعمته إخوانا ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون " (آل عمران : 103) .

إن العمل لإسلامي يجب أن يكون بعيدا عن عصبية الانتماء لهذه الجهة أو تلك ، لأنه عمل خير ، يقوم على المنافسة إرضاء لله ورسوله " وفي ذلك فليتنافس المتنافسون " (المطففين : 26) . ومن هنا فالعمل الإسلامي العام يقوم على التكامل ، من يتحرك في المجال الاجتماعي ، يسانده من يتحرك في المجال الاقتصادي ، يعضده من يمارس السياسة ، وهكذا ، بل إن هناك شيئا يعرفه السياسيون اسمه توزيع الأدوار لماذا لا يوضع في الحسبان؟.. ثم إن خصوم الإسلام لا يفرقون بين إخواني أو سلفي أو صوفي أو جهادي أو من ينتمي إلى هذا الحزب الإسلامي أو ذاك . إنهم يرون الإسلاميين نوعا واحدا وخطرا واحدا وعدوا واحدا ، ولذا يتآلفون جميعا ضده مع ما بينهم من خلافات وشقاقات وأطماع .

لقد آن الأوان أن يتوحد الإسلاميون جميعا على الأهداف العليا المشتركة ،وأن يدافعوا عن أنفسهم بوصفهم أمة واحدة ،وألا يتركوا المجال لخصومهم كي ينفردوا ببعضهم ..

ولعل هذه المناسبة تجعلنا ندعو أصحاب الرأي وأرباب الحكمة من الإسلاميين أن يعملوا على تقديم مرشح واحد لانتخابات رئيس الجمهورية يحظي بدعم الأمة في مواجهة فلول النظام الفاسد وأنصار الفكر المعادي للإسلام وعملاء الغرب والصهيونية ، مع الإفادة من المرشحين الإسلاميين الآخرين في التعاون على حمل المسئولية ! لأننا نريد رئيسا يعزز استقلال مصر ويقويها ويرسخ رغبتها في التقدم والبناء وردع الأعداء ، ويؤكد على قدرة الإسلام على تحقيق إنسانية الإنسان في كل مكان وزمان .والله من وراء القصد .

***

التصويت للإسلام يستحق العقاب ؟!

مذ أضحى الحضور الإسلامي للشعب المصري المسلم في ثورة يناير قويا وغلابا وهادرا ، فإن قوى الشر المحلية والأجنبية لم تتوقف عن محاولات تعطيل الثورة ، والعمل على حرمان مصر من الحرية والأمل ، ولم تقصر هذه القوى في اللجوء إلى كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة بدءا من السعي ليحكم العسكر البلاد إلى الأبد ، إلى محاولة منع كتابة الدستور والحيلولة دون انتخاب رئيس يعبر عن إرادة الأمة ، فضلا عن تجييش أبواق الزور وأقلام النفاق لشن الحملات الضارية على الإسلام والمسلمين .

جاءت الانتخابات التشريعية بالأغلبية الإسلامية الساحقة ، فلم يجد الأشرار غير ادعاء التزوير لأول انتخابات شفافة عرفتها مصر ، والطعن على إرادة ثلاثين مليونا من المواطنين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع في مشهد غير مسبوق . ورتبوا على ذلك حقوقا ليست لهم ، وأقاموا نتائج مغلوطة على مقدمات واهية ، وكانت معركتهم الحقيقية هي هوية الأمة ، وإسلامها في المقدمة ..

من يتأمل الأحداث التي جرت في مصر طوال العام الماضي بدءا من التحرير حتى إحراق مدينة السويس المجاهدة في أغلى ما تملكه وهو شركة النصر للبترول التي قدرت خسائرها من الوقود فقط حتى هذه اللحظة التي أكتب فيها هذه الكلمات بأربعة آلاف طن من مشتقات البترول ، يتأكد أن الأشرار ماضون في طريق إحراق مصر كلها ، وأنهم لن يتورعوا عن فعل أي شيء ، ولو اقتضى الأمر أن يقوموا بتعليق المشانق في الطرقات والميادين كما فعل أتاتورك للمسلمين وعلماء الإسلام في تركيا غداة سطوه على دولة الخلافة واستئصال الإسلام ومحو اللغة العربية !

القوم الآن يحاربون معركتهم الأخيرة ، فإما أن يسحقوا الإسلام والمسلمين ، وإما أن يستسلموا رغما عنهم ، واعتقد أنهم يظنون أن الخيار الأول هو نصيبهم ، ولكنهم يتناسون أن الشعب المصري المسلم أسقط الخوف ولن يسلم بإرادتهم الشريرة مهما كانت التضحيات !

منظر الحرائق المشتعلة في السويس يقول بألف لسان إن ما يجري لا يمكن إلا أن يكون نتاج إرادة شريرة لا تعرف الرحمة ولا الأخلاق ولا التعايش ، وهذه الإرادة

تسير وفق مخطط يهدف إلى تحويل مصر كلها إلى رماد وأطلال حتى لا تعود إلى الإسلام أو تبقي عليه !

في تحليله لكارثة السويس ، قال الدكتور مصطفى عطية، أستاذ هندسة التكرير، وأحد أعضاء اللجنة الفنية التي قامت بفحص شركة السويس لتصنيع البترول، التي شهدت من قبل حادث انفجار فى 22 فبراير الماضي، إن حادث النصر للبترول لم يكن بسبب الإهمال، وأكد على وجود سبب آخر وراء تلك الكارثة، لأن الحريق فى مادة "النفتة – مادة يشتق منها البنزين" لا يشتعل إلا عن طريق الـ " PAMP " أي حدوث انفجار ضخم بجواره، أو عن طريق إشعال النيران عن عمد، أو إلقاء مادة نارية داخل الخزان أو التنك الخاص بالنفتة.

وأضاف أستاذ هندسة البترول في حديثه لموقع "اليوم السابع" (2012/4/18) : إن الكارثة الحقيقية التي تهدد الشركة الآن هي مياه الإطفاء المنتشرة فى كل أرجاء الشركة وهي قريبة من المعامل ووحدة التقطير الجوى الذي ينتج مئات الآلاف من أطنان البنزين، وفى حالة وصول النيران والنفته المشتعل للمياه المتمركزة أسفل التنك المحترق حاليا - تجرى محاولات لإطفائه - سوف تنطلق سرعة النيران عبر المياه، نظرا لأن المواد البترولية أخف من المياه، وهذا يعنى أن النيران ستصل إلى جميع التنكات والمخازن وكوات الغاز بالشركة.

وفيما يتعلق بالخسائر، قال : ستكون ضخمة، لأن ما علمته من قيادات الشركة أن التنكات المحترقة الأربعة، انهار منها اثنان انهيارا كاملا، والآخران يشتبه فى إصابتهما بمشاكل فنية عديدة، وهذا يؤكد أننا بحاجة لبناء 4 تنكات جديدة، حيث تبلغ تكلفة التنك الواحد ما يقرب من 5 ملايين جنيه، وذلك حسب السعة، هذا بالإضافة إلى كمية 4 طن "نفته"، ويقدر اللتر الواحد به ما يقرب من 5 إلى 6 جنيهات، فضلا عن الخسائر المالية لاحتراق عدد كبير من المعدات ويصل إجمالي المبالغ إلى ما يزيد على 100 مليون جنيه، وعن إمكانية عودة العمل بالشركة بكامل طاقتها وإصلاح وإنشاء تنكات جديدة، أكد عطية على إمكانية تحقيق ذلك فى غضون شهر واحد، فقط إذا كان هناك تنظيم وجديه وحرص على عودة العمل !

الغريب أن بعض المصادر المسئولة الرفيعة تنفي فكرة العمل التخريبي وشبهة المؤامرة بينما حدثت في الشهور الماضية ؛ سلسلة كوارث وحرائق مريبة في شركات البترول ومنها كارثة حريق شركة السويس لتصنيع البترول منذ حوالي شهر وأسفر عن سقوط 5 عمال قتلى وعشرات المصابين وخسائر تقدر بحوالي نصف مليار جنيه ، وكارثة حريق شركة النصر للبترول هذا الأسبوع وأسفر عن سقوط عامل قتيل وعشرات المصابين وخسائر قدرت فى البداية خلال اليومين الأولين من الحريق بحوالي مليار جنيه قبل أن تتضاعف هذه الخسائر خلال اليومين التاليين من الحريق .

كل هذا وغيره يحدث دون أن يكون هناك اهتمام واضح بإطفاء الحريق ، مما يطرح تساؤلات حول الأمن الصناعي ، وأجهزة إطفاء الحرائق ، بالإضافة إلى أسئلة حول عدم وجود طائرات إطفاء كان يمكن أن تقضي علي الحريق في وقت قصير ، وهل لو كان هذا الحريق في الكيان الصهيوني الغاصب في فلسطين كان يستمر أياما دون

أن تبدو نهايته قريبة ؟ أين مجلس الوزراء المفدى المشغول بتحدي مجلس الشعب ؟ ثم ما هو دور جهاز أمن الدولة ، في جمع المعلومات ومعرفة نواحي القصور والتقصير والتآمر على مرفق من أهم مرافق مصر الاقتصادية والإستراتيجية ؟ لقد عاد الجهاز بهمة ونشاط وكامل لياقة ليقوم بعملية تحديث لقوائم الناشطين والمزعجين سياسيا انتظارا للحظة الانتقام ، فأين حجم الاهتمام بمصلحة الدولة لدى الجهاز ؟ وما هو دور المحافظ ووزير البترول في مواجهة الكارثة ؟ ولماذا اللجوء إلى التهوين من الخطر والتقليل من فداحة المصيبة ؟ ثم ماذا عن العشرين شخصا الذين – قيل إنهم - عينوا مؤخرا دون اعتماد المعايير المطلوبة للتعيين في الشركة موضوع الكارثة ؟ ولماذا لم يخضعوا للتحريات الأمنية حيث يتم الربط بينهم وبين الكوارث الأخيرة ؟

أسئلة كثيرة تطرح ، وتصب في سؤال : من الذي يحرق مصر ؟ ومن الذي يريد أن يعاقبها على إسلامها وأشواقها للعدل والحرية والديمقراطية والحق والجمال ؟

وأعتقد أن الأيام ستكشف بجلاء لا يقبل الشك من يحاولون إحراق مصر ، وتحويلها عن وجهتها ، وإبقائها في دائرة التخلف والهوان ، والبعد عن الإسلام ، وفي كل الأحوال فالله غالب على أمره.

***

نزع العمامة !

قال مرشح الإنجليز السمر صاحب الصندوق الأسود : إنه جاء لينزع العمامة عن مصر !

في مصر عمامتان : إحداهما إسلامية ، والأخرى غير إسلامية . الأولى مستضعفة ، وأسيرة لدى الإنجليز السمر منذ ستين عاما ، حاول الغزاة المحليون احتلالها ونزعها بالإعدام والقتل تحت التعذيب ، والسجون المكتظة ، وبدا أنها تراخت واستسلمت ، ولكنها مؤخرا فاجأت العالم كله بصحوة استقلالية مبهرة ، وأشواق للحرية متأججة ، أما الأخرى فلم يستطع الإنجليز السمر الاقتراب منها ، ولن يستطيعوا ، لأنها محصنة بحصانة خارجية ملحوظة وتأثير داخلي واضح ..

العمامة الإسلامية هوية مصر وتاريخها المضيء ومستقبلها الباهر ، وعبرت الانتخابات التشريعية مؤخرا عن تمسك الشعب المصري بها مهما كانت التضحيات والثمن الذي يدفعه من أجلها باستمرار. لذا عندما جاء مرشح الإنجليز السمر ، وأعلن بلا مواربة أنه سينزع العمامة الإسلامية عن مصر ، كان يعبر عن حلم بشع أو فكر شرير لن يسمح الشعب المصري – فيما أظن – بتحقيقه ، بعد أن ذاق تحت حكمهم غير الرشيد سوء العذاب والتخلف والهوان .

لقد ضحى الشعب المصري في ثورة يناير بألف شهيد ، وألف مفقود في حكم الشهداء ، وخمسة آلاف من المصابين الذين تمت إعاقتهم ، عدا الخسائر المادية التي لم يعرف مقدارها تحديدا حتى الآن من أجل الحفاظ على هذه العمامة التي يتزين بها على مدى أربعة عشر قرنا ولم يستطع أحد نزعها ، ومع ذلك فهذا الشعب الطيب المسالم الذي تراخى في معاقبة الغزاة المحتلين ، الفاسدين المفسدين ، لن يتركهم يفلتون بجرائمهم ، أو ينزعون عمامته الإسلامية ، ولن تجدي محاولات غسيل السمعة التي يقوم بها العملاء في الصحافة والتلفزة والإذاعة .

كانت البداية إصدار قانون منع الفلول من ممارسة السياسة ، ومع كل ما يقال عن شبهة عدم دستورية القانون ، فمصيره العودة إلى مجلس الشعب مرة ثانية ثم إقراره وتنفيذه إن شاء الله .

بيد أن هذه البداية يجب أن تستمر لتتواصل محاسبة الغزاة المحليين الذين استباحوا حرية الشعب وكرامته ومستقبله ..

إن من سرقوا الحرية ، واستهانوا بكرامة الإنسان ، وسرقوا ماله وقوته ، وأفسدوا تعليمه وثقافته ، وأقصوا إسلامه وعقيدته ؛ يجب أن يحاسبوا ويعاقبوا على جرائمهم وخطاياهم ، وأن يكونوا عبرة لمن يأتي على نهجهم ومثالهم .

ولعل أول ما يقتضيه ذلك هو إصدار تشريع عاجل من أجل استتباب الأمن في البلاد ، بوصف ذلك ضرورة لبناء وطن يعمل وينتج ويتحاور ويستقبل السياح ويأمن فيه كل مواطن على نفسه ، ويستشعر نعمة الأمن الحقيقية ، ليس على طريقة النظام البائد القائمة على القمع والقهر والإذلال ، ولكن على طريقة احترام القانون ، وفلسفة الاعتزاز بكرامة الإنسان ، أي إنسان ، مهما كان معتقده أو انتماؤه ، أو جنسه أو لونه ، وتحريم التعذيب ، وتشديد عقوبته .

وأتصور أن التشريع يجب أن يتضمن أولا حل جهاز أمن الدولة الذي يسمى الآن الأمن الوطني وتسريح جميع ضباطه وجنوده ، ومحاكمة أفراده الذين مارسوا التعذيب أو القتل أو انتهاك الحرمات أمام محاكمات عسكرية عاجلة ، حتى تتوقف أحداث ما يسمى اللهو الخفي .

ويتضمن ثانيا إلغاء الهيكل العام لوزارة الداخلية ، وإنشاء هيكل جديد ، ينزع من ولايتها المصالح المدنية بما فيها المطافئ ، ويهيئ من خلال فلسفة تحفظ كرامة الإنسان جهازا شرطيا جديدا لحماية الأمن العام من خريجي الحقوق وعناصر صالحة تملك الوعي الإنساني والحركة الطليقة والوسائل العملية الفعالة ، بعيدا عن الحشود الجبارة التي تمثل عبئا ولا تنجز مهمات حقيقية ، ولنا في تجارب دول أخرى أسوة وقدوة .

التشريع الثاني الذي آمل أن يصدر سريعا يتعلق بالإدارة المحلية ، التي تعد العمود الفقري الذي كان يعتمد عليه النظام الفاسد في حملات التجييش والتأييد لسياساته الفاشلة ، وتزوير انتخاباته الصورية ، وممارسة الفساد في أحط صوره ومعالمه .. وأتمنى أن تتغير المحليات إلى نظام البلديات التي تملك سلطات العمل المنظم المنتج ، مع التخلص من العمالة الزائدة بتحويلها إلى مجالات أخرى تحتاجها ، ولا يتم ذلك إلا بانتخابات شفافة للمحافظين (عدا محافظات الحدود مع العدو ، ينتخب لها نائب محافظ مدني) ، ورؤساء المدن والقرى والأحياء ، ووضع شروط للترشح تمنع كل من شارك أو قام بدور في مساندة النظام الفاسد من التقدم لشغل هذه المناصب أو المجالس المختصة بالمحليات .

التشريع الثالث الذي يجب أن نراه قريبا يتعلق بالتطهير العام وخاصة في الثقافة والتعليم والإعلام والصحافة ، وأمره بسيط للغاية ، حيث يقضي بإبعاد كل من أيد النظام السابق أو دافع عنه أو امتدحه واقترب منه لدرجة أن أصبح جزءا من أدبياته وأفكاره وسلوكه عن المجال الذي يعمل فيه ، وذلك بالإحالة على التقاعد ، أو محاسبته قانونيا على ما يثبت ضده من جرائم أو تضليل أو تزوير قام به ..

التشريع الرابع يختص بالمحاكمة السياسية لرموز النظام السابق في الحكم والمجالس النيابية والتنظيمات الحزبية الموالية للنظام أو المعارضة الديكورية التي تتكشف فضائحها مع مطلع كل يوم ، ولا سيما ما سوف يقدمه صاحب الصندوق الأسود الذي سيكون بالطبع في مقدمة المحالين إلى المحاكمة السياسية .

لقد تأخر هذا التشريع طويلا ، وآن له أن يتحقق فورا ، لأن المحاكمات الجنائية لقتلة المتظاهرين التي تجري على تهم تعد تهما بسيطة من قبيل الاستيلاء على شقق أو فيلات بثمن بخس أو مجانا ؛ لن تسفر في الأغلب عن عقوبات رادعة ، إن لم يمنح أصحابها - وفي مقدمتهم الرئيس السابق – البراءة الكاملة ،وقد ثبت حتى الآن أن عددا كبيرا من الضباط المتهمين بقتل المتظاهرين حصلوا على البراءة ، لأن الأوراق المقدمة لا تكفي لإدانتهم ، فضلا عن قيام عناصر أمن الدولة بإخفاء وثائق الإدانة أو فرمها ..

آن الأوان للمحاسبة الرادعة بالمحاكمة السياسية حتى تستريح قلوب ذوي الشهداء والمصابين المعاقين ، والمظلومين على امتداد عقود طويلة ، فضلا عن استعادة الأموال المنهوبة بالمصادرة لحساب الشعب المظلوم .

إن هذه التشريعات فيما أتصور كفيلة بتحقيق بداية معقولة للانطلاق نحو غد أفضل ، لا يتمكن فيه الإنجليز السمر من عمامة مصر ، أوالاستهانة بها ، فمصر مسلمة قبل صاحب الصندوق الأسود ، وستظل مسلمة بعده ، وستفتح بوابة صلاح الدين في رفح - إن شاء الله - من أجل تحرير القدس .

***

المفتي في غزة !

كنت أتمنى أن تكون زيارة فضيلة المفتي لقطاع غزة المحاصر بدلا من القدس الأسيرة ، ليرى أهل القطاع المخنوقين بعار النظام المصري الفاسد البائد الذي ما زالت بقاياه ترتع وتلعب وتترشح لإعادة إنتاجه ، أو إعادة تدويره من خلال بعض أذرعه النجسة في السياسة والصحافة والإعلام وأجهزة الأمن ومؤسسات أخرى . ويرى أهل غزة المخنوقين بالحصار العسكري والاقتصادي ، البحري والجوي والأرضي ، ويرى أن حصول أهل غزة على علبة بيبسي أو رغيف خبز عبر المعابر النازية اليهودية دونه خرط القتاد .

كنت أتمنى من فضيلته أن يزور غزة ويقف في معبر رفح رمز النظام البائد الذي لم يزل يخرج لسانه لمصر والمصريين وثورتهم العظيمة في يناير 2011م وللفلسطينيين والعرب جميعا .

بيد أن المشكلة مع فضيلة المفتي أكبر من زيارة القدس العتيقة تحت الحراب اليهودية الملوثة بدم العرب والمسلمين ، وأكبر من نخوته المستحيلة نحو الأشقاء المظلومين في غزة الذين يعانون القهر والجوع والسجن الكبير الذي تظلله السماء ، وأكبر من نخوة المفتي الإسلامية تجاه الأرض الفلسطينية المغتصبة بوحشية نازية غير مسبوقة في التاريخ ؛ دون أن يدعو إلى الجهاد والتضحيات من أجل تحريرها وتطهيرها ، فالمفتي في كل الأحوال من الرجال الذين صنعتهم دولة مبارك الفاسدة ، والرجل شريك لشيخ الأزهر السابق ، في تقديم ما يطلبه النظام أو بالأحرى المجرمون في النظام ، وقد رأيناه عقب ثورة يناير يتحول إلى ثائر كبير ، متناسيا مواقفه وآراءه قبل سقوط النظام ، ولكن مجرمي النظام سربوا بعض الوثائق عن حياته الخاصة ، فسكت الثائر الكبير ، ولزم الصمت الجميل ، وفاجأ الأمة بسفره إلى القدس العتيقة تحت حماية الحراب النازية اليهودية ، وادعى من أمروه بالزيارة أنه ذهب لافتتاح كرسي الإمام الغزالي للدراسات الإسلامية فى المدينة المقدسة بدعوة من مؤسسة آل البيت الملكية الأردنية بوصفه أحد أمناء المؤسسة ، وترتيب من حكومة عمّان ، دون أن يمر على مكتب ختم الجوازات الصهيونية ، وظلت الآلة الإعلامية الموالية للنظام المجرم البائد تلح على ذلك حتى كانت مفاجأة العدو للعالم كله بغير ما تردده الأبواق المأجورة في بلادنا ..

فقد كشف الغزاة النازيون اليهود أن الزيارة كانت تحت حراسة أمنية مشددة من جانب الجيش الصهيوني.. وأن وزارة الدفاع الصهيونية أشرفت على تأمينه خوفا من

هجمات "شهداء الأقصى".. وأن إذاعة الجيش النازي اليهودي أعلنت أن الختم الصهيوني على الجواز شرط دخول القدس المحتلة .
وقد ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية على صدر صفحتها الأولى الصادرة يوم الخميس 2012/4/19، أن زيارة المفتى والوفد الملكي الأردني برئاسة الأمير غازي بن محمد، الممثل الشخصي والمستشار الخاص لملك الأردن عبد الله الثاني بن الحسين، جاءت بالتنسيق مع وزارة الدفاع الصهيونية وليس مع وزارة الخارجية الصهيونية.
وكشفت إذاعة الجيش النازي اليهودي "كول تساهال" بأن زيارة مفتى الديار المصرية جاءت بموافقة الغزاة اليهود ، مؤكدة بأن زيارته تم تنسيقها مع وحدة الاتصال الخارجية التابعة للجيش النازي اليهودي .
وقالت الإذاعة إنها علمت من خلال مصادرها أن زيارة مفتى مصر للقدس جاءت بالتنسيق مع وزارة الدفاع الصهيونية بصحبة قوات الجيش اليهودي لتأمينه من أية هجمات قد تحدث له من كتائب شهداء الأقصى الرافضة للتعامل مع الكيان الصهيوني فيما يخص الزيارات للأماكن المقدسة.
ووصفت الإذاعة خط سير الزيارة فقالت : "وصل المفتى من عمان عن طريق جسر اللنبى، يرافقه الأمير غازي مستشار ملك الأردن ثم تولت سلطات الجيش الصهيوني تأمينهم بوحدات عسكرية خاصة".
وعبرت إذاعة الجيش الصهيوني عن فرحتها بهذه الزيارة التي تعد زيارة نادرة لشخصية بمثل هذا المستوى من مسئولين مصريين وعلماء دين بصورة خاصة.
وهكذا جاءت الزيارة تحت ظلال الحراب الصهيونية الغادرة ، وبحماية جيش القتلة النازيين اليهود ، وبالختم الصهيوني على الجواز . هم الذين قالوا ولم نقل نحن !
والسؤال لماذا كانت الزيارة ؟ وفي هذا التوقيت بالذات ؟ ومن الذي أمر بها ؟ هل هناك جهات موالية للنظام البائد هي التي أمرت بتلك الزيارة لإرسال رسالة خاصة للعدو لا نعرف معناها ؟ وما دلالة أن تجري في ظل احتدام الغليان الشعبي ، والصراع المتأجج حول القضايا المصيرية في وطن يراد معاقبته لأنه اختار الإسلام والهوية العربية ؟
إن جريمة التفريط في القدس والضفة والقطاع وسيناء التي اقترفها جمال عبد الناصر عام 1967م ، لما تزل قائمة ، وفرضت علينا حربا مجيدة في رمضان 1393 هـ = أكتوبر 1973م ، ولكن معاهدة الإذعان عام 1979 جلبت اليهود الغزاة إلى داخل مصر ، وجعلت لهم عيونا وقواعد وأنصارا كان معظمهم للأسف من الشيوعيين واليساريين الذين اختزلوا قضية الاستعمار اليهودي فيما أسموه التطبيع ، وأنشأوا ما سمي بجمعيات السلام ، وعقدوا مباحثات جنيف وأوسلو ومدريد وغيرها ، ثم رأينا مسئولين صهاينة يذهبون إلى مؤسسات قومية مصرية يديرها يساريون ويتم استقبالهم بمنتهى الحفاوة ، ورأينا مناضلين يدّعون الثورية يذهبون إلى السفارة الصهيونية وملحقاتها تحت ستار المهنية والبحث والتعلم والمجاملات الدبلوماسية .. ولكن علماء الدين – حتى الذين استقبلوا اليهود في صحن الأزهر – لم يذهبوا إلى

السفارة ، ولم يزوروا القدس الأسيرة ، ولكن الذي فعلها كان فضيلة المفتي ؟ لماذا يا مولانا ؟

قال مرتزق من أهل الحظيرة الثقافية إن أنصار الإسلام السياسي سوف يستغلون الزيارة لإقصاء المفتي والترويج لها سياسيا ليحققوا أهدافهم الخاصة ! ونسي الحظائري الأفاق الذي ما زال في صدارة المشهد الثقافي والسياسي أن القدس جزء من العقيدة الإسلامية ، وأن أرض فلسطين وقف لا يجوز التنازل عنه ولو تنازل عنه جمال عبد الناصر والسادات ومبارك ، فأمة الإسلام لن تتنازل عنها مهما كانت التضحيات ، ومهما تباعد الزمان ، فكيان اليهود الغزاة أوهى من بيت العنكبوت ، وخاصة حين يكون هناك رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ، ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا !

***

الفساتين السوداء ومستقبل الكنيسة !

قبل سنوات توفي شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي في الرياض بالسعودية ودفن بالمدينة المنورة ، ومرت وفاته بصورة عادية كأنه مجرد موظف على المعاش ، ونشر خبر وفاته بأسفل الصفحة الأولي في بعض الصحف اليومية وبالصفحات الداخلية في بعضها الآخر ، ورفض أحمد نظيف- رئيس الوزراء يومئذ - أن يعلن الحداد في مصر أو يقدم عزاء رسميا في وفاة الرجل .
وفي اليوم السابع عشر من مارس 2012 مات الأنبا شنودة رئيس الكنيسة الأرثوذكسية ، فغير التلفزيون المصري الرسمي و تلفزيونات غسيل الأموال فضلا عن التلفزيونات الطائفية البرامج المعتادة ، وفعلت الإذاعة الشيء نفسه ، وبسرعة ارتدت مذيعات الفضائيات والأرضيات فساتين سوداء تعبيرا عن الحزن والأسى على فقد رئيس الكنيسة ، وعبر المذيعون ومقدمو البرامج عن أحزانهم بارتداء ربطات العنق أو السترات السوداء أيضا ، وكان هناك ما يشبه النواح والعويل من جانب الفريقين ، وبعضهم أخذته العبرات ! وصار البث مباشرا من الكاتدرائية بالعباسية ، وتحولت البرامج والنشرات إلى الحديث عن الراحل وتاريخ حياته وأمجاده التي لا تحصى ، وكذلك فعلت الصحف التي تجللت بالسواد وخصصت أعدادا وملاحق وبوسترات ، على مدى أسبوع للحديث عن الرجل ووطنيته وإخلاصه وصفاته التي فاقت صفات النبيين عند بعضهم ، وشبهه بعض الدعاة المنتسبين إلى الإسلام بأحمد بن حنبل مستدعيا مقولة " بيننا وبينهم الجنائز !"، ونهض رسامو الكاريكاتير من الشيوعيين والمدمنين الذي لا يفوتون فرصة للسخرية من الإسلام والمسلمين ليرسموا حمامة السلام التي رحلت وفارقت الأرض إلى الجنة التي لا يؤمنون بها ! ونسي الناس قضايا الوطن والانتخابات والدستور والسولار والبنزين والبوتاجاز في حمأة التعبئة الحزينة المستمرة ، واشتعلت عواطفهم – مسلمين قبل النصارى – للزحف نحو الكنيسة لرؤية جثمان الراحل جالسا على كرسي مار جرجس ، وتنافس كتّاب المقالات - وأغلبيتهم الساحقة مسلمون بالاسم - في التعبير عن مشاعرهم تجاهه لدرجة المبالغة الممقوتة غالبا ، من قبيل :
[شنودة رجل المحبة – انطلاق الروح - البابا شنودة الرمز والمعنى – رحيل حبر جليل ووطني عظيم –البابا شنودة : رصيد من الحب – البابا شنودة : باب المواطنة وعرق الذهب المصري – رحل اليوم رجل صالح – ضهر الأقباط انكسر - أبانا في

الأعالي والثورة في الأرض – على مقعده وحيدا رغم الزحام – من لا يحب البابا شنودة ؟ – بابا العرب – متقولشي مات - حزانى عليه لا يكفكف لهم دمع - أرسل لي ابني رسالة ليعزيني فى وفاة البابا - الوطن يتحول إلى «دفتر عزاء» كبير فى وداع «البطريرك»- ماذا خسرت مصر برحيل البابا؟!- «لأنه أحد العظماء» - رحل البابا قبل أن يبلغ مشروعه الوطني نقطة المنتصف - مات البابا وهو ينتظر مشروع قانون دور العبادة الموحد، ليصبح من حق كل مسيحي أن يعبر حواجز الخوف ليصلى، يقطع طرقات القرية أو المدينة ليذهب إلى الكنيسة آمنا - مات البابا وهو ينتظر مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد للأقباط ، ليتحاكم أهل الملة بما أنزل عليهم من الكتاب.

مات البابا وهو ينتظر محاكمة قتلة الأبرياء فى حوادث الفتنة الطائفية، أو فى العمليات الإجرامية التي استهدفت الأقباط، مات البابا قبل أن يحاكم الجاني الحقيقي فى كنيسة القديسين، ومات البابا قبل أن تنزل العقوبة على قتلة الشباب أمام ماسبيرو - البابا شنودة.. نموذج لرجل الدولة – البابا يخص المصريين – مدرسة البابا شنودة – البابا شنودة ملحمة عطاء – الأب الصالح يترجل ....].

امتدت التعبئة والمبالغة في التعبير العاطفي إلى خارج الحدود حيث رأينا جهات عربية ومسئولين عربا يشاركون بعواطفهم السائلة في التعزية لدرجة أن بشار الأسد الذي يقتل ويصيب المئات من شعبه بصورة يومية يشارك برسالة ملتهبة مجاراة للسيلان العاطفي الذي يفجره الإعلام المصري !

المفارقة العجيبة أن لابسي ولابسات السواد في الفضائيات والإذاعة والصحافة ، وهم يتغزلون في البابا الراحل ، كانوا يصلون إلى نقطة في غاية العجب ، وهي هجاء الإسلام والمسلمين من خلال الإخوان المسلمين والحركة السلفية ، ويتطوعون غير مشكورين بإدانة الشعب المصري المسلم الذي منع النصارى من تحقيق مشروعاتهم الوطنية (؟) وحرمهم من بناء الكنائس ، ولم يؤمنهم وهم يذهبون إلى صلواتهم وعباداتهم !

والأعجب من ذلك أن بعض المستنيرين أو المتنصّرين في واقع الأمر ، يبرئون البابا الراحل من تهمة التحالف مع النظام البائد الفاسد وتأييده للتوريث ، وينفون عنه أنه منع أبناء الطائفة من المشاركة في الثورة ، ويدخلونه الجنة التي يخرجون منها المسلمين والمجلس العسكري . ويقولون له : لقد مر على انتخاب مجلس الشعب ما يقرب من شهرين، الواضح أن أعضاءه عاجزون عن فعل أي شيء إلا بموافقة المجلس العسكري.. وإذا استمر الأمر على هذه الحال في نظرهم ؛ فإن مجلس الشعب سيكون مثل برلمان مبارك، مجرد مكلمة ووسيلة لتخدير الرأي العام وأداة فى يد السلطة المستبدة.

ويسألون البابا الراحل وهو في الجنة : ماذا تتوقع من مجلس الشعب إذا كان رئيسه يتحرك فى سيارة بى إم دبليو مصفحة، بينما نصف المصريين يعيشون فى العشوائيات تحت خط الفقر؟!(كان الأولى أن يتركها في الجراج ليأكلها الصدأ بعد أن ركبها سرور سنتين وواحد من نواب رئيس الوزراء بعد الثورة ، ويركب سيارته المهكعة ليصطاده واحد من المجرمين !).. ويقولون للبابا في الجنة : لقد تحالف

الإخوان مع العسكر وصنعوا مجلس شعب شكلياً عاجزاً، وهم الآن، بالمخالفة للإعلان الدستوري، قد سيطروا على نصف اللجنة التأسيسية وسوف يصنعون دستورا على مقاس الإخوان والمجلس العسكري.. بعد ذلك سوف يأتون بالرئيس الذي يطيع المجلس العسكري.. ويقولون له :أعضاء المجلس العسكري، مسئولون عن مذابح النصارى ، يجيئون للتعزية فى الكنيسة.. لماذا استقبلتهم يا سيدنا؟! .... (للكلام بقية إن شاء الله) .

****

الفساتين السوداء ومستقبل الكنيسة !(2)

لا شك أن الإعلام المصري بشقيه الرسمي والخاص (غسيل الأموال بالذات !) ؛ بات يمثل حالة خطيرة من الفساد التي تهدد الدولة في الحاضر والمستقبل ، كما دمرها في الماضي ؛ ما يفرض موقفا حازما من السلطة التي تقود البلاد ، لتطهيره ، وإعادة تشكيل كوادره عبر القانون حرصا على سلامة البلاد والعباد . فمعظم العناصر التي تعمل في هذا الإعلام كانت تصنيعا أمنيا من إنتاج أمن الدولة الملعون ، وصفوت الشريف ، والمال الطائفي ، وهو ما يجعل هذا الإعلام في وضع العداء الدائم للإسلام من خلال ضيوفه المستديمين ومواده الترفيهية والتربوية ، وصياغة الأخبار ، ومناقشة القيم والأفكار.

ولم يكن الموقف من وفاة شنودة تلقائيا أو عفويا ، ولكنه كان مناسبة ذهبية للإعلام الفاجر ، ومن يحركونه ؛ كي يتم تجاوز المشاعر العامة تجاه شخصية راحلة إلى الإساءة المتعمدة لُلإسلام ومشاعر المسلمين ، وتزوير الحقائق وتلوين الأخبار والتحليلات بما يهين الهوية الحضارية للأمة ويضعها في الدرك الأسفل !

نسي الإعلام الذي قاده لابسو ولابسات السواد ، أن التسامح الإسلامي منح الطائفة أكثر مما تستحق ، وأن عدد الكنائس التي أقيمت في عهد شنودة أضعاف عددها التي أقيمت منذ فتح مصر حتى عهد السادات ، فقد كان عددها حتى ولاية السادات 500 كنيسة ، وأصبح عددها عند وفاة شنودة 3600 كنيسة ، أي أكثر من ستة أضعاف . وأن الكنيسة تحولت تحت قيادة شنودة إلى دولة لها وزراء وسفارات ، وتناطح الحكومة المصرية رأسا برأس ، كما صار لها رصيد مالي يتجاوز عشرين مليارا ، لم تصنعه العشور ولا التبرعات ولكن مصادره الحقيقية غير معروفة ، وأضحت لها قوة إعلامية ضاربة من الفضائيات والصحف اليومية والأسبوعية والكتاب والمذيعين ومقدمي البرامج الموالين لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

كان يفترض أن يتوقف الإعلام الفاجر عند مسألة خطيرة صنعها شنودة وهي التمرد الطائفي الذي يهدف إلى تقسيم الدولة وتغيير هويتها وحرمان شعبها من التعبير عن إسلامه وتطبيقه ، وليس الإلحاح على أنه بطل الوحدة الوطنية ، وزعيم المواجهة

ضد العدو الصهيوني ، وتصوير غضب السادات عليه لأنه لم يركب معه الطائرة إلى القدس المحتلة في مبادرة الاستسلام المشهورة عام 1977م ..

التمرد الطائفي لعبة شنودة مذ كان عضوا فاعلا في حركة الأمة القبطية الإرهابية ، ومحررا لصحف مدارس الأحد المتطرفة ، ثم انتقل إلى مجال التمرد على أرض الواقع عند ولايته للكرسي البابوي عام 1971، حيث دشن نظرية الاستشهاد في أحداث الخانكة ، وطوال أربعين عاما شهدت مصر لأول مرة تحول الطائفة إلى عنصر صدامي مع الأغلبية يستخدم السلاح ويقطع الطرقات ويرغم الأغلبية على النزول عند إرادة الأقلية ، ويصل الأمر إلى حد الإعلان أن المسلمين ضيوف على النصارى في مصر ، وأن القرآن محرف !

لقد فرط شنودة في استقلال الكنيسة الوطنية حين قبل المشاركة في عضوية مجلس الكنائس العالمي ، وهو مجلس استعماري يقوده الكاثوليك لتنصير آسيا وإفريقية ، وقد رضي بالتبعية لهذا المجلس كي يساعده في تنفيذ مخططه الانفصالي ،ويمنحه حماية دولية كما يتوهم !

ثم كانت قسوته على الطائفة حين رفض لائحة 1938 ، وأزرى بالقانون ، ورفض تنفيذ حكم القضاء بالتصريح للمطلقين بالزواج الثاني ، وحطم الاستقرار الطبيعي لثلاثمائة ألف أسرة أرثوذكسية ،وزعم أنه ينفذ تعاليم الإنجيل !

كان واجبا على الإعلام الفاجر - كما يفترض – أن يناقش بصدق وعمق ومهنية مستقبل الكنيسة بعد الأنبا المتمرد الذي هدد وحدة البلاد ، وأعلن أنه " حيخللى الدم للركب " إذا طبقت الشريعة الإسلامية ، وهو ما أدانه القضاء المصري في عبارات محددة واضحة أشرت إليها وغيري في كتابات سابقة !

إن لبس السواد وتعبئة الجماهير في سيلان عاطفي غير مسبوق لن يصنع وحدة وطنية حقيقية ، في الوقت الذي يقود المتمردون الطائفيون الكنيسة بمنطق الدولة الموازية التي تناطح الدولة المصرية وتتحداها وتستلهم قوتها من الخارج !

ألم يكن غريبا أن يصمت الإعلام المصري عما يسمي الدولة القبطية في واشنطن ، ولا يطلب من الكنيسة أن تصرح برفض هذا الكيان الخائن - ولو كان افتراضيا – وتدين الخونة القائمين عليه ؟

للأسف الشديد ؛ فإن الإعلام الفاجر ،مشغول بأنف النائب السلفي ، وإهانة الإسلام من خلال بعض المنتسبين إليه في تحامل واضح وادعاء بيّن ، في الوقت الذي يكيل فيه صفات البطولة والإنسانية لمن أراد تقسيم البلاد والعباد ،وأطلق أذرعه في كل اتجاه تتكلم عن الاستعمار العربي القادم من جزيرة المعيز ، والبدو الأجلاف الغزاة ،

واللغة العربية التي لا تشرفهم لأنها لغة المستعمرين ، فضلا عن الأكاذيب التي عمت المعمورة عن الاضطهاد الإسلامي للطائفة ، وعدم المساواة ، والتمييز في الحقوق والقضاء ..

لقد أفسد شنودة العلاقة بين الطائفة والأغلبية لأسباب تعصبية خبيثة ، لدرجة أن صارت الكنيسة هي الأم والأب للطائفة وهي الحكومة وهي الشرطة وهي وزارة الدفاع والخارجية والتعليم ، وأضحى جيل عمره أربعون عاما أو يزيد يؤمن أن المسلمين في مصر لا يحق لهم أن يعيشوا على أرضها لأنهم غزاة أو بلغة بيشوي ضيوف !

لو أن الفساتين السوداء والحلل السوداء ، يعنيها أمر هذا الوطن حقا ، لعالجت وفاة رئيس الكنيسة في الإطار الطبيعي ، دون سيلان عاطفي ، ودون مزايدات فجة ، ولطرحت القضايا التي خلفها الراحل من ورائه على بساط البحث من أجل حلها حلا حقيقيا ، سواء كانت على مستوى الطائفة وما يتعلق بالزواج والطلاق ، والغفران والحرمان ، أو ما يتعلق بالوطن وإعادة وظيفة البطريرك إلى المجال الروحي دون المجال الزمني ، وإشراك الطائفة في الحياة العامة .. وإنهاء عصر التمرد الطائفي أو وقفه على الأقل ؛ خاصة بعد أن شجعها على الاستشهاد واستخدام السلاح !

بكل تأكيد ، فالقوم لا يعنيهم الوطن ولا الطائفة ولا الكنيسة ، ولكن الذي يعنيهم هو قهر الإسلام والمسلمين !

***

الإنجليز السمر في دمشق

دمشق بين أقدام اللاعبين !

لا يجد بشار الأسد وأمثاله من الحكام الطغاة حرجا في تدمير بلادهم بوساطة الجيوش الوطنية التي يفترض أن تدافع عن الحدود ضد الغزاة المعتدين ، أو بجيوش دولية تأتي عبر قرارات للأمم المتحدة تحتم التدخل لحماية المواطنين الذين يحكمهم هذا الطاغية وأمثاله .

منذ تسعة شهور تقريبا يدمر بشار الأسد بدبابات الجيش الوطني ومدرعاته ومدفعيته وطائراته وجنوده وشبيحته مدن الوطن السوري وقراه ، ويحول المدارس وساحات الملاعب الرياضية إلى معتقلات لمن يقبض عليهم جزافا من أبناء الشعب السوري الأسير !

بشار لا يجد غضاضة في الاقتداء بالقذافي الهالك الذي آثر أن يضرب شعبه بأسلحة جيشه ، مما مهد لتدخل الناتو الذي قصفه ودمر قواته وكل مكان تحصن فيه أو اختبأ ، مما أسفر عن خراب شامل في كل أرجاء ليبيا . وبشار يمضي على الطريق نفسه .وأعتقد أن مسألة التدخل الدولي – أو الغربي تحديدا – لن تتأخر كثيرا ، وخاصة بعد تيقن أميركا أن الشعب السوري مستمر في ثورته حتى إسقاط الحكم الطائفي الديكتاتوري الدموي . صحيح أن هذا الحكم كنز استراتيجي للغزاة النازيين اليهود ، ولكنهم مع ذهابه يحطمون الجيش السوري تماما ، والبنية الأساسية ليطمئنوا على سلامة الجولان واحتلالها وضمان صمت الجبهة الشمالية صمتا كاملا ، فسورية بلا جيش ولا بنية أساسية ستنكفئ على ذاتها ولن تحارب على جبهة الجولان لاستعادتها ، والغزاة لن يجلسوا للتفاوض مع الحكام الجدد المنتظرين إلا لإعطاء السلام مقابل السلام دون تسليم الجولان المحتلة .

من ينظر إلى ليبيا أو حتى اليمن يجد خرائب على امتداد البصر بسبب استخدام الجيش في التدمير والتخريب والقتل ، وهذا لا يمثل معضلة بالنسبة للحكام الطغاة السفاحين ، فمن قبل قام نيرون بإحراق روما ولم يبك على أطلالها ، واليوم يقوم الأسد بتدمير حمص وحماة ودرعا ومعرة النعمان وريف دمشق وأدلب وغيرها دون

أن يهتز له جفن ، ويخرج على العالم مع أبواقه التي أدمنت الكذب ليقول إن العصابات الإرهابية هي تصنع القلق والاضطراب، حتى لو كانت هذه العصابات كما يسميها تمثل شعبا يتحرك في شوارع سورية بمئات الآلاف يهتفون : الشعب يريد إسقاط النظام.. الشعب يريد محاكمة الرئيس .وإذا كان الكذب يمكن أن ينطلي على بعض السذج من الكتاب المرتزقة ؛ إلا أن فخامة الرئيس بشار الأسد لم يستطع أن يهرب من باربارا وولترز وهي تحاوره على قناة التلفزيون الأميركي ، فيقول لها : إنه ليس مسئولا عن مقتل مواطنيه الذي غدرت بهم قواته وشبيحته !

وهذه أغرب إجابة يقولها رئيس مسئول عن كل صغيرة وكبيرة تجري في بلاده ، ولا أعرف كيف يسوغ العقل مقتل أكثر من خمسة آلاف سوري بريء وإصابات مئات الآلاف ، واعتقال أكثر منهم في ساحات الرياضة والمدارس والمؤسسات المختلفة ،وفخامة الرئيس لا يعرف من الذين قتلهم أو أصابهم أو اعتقلهم ؟!

فخامة الرئيس يصر حتى اليوم على ركوب رأسه ، ويصم أذنيه عن نداءات الشرفاء في سورية والعالم العربي والمجتمع الدولي ، ويمارس هوايته في قهر شعبه وإذلاله وقتله واعتقاله ، ويعتمد على عدد من العناصر :

أولها : عنصر الوقت ظنا منه أن الشعب السوري سوف يتعب ، وسيتوقف تلقائيا نتيجة لكثرة الضحايا والمصابين والأسرى . وفخامته واهم لأن الشعب السوري أسقط الخوف ، ولم يعد يخشى الشهادة مهما استطال أمد الصراع ، ومهما كانت التضحيات ! وفي هذا السياق كان فخامته يعول على انقسام قيادات الثورة ، بين الداخل والخارج ، ولكن من الواضح أنه كلما مر الوقت تزداد هذه القيادات تلاحما ، وينضم إليها المترددون ، والذين يحاول النظام السوري استئناسهم وتدجينهم !

ثانيها : تصور فخامة الرئيس أن محور ، إيران / نوري المالكي / حزب الله ، يمكن أن يعوضه عن العالم العربي أو الجامعة العربية ، ولكن الجامعة العربية بعد أن منحته كثيرا من المهل والوقت ، ولم يتجاوب معها ، بدأت تتحرك في اتجاه عرض قراراتها على مجلس الأمن ليقوم بتنفيذها . ثم إن إيران أخذت تشعر بأن تأييدها للقمع والإذلال في سورية شوه صورتها في العالم العربي ، فبدأت تدعو إلى الحوار بين النظام والشعب ، وإن كان هذا الموقف لا يمثل الحد الأدنى من الموقف الإنساني المطلوب ؛ فإنه يشير إلى أن التأييد المطلق لم يعد له وجود إلا عند الشيخ حسن نصر الله الذي يشعر أن سقوط النظام العلوي النصيري سيؤثر على موقفه الطائفي الذي أسفر عنه وظهر به مؤخرا .

ثالثها : الاعتماد على مساندة الروس والصين واليهود بوصف الحكم الطائفي النصيري كنزا استراتيجيا للكيان النازي اليهودي في فلسطين ، كما أشار إلى ذلك حافظ مخلوف ابن خال الأسد ، ومعروف أن الروس لهم قاعدة عسكرية ضخمة على شواطئ سورية في البحر المتوسط ، فضلا عن كون سورية سوقا رائجة للسلاح الروسي الذي لا يمثل خطورة على الكيان النازي اليهودي الغاصب ، ولذا فالمساندة الروسية لبشار ليست من أجل اخضرار عيونه ، ولكن من أجل مصالحها ، وبالمثل فالصين لها مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في بلاد الشام ، ومعارضة روسيا والصين لاتخاذ إجراء دولي ضد الأسد مرتبطة باتجاه الريح ، فإذا كانت الأمور في

سبيلها إلى انهيار النظام فسوف تتخلى كل منهما عن بشار ، وتتجه إلى من سيخلفه، لأن لغة المصالح أقوى اللغات في العلاقات الدولية، وهو ما عبر عنه المشروع الروسي الذي قدم إلى مجلس الأمن مؤخرا لإدانة كل من النظام والمعارضة في سورية على أساس أنهما يقومان بأعمال عنف ، وقد رحبت الولايات المتحدة بمناقشة القرار وتعديله وفقا للمشاورات بين أعضاء مجلس الأمن ، ما يعني أن الروس تخلوا عن موقفهم الثابت الرافض لإدانة النظام السوري، وأظن أن الأيام القادمة ستكشف عن تحول كبير في موقف روسيا والصين ، وخاصة بعد أن أعادت الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا سفراءها إلى دمشق لمتابعة الأحداث القادمة عن قرب ، وتوالت التصريحات من العواصم الدول الثلاث بضرورة تخلي بشار عن السلطة ، ثم وهو الأهم تحريك مجلس حقوق الإنسان لتقديم الملف السوري إلى المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين في النظام السوري على ما ارتكبوه من جرائم ضد الإنسانية .
وقد حددت منظمة هيومان رايتس ووتش الحقوقية أسماء74 مسئولا سوريا, قالت إنهم مسئولون عن الهجمات ضد المتظاهرين العزل في الثورة ضد نظام الرئيس بشار الأسد.وأنهم أعطوا أوامر صريحة أحيانا بإطلاق النار علي المتظاهرين.وتشمل قائمة الأسماء كلا من وزير الدفاع السوري ورئيس أركان الجيش ومدير الاستخبارات العسكرية ورئيس استخبارات القوات الجوية.
ودعت المنظمة في تقريرها مجلس الأمن إلي إحالة ملف الجرائم التي ارتكبت في سورية إلي المحكمة الجنائية الدولية وإصدار عقوبات ضد المسئولين المتورطين في الانتهاكات.
وفي الوقت الذي يتزايد فيه معدل القتل اليومي لأبناء الشعب السوري الثائرين على الظلم والقهر ، يوجه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الدعوة إلي المجتمع الدولي للتحرك بشأن سوريا, قائلا إن أكثر من خمسة آلاف شخص لقوا مصرعهم في سوريا, وهو أمر لا يمكن أن يستمر, موضحا أنه باسم الإنسانية, فقد حان الوقت للمجتمع الدولي لفعل شيء .
وإذا وضعنا في الحسبان حالات الانشقاق المستمرة عن الجيش السوري ، ومحاولات المنشقين لمقاومة الإجرام الذي يمارسه النظام ضد المدنيين العزل ، فإن المستقبل يوحي أن هذه الانشقاقات ستستمر ، وتتحول من حالة غير مؤثرة إلى حالة تمثل تهديدا قويا للنظام ، خاصة إذا أصر النظام على إشعال الحرب الطائفية ، واستمر في إهراق الدم اليومي دون رادع أو كابح !
لقد ذكر قناص في مدينة حمص أن قادته أمروا بضرورة قتل نسبة مئوية معينة من المحتجين ، وقال لهيومان رايتس: علي سبيل المثال لو أن هناك خمسة آلاف محتج سيكون الهدف ما بين15 و20 شخصا.
وأضافت المنظمة أن نصف المنشقين الذين قابلتهم قالوا إن قادة وحداتهم أو ضباطا آخرين أعطوهم أوامر مباشرة بفتح النار علي المتظاهرين والمارة, وأكدوا لهم أنه لن تتم محاسبتهم. وفي بعض الحالات شارك الضباط في أعمال القتل.
وقال عدد من المنشقين إن قادتهم أبلغوهم أنهم تلقوا أوامر محددة من الأسد من بينهم قائد لواء قال إن الأوامر بالهجوم علي مدينة الرستن جاءت من الرئيس مباشرة.

لا أظن الأسد سيفلت من العقاب الدولي أو الوطني ، وكان سلفه القذافي قد وصف شعبه بالجرذان والحشرات والقمل ، فكان مصيره كما يعلم الأسد أسوأ من المصائر التي كان ينتظرها له اشد خصومه !

ورئيس اليمن السعيد لم يصغ للأصوات العاقلة التي نادت بالخروج الآمن ، ولكنه سخر من شعبه وقومه وقال لهم : فاتكم القطار ! فإذا به اليوم بعد أن تنازل عن الحكم ، يتعرض لغضبة شعب يرفض أن يترك اليمن بلا عقاب جراء قتله للمئات من اليمنيين العزل !

دمشق بين أقدام اللاعبين سيتم تدميرها بفضل غباء بشار الأسد ، وسيشارك في التدمير دول الناتو بتوجيه النازيين اليهود الغزاة !

***

التسامح الإسلامي .. والحكم الطائفي !

ما يجري في سورية من حرب طائفية يشنها النظام الطائفي النصيري ويتمخض عنها مذابح وانتهاك للحرمات واغتصاب وتمثيل بجثث الضحايا وتهجير وتدمير ؛ يؤكد أن التسامح الإسلامي بغير حدود مع الأقليات الطائفية والفكرية يؤدي إلى إهدار دماء المسلمين مجانا ، ويضعهم في خانة العبيد الذين يجب أن يذهبوا إلى مصائرهم المهينة بلا ثمن ولا دمعة حزن !

في سورية يبلغ عدد الطائفة النصيرية (التي تسمى خطأ بالعلوية لتنسب إلى الشيعة عنوة) ، أقل من عشرة بالمائة ، ومع ذلك وجدوا الفرصة تحت راية القومية العربية التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي لقيادة البلاد ، وعلى مدى أربعين عاما استطاعوا تنحية الصفوف الأول والثاني والثالث من قيادات الدولة التي كانت تشغلها الأغلبية من أهل السنة ليحل مكانهم طائفيون نصيريون متعصبون ، وما حدث في الجهاز الإداري للدولة حدث مثله من قبل في الجيش العربي السوري فقد استأثرت القيادات العليا ومن يليها من القيادات بالمناصب المهمة ، ومن تركته الطائفة من الأغلبية المسلمة في المناصب العليا ، كان مجرد لافتة لا قيمة لها يستخدم في دفع التهمة الطائفية عن النظام المستبد الفاجر ، ومن ذلك قائد الجيش ووزير الدفاع السابق الذي ظل في منصبه من عام 1972 حتى عام 2004م ، وكان يملأ صدره بالنياشين والشارات التي تتحدث عن بطولات وأمجاد ؛ مع أنه لم يحارب ولم يحقق نصرا أبدا ، بل اخترق العدو في حرب رمضان دفاعاته وأوشك على احتلال دمشق ؛ لولا ما سمي بفك الاشتباك على جبهة الجولان . وفي الوقت ذات فقد كان الشغل الشاغل للقائد السني (..) الكبير ، كتابة قصائد الغزل في ممثلة فرنسية عجوز تكره الإسلام والمسلمين اسمها بريجيت باردو ؛ كانت فاتنة السينما في شبابها !

لو أن الأغلبية المسلمة مارست حقها الطبيعي في الحكم والإدارة وفقا للقيم التي يحض عليها الإسلام ؛ حرية وعدلا وشورى واستقامة وكرامة واستمساكا بالعقيدة وولاء للإسلام وتعبيرا عنه ، لما أتيح لطائفة متعصبة تختزن ثارات قديمة وطموحات جديدة أن تنتقم من المسلمين في حمص وبابا عمرو وحماة وأدلب والرستن وغيرها بهذه الوحشية الطائفية التي استنكرها العالم كله ماعدا حسن نصر الله وجواد المالكي وإيران وبعض القوميين العرب كما يسمون أنفسهم ، ولما كان هناك دستور يحمي استبداد الطائفة ويحصنها ضد العيش الطبيعي المسالم وسط الأغلبية الإسلامية .

ما يقال عن حكم الطائفة في سورية ومضاعفاته المأساوية يقال عن حكم الأقليات الطائفية والأيديولوجية في أرجاء العالم الإسلامي ، فهذه الأقليات تسعى لتحقيق طموحاتها غير المشروعة على حساب الأغلبية ، وغالبا ما تستعين بقوى خارجية ومنظمات دولية معادية للإسلام والمسلمين في الترويج لهذه الطموحات والنفخ فيها على المستوى الإعلامي ، وعلى أرض الواقع دون أن تستطيع الأغلبية المتسامحة لحد الترهل والعبط أحيانا ؛أن تدفع هذا البلاء ، بل تجد نفسها مضطرة لتجرع النتائج المرة رغما عنها .

على سبيل المثال استطاعت الأقلية الطائفية التي صنعها الغرب الاستعماري في السودان أن ترفع راية الاضطهاد الإسلامي والعنصرية والتهميش ، وتستخدم السلاح ضد الأغلبية حتى استطاعت بعد ستين عاما أن تقسم السودان وتؤسس دولة جديدة تفصل ما بين الشمال الإسلامي وقلب إفريقية ، كما تتحكم في النيل ، وتهدد الشمال السوداني والمصري جميعا ،ومع أن التسامح الإسلامي الذي رافقه ضعف ملحوظ واستسلام واضح أتاح للطائفيين الخونة المشاركة في حكم السودان كله ، والحصول على منصب نائب الرئيس ، فقد كانت النتيجة على النحو البائس الذي يعرفه الناس في كل مكان !

في العديد من الدول العربية صعدت الأقليات العلمانية المعادية للإسلام إلى سدة الحكم ، فكان إنجازها الملحوظ محاربة الإسلام وإقصائه واستئصاله ، والتنكيل بالإسلاميين والزج بهم في السجون وتعليق بعضهم على المشانق وقتل بعضهم الآخر تحت التعذيب ، وتسليم الأوطان للغزاة والطامعين مجانا ، والتمكين للكيان النازي اليهودي من تثبيت أركان وجوده الاستعماري في أرض فلسطين وما حولها ، بل إنه يمكن القول إن الكيان اليهودي الطائفي صار يحكم العالم العربي كله عمليا ويتحكم في حركته ويتدخل في قراراته التي تعنيه .

التسامح الإسلامي مع الأقليات العلمانية التي زرعت الاستبداد في بلادنا العربية ، وقنّنت للطغيان ، واستباحت المقدسات باسم الاشتراكية تارة وباسم تحرير فلسطين تارة أخرى ، وباسم الانقلابات التصحيحية تارة ثالثة وباسم محاربة الرجعية والأصولية والإرهاب تارة رابعة ، تحول إلى حالة من الانبطاح والاستسلام الكامل لإرادة شريرة لا تعرف الحياء أو الخجل ، وهو ما يجعل الأغلبية الإسلامية تدفع ثمنا باهظا دون سبب اللهم إلا التسامح بلا حدود مع من يخططون للشر ، ويشعلون النار في أرجاء الأوطان !

الأغلبية ولو كانت ضئيلة تحكم في بلاد العالم كله ، ما عدا العالم العربي حيث يحدث العكس ، فالأقليات عندنا تحكم وتشترط أن نتخلى عن الإسلام كي لا نتهم بالظلامية والأصولية والانغلاق والعيش في الماضي وإقامة ما يسمى بالدولة الدينية وعدم احترام المواطنة وغير ذلك من اتهامات ، وتتناسى أن الأغلبية هي التي يجب أن تحكم وتقرر في إطار الدستور ، ودول الغرب الديمقراطي لا تسمح للأقليات الإسلامية أو البوذية أو الهندوسية أو الوثنية أن تفرض إرادتها على نتائج صندوق الانتخابات ، وهو ما يعنى أن يرتبط التسامح الإسلامي في بلادنا العربية بالحقوق العامة ومقتضيات العمل والعلاقات الاجتماعية ، أما تسليم البلد وما فيه لأقليات

تخفي الشر في ثنايا أحاديثها وطوايا قلوبها وتسعى لنزع عقيدة الأمة وإقصائها ، فهذا ليس تسامحا ولكنه انبطاح واستسلام كما قلت من قبل ، خاصة أن الطرف الآخر الذي يمثل الأقليات يعمل بوحي خارجي ، ولا يعرف الحياء أو الخجل ، ومذابح سورية خير مثال!

***

بابا عمرو في قبضة الاحتلال!

في مطار باريس وقف السيد نيكولاي ساركوزي رئيس جمهورية فرنسا يستقبل صحفيين فرنسيين جريحين تم تهريبهما من مدينة حمص السورية المحتلة إلى لبنان ومن ثم إلى باريس .
وقفة الرئيس الفرنسي لاستقبال اثنين من المواطنين الفرنسيين العاديين تصنع مفارقة مع موقف الرئيس بشار الأسد المرفوض من مواطني شعبه الذي يتجاوز عشرين مليونا . الأول يحافظ على كرامة اقل مواطن في بلاده ، ويحرص على كرامته وسلامته داخل فرنسا وخارجها ولو كان في بلاد الواق واق ، مصيبا أو مخطئا ، برئيا أو مذنبا ، حتى يؤمن له حياته ووجوده وقبل ذلك كرامته . والرئيس المرفوض شعبيا بشار يحرص على سفح دماء شعبه وقتل كل من تسول له نفسه الإعلان عن رفض حكمه الطائفي المستبد الغشوم ، والتعامل مع الجماعات والمدن والقرى الثائرة على حكمه الدموي بالمدرعات والمدفعية والدبابات والطائرات ، مع الحصار الذي يمنع الماء والغذاء والدواء وترك الجرحى والمصابين ينزفون حتى الموت !
الرئيس الطائفي المرفوض شعبيا حاصر حي بابا عمرو في مدينة حمص الشجاعة لمدة سبعة وعشرين يوما ، أحكم فيها الحصار على المواطنين البسطاء ، وظل يقصف الحيّ وسكانه بكل وسائل الدمار التي يملكها جيش المقاومة والممانعة(!) حتى استطاع آخر الأمر أن يحتل الحي بعد انسحاب المقاومين المدافعين عن حياة الناس ، ثم تجري مفاوضات بين الصليب الأحمر والجيش السوري البطل (!) لإدخال الأدوية وإخلاء الجرحى والمصابين ونقلهم إلى المستشفيات للإسعاف ، والعلاج .
بعض الناس يتصور أن الصراع مجرد صراع بين حاكم مستبد فاشي يملك من أجهزة القمع والدمار ما يدعم به حكمه الإجرامي الظالم ، ولكن الحقيقة تكشف أنه حكم طائفي مجرم لا يتغيا مصلحة شعب ، ولا مستقبل أمة ، فلا هو حريص على أن يواجه العدو التاريخي للأمة ، ولا هو معني ببناء وطن .. إنه مشغول بتثبيت حكم الطائفة النصيرية التي تسمى خطأ علوية ، وتمثل أقل من عشرة في المائة لإذلال الأغلبية السنية وقهرها ، وتحويلها إلى خدم وعبيد ، ولا بأس أن يستخدم مع أعوانه وأنصاره في لبنان وبعض البلاد العربية حكاية المقاومة والممانعة ليضحك على الناس ويحاول إقناعهم بأنه يدافع عن الأمة العربية ، ويحرر جزءا محتلا من سورية

اسمه الجولان مضى على احتلاله أكثر من أربعين عاما ، ويسعى لمساعدة الشعب الفلسطيني المظلوم الذي طرد من أرضه وتعبئتها بغرباء لا يستحقونها .
من يقرأ التاريخ يجد أن الطائفة النصيرية (العلوية) التي تحكم سورية الآن ، خانت الأمة العربية الإسلامية في زمن الحروب الصليبية ، وفي أثناء غزو التتار للعالم الإسلامي ، وقامت بالانحياز للعدو الفاجر ، وتخلت عن شعبها وأمتها ، مما دفع الإمام ابن تيمية إلى محاربة جموعها ومعاقبتهم على خيانتهم ومساعدتهم للغزاة ، ولم يكتف بذلك بل أصدر رسالتين مهمتين تكشفان خيانة الطائفة ، وفساد معتقداتها الدينية ، وعدم انتمائها إلى الشيعة أو العلويين (المنتسبين إلى على بن أبي طالب) ، ويصل إلى تكفيرهم صراحة ووضوح ، مع الدعوة إلى الحذر منهم ومقاتلتهم كلما جنحوا إلى الخيانة أو القتال .
وفي التاريخ الحديث انحازت الطائفة الخائنة إلى المستعمرين الفرنسيين ، فأقامت لهم فرنسا عام 1920 دولة العلويين ، إلى جانب دويلات أخرى لبعض الطوائف الخائنة في لبنان .
وفي حرب 1967م ، انسحب وزير الدفاع السوري النصيري حافظ الأسد الذي صار رئيسا للجمهورية السورية بانقلاب عسكري باسم حزب البعث من هضبة الجولان قبل سقوطها بأربعة وعشرين ساعة ، وكان من الممكن الدفاع عنها بكتيبة مشاة نظرا لطبيعتها الجغرافية – كما أخبرني اللواء الركن العراقي محمود شيت خطاب يرحمه الله ، وقيل يومئذ إن الأسد حصل على مبلغ تافه نظير انسحابه وخيانته للأمة وللوطن .
وتكرر الأمر نفسه في حرب رمضان (أكتوبر 1973) مما أثر على الجيش المصري في سيناء ، وأنتج ما عرف بالثغرة في منطقة السويس ..!
إن بشار الأسد يعيد إنتاج المرحلة الصليبية بالخيانة والجريمة ، وأظنه لن يتجاوب مع كوفي عنان أو الجامعة العربية أو الأمم المتحدة ، ولكنه سيتجاوب مع طرف واحد فقط ، هو الشعب السوري المسلم الذي سيقاوم الحرب الطائفية بكل ما يستطيع ،وسيهزم منطق القوة والخيانة ، ولا أظنه – بعد أن أسقط الخوف – سيركع أمام المدرعات والدبابات التي يقودها الطائفيون النصيريون الخونة ، ولن يصدق الناس مزاعم الشيخ حسن نصر الله الذي كشف عن وجهه الطائفي حين كرر الاسطوانة المشروخة عن المقاومة والممانعة ، فالنظام الذي ينتج الحروب الصليبية باع سورية منذ زمان إلى السادة اليهود الغزاة ، وهو ما أفصح عنه النصيري رامي مخلوف ابن خال بشار الأسد ، وقد فصلته في مكان آخر ، ولم ولن يطلق رصاصة واحدة في الجولان المحتل .. لسبب بسيط وهو أنه قبض الثمن !
يمكن القول إن الحكومات التي تحترم كرامة مواطنيها مثلما فعل نيكولاي ساركوزي تنتصر دائما ولو كانت كافرة ، أما الحكومات التي تهدر كرامة مواطنيها وتسحق وجودهم المعنوي والمادي فلن تنتصر أبدا ، ولو جلست في المسجد الأموي وجاءت بالمنشدين في المولد النبوي ، ورفعت الشيخ البوطي على المنبر ليكذب على الله ورسوله والمؤمنين ، ومعذرة يا بابا عمرو ، فقد تآمر عليك العالم وكثير من الحكام العرب وحسن نصر الله وبعض القوميين في بلادنا !

***

هل انهزم الشعب السوري ؟

تشير أجهزة الدعاية التابعة للنظام الطائفي النصيري أن الشعب السوري قد انهزم في الحرب الطائفية الشريرة التي يشنها الجيش التابع لهذا النظام ، وقد أعلن المتحدث باسم الخارجية النصيرية أن "القتال على إسقاط الدولة انتهى، وبدأ القتال من أجل استقرار الأوضاع والسير نحو سوريا جديدة" .

وأيد هذا الإعلان الشيخ حسن نصر الله بقوله : إن الدولة السورية لن تسقط ! ووقف يدشن حملة دعم إعلامية ضد الثورة السورية ، وتأييدا للحكومة الطائفية النصيرية في دمشق .. وأكد أن الحوار السياسي هو الحل الوحيد.. مع أنه يعلم أن الشعب السوري يتعرض لحرب إبادة يومية ومجازر غاية في الهمجية والوحشية.

السيد كوفي عنان يدور الكرة الأرضية بحثا عن تأييد دول العالم لمبادرته التي انتزع منها تنحية الرئيس الطائفي النصيري ، وتشكيل حكومة جديدة تقود الحوار الوطني ، لتكون مجرد محاولة لوقف القتل اليومي الذي تقوم به السلطة الطائفية النصيرية للشعب السوري المسلم ،والسماح بإغاثة المدن والقرى المنكوبة بالمواد الغذائية والأدوية وإخلاء الجرحى والمصابين .. ومازالت مبادرة عنان تدور في فضاء هلامي ، لأن الرئيس الطائفي النصيري يعلن قبوله للمبادرة إعلاميا ، ويرفضها على أرض الواقع عمليا ، والمجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة عاجز عن اتخاذ قرار يلزم الرئيس الطائفي النصيري بتنفيذ المبادرة ، بسبب معارضة روسيا والصين .

ومؤخرا أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن المعارضة لن تهزم الجيش السوري التابع للنظام حتى لو كانت مدججة بالسلاح ، وقد حذر الوزير الروسي الدول الغربية والعربية من تسليح من سماهم خصوم الرئيس السوري بشار قائلا : إن ذلك لن يؤدي إلا لمزيد من إراقة الدماء ولن يمكّن المعارضة من هزيمة القوات الحكومية. ونقلت وكالة إيتار تاس الروسية للأنباء عن لافروف قوله في أثناء زيارة إلى أذربيجان "حتى لو كانت المعارضة السورية مدججة بالسلاح فإنها لن تهزم الجيش السوري. ستكون هناك مذبحة لأعوام".

وانتقد الوزير الروسي مجموعة (أصدقاء سوريا) بأنها تضعف جهود كوفي عنان مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لوقف العنف في سوريا. كما نقلت وكالة إيتار تاس عن لافروف قوله " لقد دعم الجميع خطة كوفي عنان إلا أن قرارات مجموعة "أصدقاء سوريا" التي تهدف إلى تسليح المعارضة وأنباء عن فرض

عقوبات تضعف من جهود إحلال السلام". وذلك تعليقا على ما قيل بعد اجتماع (أصدقاء سوريا) في استانبول يوم 2012/4/1م ، بأن المجموعة ستدرس اتخاذ المزيد من "الإجراءات لحماية الشعب السوري".
ثورة الشعب السوري البطل تواجه غدرا من الجار الشيعي العراقي العميل للولايات المتحدة جواد المالكي ، الذي تحركه طهران ، كما يدين بالولاء للنظام النصيري مذ كان يتنقل بين النظامين منذ عام 1979 ، وقد عاش ذلك في حزب الدعوة من عام 1970 وعمره لا يزيد عن عشرين عاما. لقد قال المالكي : " إنّ لغة استخدام القوة لإسقاط النظام السوري لن تسقطه، قلناها سابقا وقالوا شهرين فقلنا سنتين، ومرت سنة الآن والنظام لم يسقط ولن يسقط ولماذا يسقط".
المفارقة أن المالكي كان في سابق الزمان يتهم النظام في دمشق بدعم الإرهاب في العراق، وها هو يتحول للدفاع عنه وتأييده ودعمه بالرجال والسلاح وفقا للأوامر الإيرانية ، مثلما يفعل حزب الله وفقا للأوامر الإيرانية أيضا !
السادة الأميركان موقفهم لا يقل خسة ودناءة عن مواقف روسيا والصين والمالكي وحزب الله ، فهم يقولون كلاما يرضي العرب المساكين والرأي العام العالمي ، والمعارضة السورية في الخارج ، ولكنهم في حقيقة الأمر سعداء ببقاء النظام الطائفي النصيري في دمشق ، لأنه وسيلة أمان مضمونة لعدم إزعاج العدو النازي اليهودي ، حيث تظل الحدود على الجولان هادئة ولن تهتز برصاصة واحدة في الحاضر أو المستقبل ، مع أنه النظام الموصوف بالمقاومة والممانعة ، فضلا عن أن إدارة أوباما مشغولة بالانتخابات الرئاسية ، والتخطيط لمواجهة المشروع النووي الإيراني عبر تجييش أهل الخليج ضده !
أما العرب فلا أمل فيهم لأن مواقفهم متراخية وجهودهم مشتتة ، وهمومهم متشعبة ، والدول العربية الرئيسية مشغولة بما يجري في داخلها وخاصة مصر ، ولذا جاءت القمة العربية التي انعقدت في بغداد، بموقف غير فعال بالنسبة لسورية وشعبها الذي يذبح على مدار الساعة ؛ ولم تخرج بشيء واضح حيال الأوضاع الإنسانية الصعبة والسيئة التي يعيشها السوريون في مختلف المحافظات والمناطق .
لقد شعر الشعب السوري أن هناك خذلانا عاما من الأشقاء والأصدقاء ؛ وعدوانا من النظام والمتربصين ، ولم يبق أمامه غير الاعتماد الله عز وجل ، ثم مواصلة الاستمرار في ثورته ومواجهة الحرب الطائفية الخسيسة التي يقود نظام دموي مجرم فقد الرشد ، ينشغل رئيسه برسائل الغرام والدلع مع زوجته الحسناء وأخريات بينما دماء الشعب السوري الأسير تسفح تحت أقدام جنوده المتوحشين !
وإذا كان هذا النظام الطائفي النصيري الدموي قد استطاع أن يجند ويخدع بعض الأبواق المأجورة في العالم العربي ممن يدعون الانتساب للقومية العربية ، فهذا لا يعني أنه انتصر على الشعب البطل ، الذي يواصل ثورته ويقدم يوميا عشرات الشهداء ومئات الجرحى والمصابين والأسرى ..
من حق الشعب السوري أن يتمتع بالحرية ، وأن يختار حكامه الذين يثق بهم ويرتضي حكمهم ، وهذه بديهية تتجاهلها الأبواق المأجورة التي تدعى الدفاع عن نظام مقاوم وممانع ، وأعتقد أن الشعب السوري سينتصر بإذنه تعالى ، خاصة بعد

أن تشارك دمشق وحلب في الثورة نتيجة الحصار الاقتصادي ، وسيطبق العدالة على القتلة واللصوص الذي سفحوا دمه وصادروا كرامته وسرقوا ثروته ، ويحاولون تشويه ثورته .

دمشق العمرية ستعود مسلمة حرة بإذنه تعالى !

***

كتب للمؤلف
الأستاذ الدكتور حلمي محمد القاعود

أولا : كتب صادرة عن دار النشر الدولي بالرياض

1- النقد الأدبي الحديث: بداياته وتطوراته.
2- تيسير علم المعاني .
3- الأدب الإسلامي : الفكرة والتطبيق .
4- محمد- ﷺ -في الشعر العربي الحديث (طبعة ثانية منقحة ومزيدة ومجلدة وفاخرة) .
5- المدخل إلى البلاغة القرآنية .
6- القصائد الإسلامية الطوال في العصر الحديث: دراسة ونصوص (طبعة رابعة منقحة ومزيدة ومجلدة وفاخرة).
7 - تطور النثر العربي في العصر الحديث .
8- مدرسة البيان في النثر الحديث .
9- تطور الشعر العربي في العصر الحديث .
10 – المدخل إلى البلاغة النبوية .

ثانيا : كتب صادرة عن دار العلم والإيمان (دسوق – كفر الشيخ) :

1- الإخوان والنظام : برنامج الحزب المستحيل .
2 - وجوه عربية وإسلامية .
3 - الورد والهالوك : شعراء السبعينيات في مصر (طبعة ثالثة) .
4 - الواقعية الإسلامية في روايات نجيب الكيلاني (طبعة ثالثة) .
5 - الرواية التاريخية في أدبنا الحديث (طبعة ثالثة) .
6 - الرواية الإسلامية المعاصرة (طبعة ثانية).
7 - في رياض النبوة (3 أجزاء)
8 - شعراء وقضايا : قراءة في الشعر العربي الحديث .

ثالثا : كتب صادرة عن مكتبة جزيرة الورد – القاهرة :

1- التمرد الطائفي في مصر : أبعاده وتجلياته .
2 – العمامة والثقافة : دفاع الإسلام وهجوم العلمانية .
3 – عباد الرحمن وعباد السلطان .
4– الأقلية السعيدة : يوميات التمرد والتسامح !
5- ثورة الورد والياسمين : من سيدي بوزيد إلى ضفاف النيل .
6 - اخلع إسلامك .. تعش آمنا ؟! .
7 – تدبير المنزل – ما بعد الثورة .
8 – الضيافة والشهادة .
9 – عواصف الربيع العربي .

رابعا : إسلاميات :

1 - مسلمون لا نخجل (4 طبعات).
2 - حراس العقيدة (3 طبعات).
3 - الحرب الصليبية العاشرة.
4 - العودة إلى الينابيع .
5 - الصلح الأسود .. والطريق إلى القدس .
6 - ثورة المساجد .. حجارة من سجيل .
7 - هتلر الشرق .
8 - جاهلية صدام وزلزال الخليج .
7 - أهل الفن وتجارة الغرائز (طبعتان) .
8 - النظام العسكري في الجزائر .
9 - حفنة سطور .. شهادة إسلامية .
10 - الأقصى في مواجهة أفيال أبرهة .
11 - الإسلام في مواجهة الاستئصال .
12 - تحرير الإسلام .
13 - دفاعا عن الإسلام والحرية .
14 - التنوير .. رؤية إسلامية .
15 - معركة الحجاب والصراع الحضاري .
16 - العصا الغليظة .
17 - واسلمي يا مصر.
18 - ثقافة التبعية : المنهج . الخصائص . التطبيقات .
19- انتصار الدم على السيف.

خامسا : كتب أدبية ونقدية :

1- الغروب المستحيل (سيرة كاتب) .
2- رائحة الحبيب (مجموعة قصصية عن حرب رمضان) .
3- الحب يأتي مصادفة (رواية عن حرب رمضان) .
4- موسم البحث عن هوية : دراسات في الرواية والقصة) .
5- حوار مع الرواية في مصر وسورية .
6- لويس عوض الأسطورة والحقيقة .
7- الوعي والغيبوبة : دراسات في الرواية المعاصرة .
8- إنسانية الأدب الإسلامي .
9- حصيرة الريف الواسعة .
10- أضواء على الرواية الإسلامية المعاصرة .
11– الحكاية كلها معاصرة(دراسات في الرواية) .

سادسا : إعلام :

1- الصحافة المهاجرة : رؤية إسلامية .

سابعاً: كتب للأطفال :

1- واحد من سبعة .

ثامنا : كتب محققة :

1- فتاوى كبار الكتاب والأدباء في مستقبل اللغة العربية ونهضة الشرق العربي وموقفه إزاء المدنية الغربية .

2- أحسن ما كتبت .

تاسعا – كتب معدة للنشر:

- الحداثة العربية : المصطلح والمفهوم (طبعة ثانية) .
- الإبادة والمقاومة : الشعب الفلسطيني لا يموت .
– خبز السلطة .. خبز الحرية (الحقل الثقافي في مصر المعاصرة) .
- الحلم والدهشة (قراءة أدبية) .
– اللحم الإسلامي المستباح .
- حضرت التبعية .. وغابت الهوية .
- صالون الشعر والأدب (أعلام وقضايا) .
- نداء الفطرة .
- ثقافة تزغيط البط !
- محرقة غزة .. الشعب الفلسطيني يقاوم !
- القيم الإسلامية في رسائل النور
- كهنة آمون !
- المدافعة والمداولة – قراءة في السنن والتحولات .

عاشرا : كتب إعادة طبع :

1 – التغريب وتجلياته (لويس عوض نموذجا) .
2 – حوار مع الرواية في مصر وسورية .
3 – حصيرة الريف الواسعة .
4 - إنسانية الأدب الإسلامي .
5 – الحب يأتي مصادفة (رواية عن حرب رمضان) .
6- أهل الفن وتجارة الغرائز .
7 – معركة الحجاب والصراع الحضاري .
8- التنوير رؤية إسلامية .


الفهرس